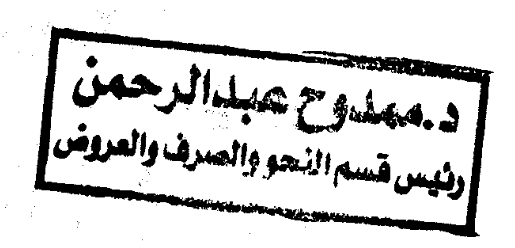


العربية والفكر النحوى

دراسة فى

تكامل العناصر وشمول النظرية

دكتور

ممدوح عبد الرحمن

إهداء

إلى معلمتى الأصيلة ...

السيدة / جليلة حسنين منصور

التى علمتنى أبجديات الحياة والمعرفة وشمعتى التى تضئ لى السبيل بعد أن أظلمت عيناى ، وشراعى الذى يشق لى الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبى وكهفى الذى أخفى فيه ضعفى عن أعين الناس وساعدى وعونى يوم لم ينفعنى جسدى واجتهادى وصديقتى بعد أن دفنت أصحابى فى التراب ومركبى الذى يقلنى بعد أن ضاق الطريق بقدمى .

فعدت كذى رجلين رجل صحيحة

ورجل رمى فيها الزمان فشلّت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

على ظلعها بعد العثار استقلت

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

العربية تراث ضخم من التراكيب والنصوص والمفردات استعملها ناطقوها فى حياتهم المعيشية وأغراضهم الفنية ، والفكر النحوى تراث ضخم من القواعد والتفاسير والتعليلات حاول بها نحاة العربية إدراك سر هذه الاستعمالات وتقريبها إلى متعلمى اللغة من أبنائها وراغبى تعلمها من أبناء الشعوب الأخرى .

وهذا التراث الضخم من الاستعمال والقواعد لا يلم به بحث واحد أو باحث فرد ، وإنما يستطيع البحث الواحد والباحث الفرد أن يرصد جانبا من جوانب هذا الفكر ، ولما كانت العقلية العربية متفردة فى جوانب عديدة من جوانب الحياة التى تعيشها فى بيئتها وعلى أرضها ، كان الفكر النحوى أحد هذه الجوانب من جوانب العقل العربى المفكر الحكيم.

وهذا البحث يرصد جانبى التكامل والشمول فى فكر نحاة العربية من خلال تأليفهم النحوى ، وهذا الفكر لا يقدمه الباحث منفصلا عن الفكر النحوى واللغوى غير العربى لأن الشئ لا يتجلى ظاهراً إلا من خلال مقارنته بما يجاوره من أشياء ، كما أنك لا تستطيع أن تدرس خصائص خلية حية من الخلايا إلا بمقارنتها بما يجاورها من خلايا أثناء التشريح ، أضف ذلك إلى أن هناك نظريات نحوية أوروبية وأمريكية فرضت نفسها على الفكر العالمى وتفاعلت مع غيرها من أفكار الأمم الأخرى ومنها أفكار باحثى العربية وذلك على سبيل المثال كالمنهج الوصفى فى الدراسة اللغوية والنظرية التوليدية التحويلية ونظرية فيرث ومدرسة براغ .... إلى آخره .

وإذا كنا نتخذ من العقل دليلاً على مسائل العقيدة فنعتمد فى إثباتها على الأدلة النقلية والأدلة العقلية ، فلماذا ننكر على النحو أن نستخدم فى إثبات مسائله وتفسير ظواهر اللغة الجانب العقلى بحجة أنها أدلة من خارج اللغة ؛ وعلم اللغة الحديث يرى أنه يجب ألا يأتى باحث اللغة بمناهج غير لغوية فى تحليل اللغة ومسائلها ، فهل النحو واللغة أقدس من العقيدة ؟ كلا !! إن علم النحو من العلوم التى نفهم بها النص الذى نستمد منه عقيدتنا وإنه من العلوم التى نشأت لخدمة النص والعقيدة ، ولم يكن قبلهما علماً كاملاً مستوياً على سوقه .

ولقد كان مهماً هنا أن نتناول بالعرض والدرس لتضافر مباحث العربية وظواهرها لما لهذا الغرض والدرس من أثر ظهر فيما ورد عند درس التقسيم والتبويب ، ودرس العلاقة بين المعنى والمبنى ، وبين المعنى والتحليل النحوي ، وهذه هى الفصول التى جمعها هذا المبحث .

ولقد ركز هذا البحث على الفكر النحوى العربى بما هو موجود فيه وليس ما يجب أن يكون عليه ، ودرس خصائصه النحوية الكائنة فيه لا ما تأثر به أو ما يمكن أن يكون قد تأثر به من منطق أو فلسفة أو علم كلام أو فقه ....إلخ ، كما لم يعرض لما ألفنا الحديث عنه وتردد فى البحوث العربية من قياس وسماع .....إلخ .

والحقيقة أن البحوث والدراسات السابقة التى أشير إلى بعض اتجاهاتها قد عدت النحو العربى نحواً معيارياً وكان يجب أن يكون نحواً وصفياً ، ونحن اليوم إذا ما تأملنا هذه الدراسات فسنجد أنها دراسات وبحوث معيارية أى أنها لا تبحث لتصف النحو العربى الذى بين أيدينا فتستخلص سماته وخصائصه من مظانه فتحللها وتصفها

وصفاً علمياً بل اتجهت هذه الدراسات إلى وسم النحو العربى بما وسمته به ، وركزت على الجوانب التى تريد له أن يكون عليها .

والحقيقة أن محاولات التجديد والإصلاح والنقد لم تتوقف إلى يومنا هذا سواء فى الكتب المنشورة أو فى الرسائل الجامعية وإن لم يكن ذلك على هيئة بحوث مستقلة ، لكنه يشيع فى ثنايا تناول موضوعات النحو العربى . وشئ غريب أقرب بالازدواجية فى التفكير وهو أنه عند مطالعتنا للبحوث العربية الحديثة نجد ثناء يصل إلى حد الإعجاب والانبهار بجهد النحاة العرب فى التناول والتأليف ، كما نجد أيضا فى مواضع أخرى من البحث الواحد نقداً لاذعاً يصل إلى الاتهام بالسذاجة والجهل والزعم بالباطل لنحاة العربية عند تناولهم بعض المسائل الجزئية .

ويبدو أن هذا النقد صار تقليداً عند الباحثين الشبان حتى توصف أبحاثهم بالجدة والحداثة ، ولسنا ننكر عليهم اجتهادهم ، ففى مجموع هذه البحوث طرق جديدة للتفكير واستيعاب لمناهج حديثة وإلمام بطرق جديدة فى التحليل ، وهى تمثل اهتماماً بالنحو العربى ، وتمثلاً له وإلماماً بقضاياه وجعله هماً ينبغى تحمله ، هذا إذا اقترنت هذه البحوث بالإخلاص فيها لوجه الله وحده لكنها فى النهاية لم تقم بناء جديداً أو بديلاً للنحو العربى يستوعب لغة العرب ويضع لها الضوابط التى وضعها علماء العربية قديماً بشكل كامل يمثل نظرية شاملة .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أنسب الفضل إلى أهلى الذين عاونونى كما ينبغى أن يكون التعاون وفوق ما يجب أن يكون وإن كان ذلك قد فاتنى لسنوات طوال ... فالشكر كله والفضل من بعد الله سبحانه وتعالى للسيدة / ليلى إدوارد عبده وعزائى فى هذا النسيان لأنها لم تكن

تنتظر هذا الشكر أو نسبة الفضل إليها ، لكن سعادتها في رؤية العمل وقد لقى ما أريد له فنسأل الله أن يحقق مبتغاها ومبتغانا في وصف العقلية العربية من خلال نظرية نحوية .

كما أتقدم بالشكر والتقدير العظيم لفريق العمل الذى قدم بإخلاص كل ما لديه فى سبيل إنجاز هذا العمل ، الأساتذة :

١ ـ طارق عبدالعظيم الفقى

٢ ـ سهام بكرى بدرى .

الإسكندرية فى

د/ ممدوح عبد الرحمن

أستاذ العلوم اللغوية المساعد

الفصل الأول

تضافر مباحث العربية وظواهرها

الفصل الأول

تضافر مباحث العربية وظواهرها

(١) فى إطار الدراسة النصية :

العربية والاستعمال والمعانى هى نظام اللغة الذى يصنعه المتكلمون بها على غير وعى منهم أو اختيار ، والمتكلم بلغة معينة عندما يضع كلمة ما فى موضع ما من جملة ما يفعل ذلك وفقاً للعرف اللغوى السائد ويتفق اللفظ المنطوق مع المعانى الوظيفية المتضامة فى تلاحم يشبه النسيج .

لقد تناولت دراسات عربية حديثة جوانب من الفكر النحوى العربى كل وفقاً لموضوعه . أى الظاهرة التى يتناولها بالبحث ، وغالبا ما كانت الدراسات الحديثة تتناول النحو العربى من وجهة نظر نقدية .

ولقد أفرد الدكتور على أبو المكارم الفكر النحوى بدراسة مستقلة ، وكانت فى الإطار ذاته الذى نشير إليه من حيث إن القواصل الحاسمة بين مستويات التحليل اللغوى لم تكن قائمة فى تصور النحاة ، أو لم تكن قادرة على أن تعزل تناولهم لمستوى التركيب عن غيره من مستويات التحليل اللغوى .

وهكذا اختلط البحث فى الأصوات والصيغ والدلالات مع البحث فى النحو فى تراث النحاة ، بل اختلطت أيضا دراسة النشاط اللغوى بمستوياته المختلفة من حيث الصحة والخطأ بدراسته من حيث الجمال والقبح ، ثم إنه يحتاج فوق هذا كله إلى الاتصال المباشر بالاتجاهات المختلفة التى سادت النتاج الثقافى للحضارة الإسلامية ، وهو نتاج تبلغ رحابته حداً مذهلاً حقاً ، إذ يمتد من المادة بصورها المختلفة إلى الفكر النظرى المجرد من كل مادة ، ويشمل بذلك كافة القضايا التى يحياها

الإنسان ويعانيها المجتمع معاً ، ويسهم في تقديم حلول لها لا يريد منها أن تقتصر على زمن ، أو تنحصر في مكان أو تحتكر في طبقة .

ثم إن من هذا النتاج ما هو أصيل يعد إضافة عربية إسلامية حقيقية للحضارة الإنسانية ، كما أن منه ما يرجع إلى أصول غير عربية : هندية أو فارسية أو إفريقية أو مصرية أو حبشية ، ولكنه مع ذلك يمثل موقفاً أصيلاً للفكر الإسلامي في إفادته من الثقافات المختلفة ، التي هي ملك مشاع للبشرية بأسرها ، دون أن يصده عن الإفادة منها وتطويرها تعصب من جنس أو عقيدة [1] .

وقد لاحظ الدكتور أبو المكارم أن في الفكر النحوي ثلاثة أخطاء أساسية هي :

أولاً : الخلط بين مستويات الأداء اللغوي ، وتصور النحاة أن اللغة واللهجات تنتمي إلى مستوى واحد ، وأن اللغة ليست شيئاً غير مجموع اللهجات القبلية .

وثانياً : التناول الجزئي للظواهر اللغوية ثم طرد الأحكام الصادرة عنها بدلاً من ربط الحكم النحوي بمقوماته من النصوص .

وثالثاً : تداخل المناهج المختلفة في منهج البحث النحوي .

وتصور النحاة أن كل منهج من المناهج قادر على أن يمنح الباحث قدرة على تقنين الظواهر وتعليلها أيضاً ، هكذا رأى الدكتور أبو المكارم .

إن النحويين العرب ، لاسيما المبكرين منهم ، لم يقفوا قط عند وصف الأبعاد الشكلية لتراكيب اللغة ، بل ضموا إلى هذا استكناهاً

---

[1] الدكتور على أبو المكارم : تقويم الفكر النحوي ، ص جـ ، دار الثقافة بيروت (د.ت) .

لأسرارها وغوصاً وراء أعماقها ، وكانت فكرة الموازنة والمقابلة بين التراكيب سائدة منتشرة فى تحليلاتهم ، فتمكنوا بذلك من عقد أواصر القربى "النسبية" بين المتباعدات "الشكلية" ؛ وهم فى رصدهم الأمين للسمات الشكلية ، وتقريبهم للمتباعدات استناداً إلى عمق التراكيب ، ونسبة ما بينها أبرزوا شخصية اللغة وذاتيتها التى لا تتغير ، أو تتلون نسبة ما بين عناصرها المفردة وتراكيبها مع تحور الأشكال وتلون الظواهر .

إن تناول الفكر النحوى يقتضى عملية تتبع كامل للإنتاج النحوى فى جميع أنحاء العالم العربى لفترة تمتد إلى أكثر من ثلاثة قرون ، مع الأخذ فى الاعتبار ضياع نسبة كبيرة من الإنتاج النحوى لتلك الفترة وعدم وصوله إلينا ، إضافة إلى تبعثر الآراء النحوية فى كتب التفسير والقراءات والآداب وشروح الدواوين الشعرية وغيرها .

وإشارة "روبنز" إلى أهمية الفكر اللغوى العربى ، إشارة جديرة بالاعتبار حيث يؤكد أن أى باحث ، لا يستطيع أن ينكر ما قدمه العرب من دراسات قيمة للغتهم بل إنهم أثروا على الأعمال اللغوية والتفكير النحوى عند اليهود فى دراساتهم عن العبرية ، وذلك بعد اختلاطهم بالعرب بعد انتشار الإسلام وبعد بداية التأليف العلمى العربى [٢] .

لقد جعل النحاة اليهود النموذج النحوى للغة العربية أساساً لوضع قواعدهم العبرية وأنهم جعلوا النماذج العربية المتنوعة فى التأليف المعجمى أساساً ونموذجاً يحتذى فى وضع المعاجم العبرية .

---

[٢] انظر : Robins : Jdeen und Prolemge Schiehte, 5,7. نقلاً عن : د/ محمود جاد الرب : علم اللغة نشأته وتطوره ، ص٣٧ ، القاهرة ١٩٨٥م .

إن النحو العربى يستخدم معطيات الصوتيات والصرف المختلفة فى عرض الأغلب الأعم من تحليلاته وفى الرمز لعلاقاته وأبوابه حتى إننا لنجد القرائن اللفظية الدالة على أبواب النحو المختلفة هى فى جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات والصرف ، من ذلك مثلاً اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوى ما أى قرينة لفظية على ذلك الباب كاشتراط المصدر للمفعول المطلق والمفعول لأجله وكالقول بالجمود للتمييز ، ثم بالاشتقاق للحال والنعت الحقيقى وكاطراد صيغة المبنى للمفعول فى الإسناد إلى نائب الفاعل .

إن النحو يعتمد على الصرف من جهة وعلى الأصوات من جهة أخرى ويعتمد الصرف على الأصوات وهذه الأنظمة تترابط فى مسرح الاستعمال اللغوى فلا يمكن الفصل بينها إلا صناعة ولأغراض من التحليل فقط ، فالمبنى الصرفى له أهميته فى فهم المعانى الصرفية والمعانى النحوية على السواء بل للمعانى المعجمية أيضا .

وكان سيبويه على وعى تام بأن دراسة الأصوات تعد مقدمة لابد منها لدراسة اللغة ، وأن النظام الصوتى ضرورى لمن أراد دراسة النظام الصرفى بل لعله كان يرى فى النظام الصوتى جزءاً لاحقا أو أنه من دراسة الصرف نفسها حتى إنه حين وضع الدراسات الصوتية تحت عنوان "باب الإدغام" قد كشف عن وجهة نظره هذه من جهة وقيد دراسة الأصوات وضيق مجالها من جهة أخرى .

وتأتى دعوى تضييق سيبويه لمجال دراسة الأصوات من أن الإدغام ليس جزءاً من النظام الصوتى وإنما هو ظاهرة موقعية سياقية ترتبط بمواقع محددة يلتقى فى كل منها صوتان السابق منهما ساكن

والتالى متحرك فإذا تحققت صفات خاصة فى الصوتين جميعا تحققت بذلك ظاهرة الإدغام كما فهمها سيبويه .

ولكن سيبويه مهد لدراسة الإدغام بدراسة الأصوات العربية تحت العنوان نفسه : "باب الإدغام" ، فتناول هذه الأصوات بالوصف من حيث المخرج وطريقة النطق والجهر والهمس والتفخيم والترقيق ناظراً إلى الصوت فى حالة عزله عن السياق تاركا سلوك الصوت فى السياق إلى دراسة الإدغام نفسه ناهجاً فى ذلك كله نهج النحاة ، وهو من كبار أئمتهم عندما درسوا الزمن النحوى حيث نسبوا للصيغة فى عزلتها زمناً صرفياً ولكنهم حين رأوا لها فى السياق زمنا آخر قد لا يطابق الزمن الصرفى جعلوا ينسبون الزمن إلى عناصر غير الأفعال وما جرى مجراها فقد نسبوه إلى الأدوات وإلى بعض الجهات كالقلب والتنفيس وإلى بعض الظروف كذلك [٣] ، وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلاً فى الفصل الرابع عند تناول علاقة المعنى بالتحليل النحوى .

لقد كان بعض النحاة العرب مدركين للعلاقة بين مستويات اللغة ، وضرورة اعتماد مسائل النحو على المعطيات الصرفية والصوتية ، ومن هؤلاء النحاة "الزجاجي والسكاكي" . ففى حين حاول الزجاجى تطبيق تلك الفكرة ، من ضرورة اعتماد النحو ومسائله على أبواب الصرف والأصوات . فإن السكاكى قد اكتفى بإدراك تلك العلاقة دون

---

[٣] انظر : الدكتور تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص٥٠ ، القاهرة ١٩٧٩م .

تطبيق عملي لها ، مكتفياً ببيان ضرورة اعتماد أبواب النحو على مسائل الصرف والأصوات [٤] .

والفكر البنيوى يرى اللغة بنيـة منظمة متكاملة ، فيعنى بتصريف الكلمات وصلاتها الاشتقاقية وصورها الإسنادية والإضافية ، من حيث الفصل والوصل مع إبراز الطابع العضوى لأنماط اللغة ، وما يترتب على ذلك من فكرة المعاقبة فى الموقع : ثم الربط بين الصورة والوظيفة التى تؤديها الصورة فى النظام [٥] .

كل هذه الأمور والمسائل المختلفة حفلت بها كتب النحو العربى وتآليفه ، ولم تكن خافية على أذهان النحاة العرب بل إنهم أدركوها وعالجوها باقتدار يحسب لهم .

والدكتور تمام حسان [٦] يرى أن النحاة اعتمدوا على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى ثم أعطوا من الاهتمام ما دعاهم إلى أن يبنوا نحوهم عليها ، ويكفى لإظهار اهتمامهم بهذه العلامة الإعرابية أن أطلقوا على تحليل النص تحليلاً نحوياً اسم (الإعراب) وهو اسم يطلق على تفسير أواخر الكلمات بحسب العوامل .

ولقد اتجه النحاة بقولهم بالعامل النحوى إلى إيضاح قرينة لفظية واحدة فقط هى قرينة الإعراب أو العلامة الإعرابية فجاء قولهم بالعامل لتفسير اختلاف هذه العلامات بحسب المواقع فى الجملة ، ويرى

---

[٤] انظر : الدكتور/ حسام البهنساوى : أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث ، ص٢٢٧ ، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م .

[٥] انظر الدكتور تمام حسان : تعليم النحو بين النظرية والتطبيق ، مجلة المناهل ، المغرب ، العدد ٧ ص١١٢ وما بعدها سنة ١٩٦٧م .

[٦] انظر : تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص٢٣٢ (بتصرف) .

الدكتور تمام أن الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعانى النحوية لأمور : إن المعانى التى تظهر عليها الحركات أقل بكثير جداً من مجموع ما يمكن وروده فى السياق من الكلمات . فهناك الإعراب بالحذف والإعراب المقدر للتعذر أو للثقل أو لاشتغال المحل ، وهناك المحل الإعرابى للمبنيات والمحل الإعرابى للجمل وكل هذه الإعرابات لا تتم بواسطة الحركة الإعرابية الظاهرة .

إننا لو افترضنا أن كل الإعرابات تمت على أساس الحركة الظاهرة فلم يكن هناك إعراب تقديرى ولا إعراب محلى ، فإننا سنصادف صعوبة أخرى تنشأ عن أن الحركة الواحدة تدل على أكثر من باب واحد ، ومن هنا تصبح دلالتها بمفردها على الباب الواحد موضع لبس[٧] .

والحقيقة أن العلامة الإعرابية وحدها قاصرة عن الوفاء بإيضاح العلاقات بين تراكيب النص ومفرداته إيضاحاً كاملاً ، لكن الأمور التى عزى بها الدكتور تمام قصور العلامات الإعرابية عن الوفاء بهذه المتطلبات تعد من الفكر النحوى وأعنى الفكر النحوى العربى ؛ وليس غيره ولا أخص به مرحلة بداية التأليف فى النحو وإنما مراحل التأليف فى النحو العربى على مر عصوره ؛ فقد اهتم النحاة فى التأليف والتصانيف والحواشى بإضافة القرائن اللازمة لمعالجة الشاهد أو التركيب الذى لا تفى العلامة بإيضاحه ، وأظن أن الدكتور تمّام قد تشبع بكل هذه التآليف والتصانيف والحواشى وأنه استمد منها أغلب أفكاره بل معظمها ؛ فما جاء به الدكتور تمام من أفكار لبناء صرح شامل لنظام هذه اللغة إنما هو مدد من الفكر النحوى العربى على مر عصوره

---

(٧) انظر المرجع السابق ص ٢٣١ - ص ٢٣٢ .

إضافة إلى استفادته من مناهج البحث الغربى الحديث من حيث تنظيم الفكر وحسن العرض وأضف ذلك إلى أن هناك سبباً رئيساً لجعل الدكتور تمام يحس بقصور العلامة الإعرابية عن أداء دورها في التحليل وهو أن الدكتور تمام يركز على تحليل النص فى حين كان القدماء فى بداية مراحل التأليف يريدون إيضاح الظاهرة المفردة بمثال أو شاهد ولم يكن يعنيهم إلا الظاهرة اللغوية أو موضع الشاهد لوضع قاعدة تقريبية .

ولا يفوتنا أنه فى منتصف الستينيات وأوائل السبعينيات كانت هناك إرهاصات بهبوب رياح علم النص والاهتمام بلغته وبداية ظهور علم الأسلوبيات على الأقل فى أوروبا وأمريكا ومثل هذه العلوم لا تكفى العلامة الإعرابية بالوفاء بمتطلباتها بل لا يكفى علم اللغة وحده بالوفاء بمتطلباتها فهناك ظواهر من خارج لغة النص وظواهر داخلية تتكامل لتحليله .

وإذا كان العامل قاصراً عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بين قرائن التعليق النحوى معنويها ولفظيها ولا تعطى للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأية قرينة أخرى من الاهتمام .

فالقرائن كلها مسئولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى ما وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدل على المعنى النحوى وتنتجه .

ويكفى فى رأى الدكتور تمام حسان للإقناع بحسن تحليل النص بحسب قرائن التعليق مجتمعة أننا نستطيع بواسطة ذلك أن نلمح الصلة أو الرابطة أو العلاقة بين كل جزء من أجزاء السياق وبين الأجزاء

الأخرى من حيث المعنى ومن حيث المبنى في الوقت نفسه ، ويستتبع القول بالقرائن واختياره بديلاً للقول بالعوامل أننا سنكتفى فى تحليل الكلمات المعربة بقولنا مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم فقط دون قولنا مرفوع بكذا أو منصوب بكذا ...إلخ ، بل يمكننا إذا أردنا أن نقول مثلا مرفوع على الفاعلية ومنصوب على المفعولية وهلم جرا ...

والحقيقة أن العلامة عنصر مادى محسوس يلفظه اللافظ كما يسمعه النحوى ويسجله وكذا المستمع للغة النص ناهينا بأن هذه العلامة قد تقصر وقد يطول كمها الزمنى ، لكن تركيز الدكتور تمام على تحليل النص وأعنى لغة النص الواحد جعله يتجه هذا الاتجاه فهو يرى أن فائدة القول بالاعتماد على القرائن فى فهم التعليق النحوى أنه ينفى عن النحو العربى كل تفسير ظنى أو منطقى لظواهر السياق ، وكل جدل من نوع ما لج فيه النحاة حول منطقية هذا العمل أو ذاك وحول أصالة بعض الكلمات فى العمل وفرعية الكلمات الأخرى وحول قوة العامل وضعفه أو تعليله أو تأويله [8] .

وما عده الدكتور تمام ظناً وجدلاً منطقياً إنما هو عنصر من عناصر الفكر النحوى وأراه ضرورياً لتفسير ظواهر لغة لم نسمع ناطقيها ولا حقيقة أو كون ما أرادوه بكل تركيب نطقوا به وهذا شأن لغات البشر وهو ما لا ينكره الدكتور تمام نفسه بقوله "لقد كررنا القول إن اللغة العربية وكل لغة أخرى فى الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم ، وقد خلقت اللغات أساساً للإفهام والفهم وإن أعطاها

---

[8] انظر المرجع السابق ص٢٣٢ - ٢٣٣ .

النشاط الإنسانى استعمالات أخرى فنية ونفسية . فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس يتحقق بوجودها وبعدمه [٩] .

ومن هنا فلا أرى وجها لأن ننكر على النحاة العرب تفكيرهم الذى عددناه ظناً وجدلاً ومنطقا لأن هذا التفكير هو مواكبة لروح اللغة وطبيعتها كما لا ننكر جدوى القرائن جميعاً التى لم ترد من خارج اللغة أو التراث النحوى العربى وإنما استطاع الدكتور تمام أن يبنى قصراً منيفاً من مجموعة من الألواح والأحجار الكريمة التى ورثها عن أسلافه من النحاة .

وتكامل العناصر اللغوية لا يعد أمراً هاماً فى إطار تقعيد القواعد وحسب وإنما تتجلى أهميته فى تحليل النص ومكوناته جميعا التى تسهم بدورها فى الوصول إلى القواعد أو الإعانة على تفسير القواعد ؛ فللوصول إلى المعنى فى صورته الشاملة لابد أن تستخدم الطرق التحليلية التى تقدمها لنا فروع الدراسات اللغوية المختلفة وهى الصوتيات والصرف والنحو أى الفروع الخاصة بتحليل المعنى الوظيفى ثم المعجم وهو الخاص بالمعنى المعجمى .

والحقائق التى نصل إليها بواسطة التحليل على هذه المستويات حقائق جزئية بالنسبة إلى المعنى الدلالى ، ذلك بأن هذه الحقائق إما أن تكون وظائف كما فى الصوتيات والصرف والنحو ، أو علاقات عرفية اعتباطية كما فى المعجم فالوظائف تتضح نتيجة للتحليل على المستويات الثلاثة الأولى .

أما العلاقات العرفية الاعتباطية فالمقصود بها العلاقات بين المفردات وبين معانيها ، فالجملة ذات المبانى الصرفية المألوفة وذات

---

[٩] انظر المرجع السابق ص٢٣٣

العلاقات النحوية بين مفرداتها دون أن يكون لهذه المفردات معان [١٠] ، فهذه الجملة مكتملة ولكنها تفتقد العلاقات العرفية المعجمية لأنها ليست مكونة من كلمات ذات معنى وكذلك تفتقد العنصر الاجتماعى وهو المقام .

واكتمال الوظائف وإلف المبانى هو الذى مكننا من تحليل الجملة إعرابياً ولكن قصورها معجمياً واجتماعياً حال بينها وبين أن تكون نصاً عربياً مفهوماً ، وكذلك الأمر حين تنفرد العلاقات العرفية بين الكلمات ومعانيها بالوجود فلا تكون هناك وظائف ولا مقام .

إن مجرد وضوح هذه العلاقات لا يؤدى إلا إلى فهم للكلمات المفردة على المستوى المعجمى إذ إنها هنا لم توضع فى سياق ، ووضوح معانى المفردات لا يكشف حتى عن المعنى الحرفى الذى يسمى ظاهرة النص ، وذلك أيضا لأن معنى ظاهر النص يحتاج إلى الوظائف أو المعنى الوظيفى كما يحتاج إلى العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها أو المعنى المعجمى إذ منهما معا يكون معنى المقال، وانفراد العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها بالوجود يجعل الأمر بحاجة أيضاً إلى معنى المقام أو المعنى الاجتماعى الذى هو شرط لاكتمال المعنى الدلالى الأكبر .

ومعنى هذا أننا حين نفرغ من تحليل الوظائف على مستوى الصوتيات والصرف والنحو ومن تحليل العلاقات العرفية بين المفردات ومعانيها على مستوى المعجم لا نستطيع أن ندعى أننا وصلنا إلى فهم

---

(١٠) انظر المرجع السابق ص٣٤١ . حيث سمى هذا النوع من الجمل بالجمل الهرائية .

المعنى الدلالى لأن الوصول إلى هذا المعنى يتطلب فوق كل ما تقدم ملاحظة العنصر الاجتماعى الذى هو المقام .

والموقع يحتل مكانة كبيرة فى تفسير الحالات الإعرابية فى ضوء من فكرة التضام أو النسبة ؛ ففى العربية أمثلة كثيرة لا يتيسر معها ظهور العلامات الإعرابية ، فيقوم الموقع بمهمة تبيين الحالة الإعرابية ، والمجرور بحرف جر زائد أو شبيه بالزائد كما فى نحو :

* "وما ربك بغافل عما تعملون" [١١] .

* رب رجل كريم لقيته .

فما بعد الباء فى محل نصب ، وما بعد "رب" فى محل رفع و"المحل" هو المصطلح الموفق الذى وضعه نحويونا للموقع والظرف والجار والمجرور ، كما فى نحو :

* الكتاب فى الحقيبة ، رأيت الكتاب فى الحقيبة ، نظرت إلى كتاب فى الحقيبة .

* الكتاب فوق المنضدة ، وجدت الكتاب فوق المنضدة ، نظرت إلى كتاب فوق المنضدة .

فالجار والمجرور والظرف فى محل رفع ونصب ، وجر على التوالى . والجمل التى لها محل من الإعراب ، كما فى قوله تعالى : "هل أتاك حديث موسى ، إذ ناداه ربه بالوادى المقدس طوى" [١٢] .

ويكون للجمل محل من الإعراب فى سبعة مواضع : خبر ، مفعول به ، حال ، صفة ، مضاف إليه ، تابعة لجملة أخرى لا محل لها من

---

[١١] النمل / ٩٣ .

[١٢] النازعات / ١٥ ، ١٦ .

الإعراب ، جواب شرط مقترنة بالفاء أو إذا الفجائية ، وكانت أداة الشرط جازمة .

وبعض الجمل تكون فى محل رفع إذا كانت خبراً لمبتدأ أو خبر إن وأخواتها ، أو صفة لمرفوع ، أو تابعة لجملة أخرى فى محل رفع . وتكون فى محل جر : مضافاً إليها ، صفة لمجرور ، أو تابعة لجملة أخرى فى محل جر .

تلك هى مواقع الجمل التى لها محل من الإعراب ، ويكون الموقع خاصاً بالأسماء ، يبقى أن الجملة تكون فى محل جزم ، أى تقع فى موقع فعل مجزوم كأن تكون واقعة جواب شرط جازم مقترنة بالفاء أو إذا ، أو تابعة لجملة فى محل جزم [١٣] .

والمعربات تقديرياً ، إما للتعذر : نحو الفتى ، موسى ، أو للثقل نحو : القاضى ، الداعى ، أو للمناسبة نحو : أخى ، كتابى . والمبنيات ، وكثير من أنماط الأسماء فى اللغة العربية تتصف بثنائية العلامة الإعرابية ، حيث تجتمع حالتا النصب والجر على علامة واحدة فينهض موقع الكلمة مفرقاً بين هاتين الحالتين ، كما فى : المثنى ، جمع المذكر السالم ، جمع المؤنث السالم الممنوع من الصرف .

يضاف إلى هذا أن بعض المبنيات تتصف بتلون الصيغة مع تغير الحالة الإعرابية ، ومثال هذا الضمائر ، فلحالة الرفع صيغها الضميرية المختلفة عن حالتى النصب والجر المتفقين فى الصيغ مما يبرز دور

---

[١٣] انظر ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، ج٢ ص٦٢ ــ ٧٤ . تحقيق محمد محيى الدين عبدالحميد ، القاهرة ١٩٢٨ .

وانظر : عبد المنعم إبراهيم : فى النحو الوظيفى ، ص١٠٧٥ ، ط . دار المعارف ١٩٨٥ م .

الموقع ويجسم حطورته ، لا أن ضمائر النصب قد تكون منفصلة ، فتتميز عن ضمائر الجر التى لا تكون كذلك .

وثبات الموقع النحوى أى لزوم الكلمة موقعاً واحداً ، إذا ما خفيت العلامة الإعرابية لسبب تقديرى ، أو بنائى أمر لازم حيث تخفى العلامة الإعرابية ، ولايكون هناك من وسيلة لإزالة اللبس إلا التقيد بترتيب معين فإن قلت : ضرب يحيى بشرى ، فألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب [١٤] . فعدم ظهور الإعراب يولد ما يسمى "بالترتيب المقيد" حيث تلزم الكلمات موقعاً ثابتاً غير متحرك . غير أن القرائن اللفظية الأخرى ، غير ظهور العلامة الإعرابية تساعد على التمييز بين المعانى النحوية ، ومن ثم يكتسب التركيب صفة "المرونة والحرية" من ذلك علامات العدد من تثنية وجمع ، وعلامات النوع من تذكير وتأنيث ، وعلامات الاتباع النحوى ، كما فى نحو : الجملة الأولى : أكرم اليحيان البشريين .

الثانية : ضرب البشريين اليحييون .

الثالثة : ولدت هذه هذا .

الرابعة : أكرم هذا هذه .

الخامسة : ضرب يحيى نفسه بشرى .

فعلامة التثنية فى (الأولى) ، والجمع فى (الثانية) والتأنيث فى (الثالثة) والتذكير فى (الرابعة) والاتباع فى (الخامسة) تميز الفاعل من المفعول ، وإن كانت علامة التثنية والجمع علامة صرفية نحوية ، وتضاف القرائن المعنوية إلى القرائن اللفظية فى النهوض بدور التمييز

---

[١٤] انظر ابن جنى : الخصائص ، ج١ ص٣٥ ، تحقيق محمد على النجار ، طبع دار الكتب ١٩٥٢ .

بين المعانى المختلفة ، فأنت فى نحو : "أكل يحيى الكمثرى" . ليس أمامك إلا أن تعد "يحيى" فاعلاً و "الكمثرى" مفعولاً وكذلك أومأت إلى رجل وفرس فقلت : كلم هذا هذا لم يجبه ، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت ، لأن فى الحال بياناً لما تعنى وكذلك لو قلت : ولدت هذه هذه .

من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكورة [١٥] .

ومع بداية النصف الثانى من هذا القرن وخاصة بعد ظهور نظرية تشومسكى أخذت دراسة الدلالة وجهة أخرى اتضحت لها فكرة النظام الدلالى بصورة أكثر نضجاً وتطوراً .

حقا إن فكرة النظام الدلالى من حيث هى المحصلة النهائية لعدة عناصر لغوية : صوتية وصرفية ونحوية كانت مطروحة ومتداولة بين علماء اللغة ، إلا أن النظر إليها على أنها المنطلق الأساسى فى التحليل اللغوى لم تلفت نظر اللغويين إلا أخيراً إذ استحوذ على انتباههم الجانب البنيوى من اللغة .

فالنظام النحوى يتصل بوضع الكلمات وتركيبها داخل وحدة لغوية أكبر تسمى فى النحو الجملة ، وقد أقام الدكتور تمام تحليله للمستوى النحوى على فكرة التعليق التى استقاها من عبدالقاهر الجرجانى ، أو العلاقات السياقية حيث تنشأ علاقات من التوافق والاختلاف أو التناظر ، تحكمها شبكة من القرائن تتحول فيها المورفيمات إلى نظام من العلامات تتجاور أفقياً من ناحية ورأسياً من ناحية أخرى ، أما العلاقات السياقية فتقوم على قرائن معنوية وقرائن لفظية ، وكل ذلك يتصل

---

[١٥] انظر ابن جنى : جـ١ ص٣٥ .

بالمبنى أو ما يسميه الدكتور تمام المعنى المقالى ، وهو يقابل السياق اللغوى عند فيرث [١٦] .

وتتمثل القرائن المعنوية عنده فيما يلى : قرينة الإسناد ، أى العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ، وقرينة التخصيص مثل التعدية فى المفعول به ، والمعية فى المفعول معه ، والظرفية ، وأيضا القرينة المخالفة مثل المنصوبات التى يتغير المعنى برفعها ، وقرينة النسبة وهى معانى حروف الجر التى تنسب بها معانى الأفعال إلى الأسماء ، وأيضا قرينة التبعية مثل النعت والتوكيد والعطف والبدل[١٧].

أما القرائن اللفظية فتتمثل فيما يلى : العلامة الإعرابية ـ الرتبة ـ مبنى الصيغة ـ المطابقة ـ الربط ـ التضام ـ الأداة ـ النغمة [١٨] .

وهذه القرائن المعنوية واللفظية تؤدى عنده إلى فكرة "تضافر القرائن" وهى التى تؤدى إلى وضوح المعنى الوظيفى النحوى ، أو المعنى المقالى ، ويرى أن هذه الفكرة تغنى عن نظرية العامل [١٩] ، أى أن المعنى النحوى عنده لا يظهر إلا من خلال عدد من القرائن حراسة للمعنى من خلال المبنى أو ما أسماه القدماء بأمن اللبس ، ولكن هذه القرائن سواء اللفظية أو المعنوية ، يمكن بالتحليل المورفولوجى الكامل للغة العربية أن تدخل فى إطار المورفيمات بأنواعها الثلاثة ، فهى بجموعها معانٍ وظيفية نحوية وصرفية ناتجة عن توزيع هذه

---

[١٦] انظر الدكتور تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ص١٩١ .

[١٧] انظر المرجع السابق ص١٩١- ٢٠٢ .

[١٨] انظر المرجع السابق ص٢٠٥ ـ ٢٣٠ .

[١٩] انظر المرجع السابق ص٢٣١ .

المورفيمات وفق علاقات تركيبية [٢٠] . ففى جملة مثل : "ضرب زيد عمراً" ، نجد أن القرائن اللفظية والمعنوية أيضا تتحقق من خلال مورفيمات الصيغة والإعراب والبناء والرتبة والإسناد وغيرها ، وهى مورفيمات بعضها لفظى والبعض الآخر صفرى . أى لا تحقق لفظا ولكنها تقوم بوظيفة لغوية واضحة .

ومعنى هذا أن التحليل النحوى عند الدكتور تمام كما هو أيضا عند فيرث يعد شبكة من العلاقات السياقية المقالية أو اللفظية تبدأ من الفونيمات ثم المورفيمات وتنتهى إلى التركيب فى وحدة أكبر .

وهذه العلاقات اللفظية أو المعنوية تقوم على مبدأ توزيعى تنشأ منه علاقات توافق أو اختلاف أو تناظر بين العناصر اللغوية المكونة للتركيب، وهى جزء من هذه العلاقات السياقية ، ولكن تحليل هذه العلاقات ورصدها وتصنيفها لا يؤدى إلا إلى المعنى المقالى فقط ويتبقى بعد ذلك جزء هام من المعنى لا يكتمل إلا بالسياق الاجتماعى وهو الشق الثانى من نظرية السياق عند فيرث ، وبه يكتمل المعنى .

وفكرة السياق لم تكن بعيدة تماماً عن عقول علماء اللغة العربية القدماء ، والدكتور تمام حسان حين أعاد النظر فى تقسيم الكلم كانت آراؤه فى ذلك منبعثة من أفكار المنهج الوصفى فى دراسة اللغة ، ذلك المنهج الذى يقرر أن كل دراسة لغوية لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى ، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبيرلا المختلفة "فالارتباط بين الشكل والوظيفة فى نظر هذا المنهج هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى ، وهذا النوع من النظر إلى مشاكل اللغة يمتد من القديم والإشادة به وأحيانا باستبعاده ، والاستبدال به ،

---

[٢٠] انظر : Palmer, F, Grammar, Penguin Book, London, 1976, pp. 119-123

وأحيانا بالكشف عن الجديد الذى لم يشر إليه القدماء مع وضوحه أمام أنظارهم ، وأحيانا بجمع الظواهر المتفرقة المترابطة التى لم يعن القدماء بجمعها فى نظام واحد" [٢١] .

(٢) من خلال مستويات التحليل :

إن النحو لا يتخذ لمعانيه مبانى من أى نوع إلا ما يقدمه له الصرف الذى يستعين بالأصوات أيضا ثم يقدم العناصر الصوتية إلى النحو باعتبارها عناصر صرفية من المبانى وهذا هو السبب الذى جعل النحاة يجدون فى أغلب الأحيان أنه من الصعب أن يفصلوا بين الصرف والنحو فيعالجون كلاً منهما علاجاً منفصلاً ومن هنا جاءت متون القواعد مشتملة على مزيج من هذا وذاك يصعب معه إعطاء ما للنحو للنحو وما للصرف للصرف . يقول ابن مالك مثلا :

وتاء تأنيث تلى الماضى إذا كان لأنثى كأبت هند الأذى

وهذا الكلام على وجهين أحدهما صرفى والآخر نحوى ويمكن لنا أن نضع خطة الفهم الصرفى على النحو الآتى :

المعنى	المبنى	العلامة
التأنيث	التاء على إطلاقها	التاء فى أبت

فالتأنيث معنى صرفى من معانى التصريف ، ففهم بيت الألفية على هذا النحو فهم صرفى ، ولكننا نستطيع أن نفهم هذا البيت أيضا من زاوية النحو وهى زاوية العلاقات السياقية ويكون ذلك كما يأتى :

المعنى	المبنى	العلامة
المطابقة فى التأنيث بين الفعل والفاعل	التاء على إطلاقها	التاء فى أبت

---

[٢١] انظر : د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ص٩ .

إن تغير الحركات فى أواخر الكلمات أو لزومها يرتبط بعدد من الظروف على رأسها : نوع الصيغة ووظيفتها ثم موقعها ، ومن ثم فإن فى الأبواب النحوية عديداً من الصيغ التى ينبغى بمقتضى تلك الأحكام النحوية الشاملة أن تعمل ومع ذلك ليس ثمة معمول لها ، وهناك الكثير أيضا من الصيغ التى تتغير حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغير ، وهذا الموقف هو أهم الأسباب التى اضطرت النحاة إلى اتخاذ التأويل جزءاً جوهرياً من منهجهم فى التقنين والتفسير معاً .

إن فكر النحاة هو المفسر الموضوعى لمثل هذا النوع من الأحكام ، والنظرة الفلسفية إلى الحركة الإعرابية لا ترى منها سوى كونها أثراً من المحتم بالضرورة أن يكون وراءه (أى الأثر) مؤثر ومتأثر معاً ، إذ هما الطرفان الضروريان القائمان فى كل تأثير ، وهكذا فإن حتمية وجود أطراف ثلاثة فى "العمل" النحوى لا تمتد من الواقع اللغوى الذى توجد فيه بعض هذه الأطراف دون بعض ، وإنما تنبثق من الفكر النظرى المجرد ، وإذن فإن قواعد نظرية العامل التى أفضت إلى الأحكام الكلية التى افترض النحاة وجودها لم يتم استخلاص الأحكام فيها من استقراء جزئياتها ، وإنما ابتكر النحاة ما قرروه من أحكام بواسطة التأثير المنهجى للمواد غير اللغوية .

ففى دراسة الصرف عنوا فيها بالأصول والزوائد وبيان المشتق والجامد وتحديد أشكال الصيغ وحصر اللواحق وأماكن إلحاقها والزيادات وأماكن زيادتها ، ثم ما يلحق الصيغ من إعلال أو إبدال أو قلب أو حذف ، وهذه الشعبة من دراسة اللغة وإجادة القول فيها أفردت الصرفيين العرب بمكان لا يدانيه أى مكان آخر فى عالم اللغويين قديماً

أو حديثاً ولا يزال كشفهم عن النظام الصرفي العربي موضع الإعجاب والاحترام [٢٢] .

وقد حاولوا في دراسة النحو تقسيم الكلام وبيان علامات كل قسم ثم كشفوا عن المعرب والمبني من هذه الأقسام ، وشرعوا بعد ذلك في بيان الأبواب النحوية في داخل الجملة وما يمتاز به كل باب من علامات يعرف بها ، وبينوا بعض المعاني الوظيفية التي تؤديها العناصر اللغوية كالتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير والتأنيث والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتكلم والحضور والغيبة وكالصرف وعدمه والعلامة الإعرابية وهلم جرا .... [٢٣] .

ويرى الدكتور تمام حسان أن الجانب التحليلي من دراسة النحو لا يمس معنى الجملة في عمومه لا من الناحية الوظيفية العامة كالإثبات والنفي والشرط والتأكيد والاستفهام والتمني ...إلخ ، ولا من ناحية الدلالة الاجتماعية التي تنبني على اعتبار المقام في تحديد المعنى وإن كانت تمس ناحية من نواحي الترابط بين أجزاء الجملة بروابط مبنوية أو معنوية ذكروها فرادى ولم يعنوا بجمعها في نظام كامل كالذي فعله في هذا البحث تحت عنوان التعليق .

لقد كانت دراسة النحو تحليلية لا تركيبية أي أنها كانت تعنى بمكونات التركيب أي الأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه . أي أنهم لم يعطوا عناية كافية للجانب الآخر من دراسة النحو وهو الجانب الذي يشتمل على طائفة من المعاني التركيبية ، والمباني التي تدل عليها فمن ذلك مثلاً معنى الإسناد باعتباره وظيفة ثم باعتباره

---

[٢٢] انظر : د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ص١٥ .

[٢٣] المرجع السابق ص١٦

علاقة ثم تفصيل القول فى تقسيمه إلى إسناد خبرى وإسناد إنشائى ، وتقسيم الخبرى إلى مثبت ومنفى ومؤكد ، وتقسيم الإنشائى إلى طلبى وغير طلبى إلخ مما يتصل بتحديد التركيب المناسب لكل إسناد من حيث الأداة والرتبة والصيغة والعلامة .

وللتعليق وسائله المختلفة معنوية كانت كعلاقات الإسناد ذاته وكالتخصيص والنسبة والتبعية ، أو لفظية للتعبير شكلياً عن هذه العلاقات كالعلامة الإعرابية والربط والمطابقة والصيغة والرتبة والأداة والنغمة وذلك مع تحديد مجالات المطابقة فى العلامة الإعرابية والنوع والعدد والشخص والتعيين .

وما يذهب إليه الدكتور تمام صحيح بل هو واجب فى الدراسات النصية التى تعنى بتحليل نص ما تحليلاً شاملاً لجميع عناصره ؛ أما بالنسبة للدراسات النحوية واللغوية التى تعرض لظواهر اللغة جميعاً فى كتاب واحد فهذا يستلزم أن يرد مع كل شاهد النص الذى تضمنه ، وبذا لا يتسم الكتاب النحوى أو اللغوى بتناول الظواهر المدروسة أو التى قصد دراستها إن اتسع لتناول النصوص .

وهذا إن صح على الدراسات الحديثة التى يمكن أن تجرى فى يومنا هذا ، بحيث تتناول ظاهرة واحدة فى نص ما ، أو تتناول نصاً ما بالتحليل والتصنيف فإن هذا لا يصح فى الدراسات النحوية واللغوية التى وصلت إلينا عن الأسلاف ؛ لكن الذى لا شك فيه أن الأسلاف كانت لديهم المقدرة على التحليل إلى أدق العناصر لكنهم لم يصنعوها مجتمعة فى كل شاهد بل برزت هذه العناصر وتلك القدرة التحليلية فى شواهد متفرقة وفى ظواهر متعددة فإذا ما تسنى لنا جمعها وضعنا أيدينا على النظرية الشاملة .

واستقامة الشكل وصحة الصناعة تحددها ضوابط وقيم خلافية عامة بعضها ينتمى إلى الصرف وبعضها ينتمى إلى النحو ، فيرى ابن هشام أنه على المعرب أن يراعى الشروط المختلفة بحسب الأبواب ، وأورد ستة عشر نوعاً من هذه الضوابط والقيم [٢٤] ؛ فمن الضوابط والقيم الصرفية . اشتراط الجمود لعطف البيان ، والاشتقاق للنعت ولذا خطئ الزمخشرى لإعرابه : "ملك الناس إله الناس" [٢٥] عطف بيان ، وقيل الصواب أنهما نعتان [٢٦] . وخطئ قول كثير من النحويين فى (مررت بهذا الرجل) أن الرجل نعت ، والحق أنه عطف بيان لجموده [٢٧] ، واشتراط التعريف لنعت المعرفة ، والتنكير للحال والتمييز وأفعل من ، ونعت النكرة ، ولذا خطئ قول مكى فى قراءة ابن أبى عبلة "فإنه آثم قلبه" [٢٨] بالنصب أن (قلبه) تمييز ، لأن التمييز لا يكون معرفة والصواب أنه شبيه بالمفعول به [٢٩] .

ومن الضوابط والقيم الخلافية التركيبية : اشتراط أن يكون بعض المعمولات مفرداً فى مواقع واشتراط أن يكون جملة فى مواضع أخرى ، فيشترط فى الفاعل أن يكون مفرداً ، ويشترط فى خبر أن المفتوحة الهمزة إذا خففت وخبر القول المحكى وخبر أفعال المقاربة وجواب الشرط ، وجواب القسم أن يكون كل منها جملة . واشتراط الجملة

---

[٢٤] انظر : ابن هشام : مغنى اللبيب ج٢ ص٥٤٥ .

[٢٥] سورة الناس الآية ٢ ، ٣ .

[٢٦] ابن هشام : مغنى اللبيب ، ج٢ ص٥٧٠ .

[٢٧] المرجع السابق نفسه .

[٢٨] سورة البقرة الآية ٢٨٣ .

[٢٩] انظر : ابن هشام : مغنى اللبيب ، ج٢ ص٥٨١ .

الفعلية فى مواضع ، واشتراط الجملة الاسمية فى مواضع أخرى [٣٠] ، فيتعين أن تكون الجملة فعلية فى جملة الشرط ليست أداته لولا ، وجملة جواب لو ولولا التى للتخصيص ، وجملة أخبار أفعال المقاربة ، ويتعين أن تكون الجملة اسمية بعد إذا الفجائية ، وبعد ليتما على الصحيح فيهما .

وأورد ابن هشام أمثلة مما وقع فيه الوهم للمعربين ، واشتراط الجملة الخبرية فى مواضع والجملة الإنشائية فى مواضع ، فيتعين أن تكون الجملة خبرية فى الصلة والصفة والحال ، والجملة الواقعة خبراً لكان أو خبراً لأن أو لضمير الشأن ، أو جواباً للقسم غير الاستعطافى ، ويتعين أن تكون الجملة إنشائية فى جواب القسم الاستعطافى [٣١] .

ومن العوامل ذات الأثر فى دراسة الكوفيين : العامل الصوتى ، فللكوفيين والفراء منهم بوجه خاص أقوال كثيرة ، يُستفاد منها أنهم كانوا يميلون إلى الأخذ به ، وإن لم تتضح معالمه فى أذهانهم ، وأكثر ما يطبقونه فى الأفعال ، وأعنى الفعل المضارع لأنه الفعل المعرب الذى تتغير أحوال أواخره ، وإن ملاحظتهم ما بين الحروف من تفاعل وما بين الحركات من تأثير متبادل مكنت لهم أن ينفذ إلى تفسير كثير من الأحوال الطارئة على الكلمات فى أثناء تأليفها حتى يخيل إلى الدارس أنهم كانوا إذ قالوا بفكرة العامل متأثرين بما لاحظوه من تأثير الحرف فى الحرف ، فى أثناء تمازج الحروف ، واختلاط بعضها ببعض حين تتألف منها الكلمات ، وهذه الظاهرة ، أى ظاهرة التفاعل بين الحروف بعضها مع بعض والحركات بعضها مع بعض ، هى التى

---

[٣٠] المرجع السابق ج٢ ص٥٨١ .

[٣١] المرجع السابق .

استند إليها بعض المحدثين فى نفى وجود الإعراب فى اللغة الفصحى ، وحاول تطبيق المبدأ الصوتى حتى على حركات أواخر الأسماء ، ولكن هذا العامل الصوتى إذا كان مؤثراً فى البناء العام للكلمة ، من حيث اشتقاقها وتصريفها ، فإن أثره فى الإعراب محدود ، وإذا أردنا أن نسلم بتأثيره فى بناء الأفعال وحركات أواخر المعرب منها ، لأنها لم تكن لتكون ذوات معان إعرابية ، فلا ترانا مسلمين به فى الأسماء التى من شأنها أن تتحمل الأحوال الإعرابية ومعانى الإعراب ، فلو أخل صاحب اللهجة الحديثة بترتيب الكلمات فى الجملة ، فقال مثلاً : "خالد يضرب محمد" إذا كان الضارب هو محمداً ، والمضروب هو خالداً ـ بدلاً من أن يقول : "محمد يضرب خالد" لأخطأ فى الإفصاح عن القصد خطأ كبيراً ، ولعُدّ لحناً ، كما يخطئ العربى الفصيح إذا حرك الفاعل بالفتحة ، والمفعول به بالضمة .

ولم يكن للعامل الصوتى دور فى تصريف الوجوه الإعرابية ، لأنها آثار لعوامل معنوية دعت إليها الحاجة إلى الإفصاح عن المشاعر والأفكار . فالاستناد إلى القوانين الصوتية وحدها فى تفسير الإعراب لا يستقيم فى أكثر أحوال الكلمات العربية فلابد من ملاحظة اعتبارات أخرى معنوية ، تعين على تفسير ظاهرة الإعراب ، وهى مما لمحه القدماء ولا سيما الكوفيون ، من تلازم المبتدأ والخبر ، واقتضاء كل منهما الآخر ، ومن اعتبار التوابع ومتبوعاتها كالشئ الواحد ، فأشركوها معها فى الحكم ، ومن مخالفة فى المعنى دعت إلى مخالفة فى الحكم ، كما كان فى المنصوبات التى قال الكوفيون : إنها انتصبت على الخلاف ، وقال سيبويه : إنها انتصبت لأنها ليست من اسم الأول ، ولا هى هو : فليس للعامل الصوتى أثر إلا فى الكلمات التى حركات

أواخرها تتبع نظاماً صوتياً كأواسطها لعدم تحملها معنى من المعانى الإعرابية ، وأعنى بها الأفعال لأنها لا تحمل من تلك المعانى ما تحمله الأسماء .

وقد يكون له أثر فى الأسماء أحياناً إذا ألحت الحاجة إلى ما تطلبه موسيقى اللفظ من اتساق وانسجام ، وقد شعر القدماء بهذا أيضاً ، وسمّوا هذا العامل الصّوتى بالجوار ، وكان البصريون يقصرون تأثيره على أمثلة معينة محفوظة لم ينكروها ولكنهم نظروا إليها على أنها مخالفة للقياس وكان الكوفيون قد وسعوا دائرة تطبيقه ففسروا به أمثلة أخرى من القراءات .

ويبدو أن رأى البصريين فى قصر أثره على أمثلة معينة فى الأسماء لا يقاس عليها وجه مستقيم لأن أواخر الأسماء إنما تخضع فى أحوالها المختلفة للإعراب لا للعوامل الصوتية ، أما الأفعال فلعدم تحملها المعانى الإعرابية تخضع فى أحوال أواخرها للجوار وغيره من العوامل الصوتية ، يؤيده أن تأثيره الذى أخذ به الكوفيون وقالوا باطراده مقصور على الأفعال .

ومن الأمثلة التى ذكرت على أنها خاضعة للجوار : قول العرب : هذا جحر ضب خرب ؛ وقد عده سيبويه "مما جرى نعتاً على غير وجه الكلام" [٣٢] ؛ وللخليل تفسير له ، جاء فيه : "إن الوجه الرفع ، وهو كلام أكثر العرب ، وأفصحهم ، وهو القياس ، لأن الخرب نعت الجحر ، والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجره ، وليس بنعت للضب ، ولكنه نعت للذى أضيف إلى الضب ، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه

---

[٣٢] انظر : سيبويه : الكتاب ، طـ . هارون ، ج١ ص٢١٧ ، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٠ ، ٤ أجزاء .

فى موضع يقع فيه نعت الضب ، ولأنه صار هو والضب بمنزلة اسم واحد ، ألا ترى أنك تقول : هذا رمان ، فإذا كان ذلك ، قلت : هذا حب رمانى ، فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان ، إنما لك الحب ومثل ذلك : هذه ثلاثة أثوابك ، فكذلك يقع على "جحر ضب" ما يقع على "حب رمان" تقول : هذا جحر ضبى ، وليس لك الضب إنما لك "جحر ضب" فلم يمنعك ذلك من إن قلت جحر ضبى ، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد ، فانجر (الخرب) على الضب ، كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب ، مع أنهم أتبعوا الجر الجر ، كما أتبعوا الكسر الكسر ، نحو قولك : بهم وبدارهم ، وما أشبه هذا ، وكلا التفسيرين كما قال سيبويه تفسير الخليل ، وكان كل واحد منهما عنده وجهُ من التفسير . وقال الخليل : لا يقولون إلا هذان جحراضب خربان ، من قبل أن الضب واحد والجحر جحران ، وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعده الأول ، وكان مذكراً أو مؤنثاً والعدة واحدة فغلطوا فهذا قول الخليل [٣٣] .

وكان الخليل كما رأينا من تفسيره يلمح أثر الجوار فى جر "خرب" وكسر الهاء من "بهم وبدارهم" ولكنه مخالف للقياس عنده .

وتناول ابن جنى هذا ، ولكنه تناسى الجوار ، وحاول أن يخضعه لأصوله ، أما الكوفيون فقد حملوا عليه أمثلة أخرى بل قالوا باطراده فى الأفعال التى يجازى بها : "اذهب" من قولهم : إن تذهب أذهب ، لأنهم لا يجزمون بإن فعلين ، ولا بأخواتها ، وهناك عامل صوتى آخر أخذوا به ، وطبقوه على أحوال كثيرة تعد فى نظر البصريين شاذة أو مخالفة للقياس وهو الاستخفاف ويتحقق بالتخفيف من كل ما يؤدى إلى بذل مجهود عضلى .

---

[٣٣] المرجع السابق نفسه .

لقد أدرك النحاة العرب قدرة التفاعل والتأثير بين مكونات التركيب النحوى بعضها مع بعض كما اتضح ذلك عند الخليل .

وأكبر الظن أن النحاة الأولين وأخص منهم الخليل والفراء إنما نفذوا إلى فكرة العامل ، وقالوا به فى ضوء حضرة الدراسات وأن فكرة العامل الأولى جاءتهم من ملاحظة ذلك التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات ، ثم جاءت بعد الطبقة الأولى طبقات تناولت العامل تناولاً فلسفياً وهيأ لها ذلك طغيان المنهج العقلى ، واندفاع الدارسين إلى الاستفادة من الفلسفة اليونانية ، والمنطق اليونانى ، فانتهت دراسة العامل إلى أن يضفى عليه صفة العلة الفلسفية ، فإذا تبينا أن أقوال الدارسين فى تلك العصور المختلفة فى العوامل كانت قد تذبذبت بين عامل فلسفى محض ، وعامل توقيفى محض ، وأن العامل اللغوى لم يكن له سلطان بيّن فى دراستهم ، وإنما كانوا يتشبثون به إذا واجهتهم قضايا استعصت على فلسفاتهم وأصولهم العقلية ، ويبدو أن الكوفيين بطبيعة منهجهم وإمعانهم فى التتبع اللغوى ومجافاتهم للأصول البصرية النظرية ، كانوا أكثر تقبلاً له ، وكان له نفوذ أقوى فى أعمالهم ودراساتهم ، وكثير من الأمثلة التى حمل البصريون على الكوفيين من أجل القول بها ، وأنكروها ولحنوا الآخذ بها ، كان الكوفيون يخضعونها لقوانين لغوية ، فإذا اضطر البصريون إلى تقبل قراءة بعضهم : "الحمد لِلّه" على الإتباع ، ولم يستطيعوا تغليطها لأنها قراءة صحيحة متصلة السند ، ولأن رواتهم الموثوق بهم قدروا لها نظائر ، من نحو قول العرب : هذا جحر ضب خرب ، وغيره فإن الكوفيين يقيسون عليها ، وقد عللوا الظاهرة التى اقتضتها كما سمعنا الفراء فى تفسير الإتباع فى قراءة بعضهم : "الحمد لِلّه" وإذا رأى البصريون مثل قراءة أبى عمرو

بن العلاء : "إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة[٣٤]" بالجزم ، دون سبق جازم أو قراءة من قرأ : "أنلزمكموها" أو قراءة من قرأ : "لايحزنهم" و"لا هنا نافية" وقول الشاعر :

وناع يخبرنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

حملوا ذلك على الشذوذ أو الضرورة لأنها لأصولهم الموضوعة ، ولكن الكوفيين تناولوها على أنها مما يصح القياس عليه تمشياً مع منهجهم فى القياس على الشاذ فى دراسة النحو ، واستطاعوا تفسير ذلك وتعليله لغوياً ، كما جاء من تفسير للفراء .

قال الفراء : "وقوله : أنلزمكموها" [٣٥] العرب تسكن الميم التى من "اللزوم" فيقولون : أنلزمكموها ، وذلك أن الحركات قد توالت ، فسكنت الميم لحركتها ، وحركتين بعدها ، وأنها مرفوعة ، فلو كانت منصوبة لم يستثقل فتخفف ، إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة ، أو ضمة بعد كسرة ، أو كسرتين متواليتين أو ضمتين متواليتين فأما الضمتان فقوله : "لايجزنهم" دزموا النون ، لأن قبلها ضمة ، فخفف ، وأما الضمة والكسرة فمثل قول الشاعر :

وناع يخبرنا بمهلك سيد تقطع من وجد عليه الأنامل

وإن شئت "تقطع" . وقوله فى الكسرتين "إذا اعوججن قلت صاحب قوم" يريد : صاحبى فإنما يستثقل الضم والكسر ، لأن مخرجيهما عبء على اللسان والشفتين تنضم الرفعة بهما ، فتثقل الضمة ، ويمال أحد الشدقين إلى الكسرة ، فترى ذلك ثقيلاً والفتحة تخرج من خرق الفم بلا كلفة" . فقد انتفع الفراء إذن بما لاحظه من قوانين صوتية فى لغة

---

[٣٤] سورة البقرة الآية (٦٧) .

[٣٥] سورة هود الآية (٢٨) .

العرب ، وطبقها على هذه الأمثلة التى وقعت للبصريين فلم يعيروها اهتماماً ، لأنها لا تتفق مع قواعدهم ، فقالوا فيها بالشذوذ .

والأصول النحوية ليست إلا عادات كلامية أو ظواهر لغوية خاصة ، والنحو إنما يخضع لهذه العادات أو الظواهر ، ويفسر بها ، وهى مما يعلل لأنها مستمدة من الظواهر اللغوية العامة .

عناية الخليل والكوفيين بالاستعمال ، والتفاتهم إلى تأثيره فى الكلام إذا أضفنا هذا إلى أقوالهم فى تآلف الحروف ، وملاحظتهم تأثر بعضها ببعض ، أدركت أن فكرة العامل اللغوى قد جالت بخاطرهم ، وإن لم تتوافر لهم خطوطها الرئيسية ، أو لم تتضج نضجاً تصبح معه نظرية تامة التكوين ولكنها على كل حال مدينة فى إثارتها لأقوالهم .

ويبدو أن مقالتهم بالعامل الفلسفى أحياناً ما كانت لتصدر عنهم ، لولا أنهم كانوا يضطرون إليه اضطراراً . حين تجمعهم بالبصريين مجالس المناظرة ، وحين كانت الصناعة توزن عند المتعلمين بعد طغيان المنهج الكلامى بهذا الميزان العقلى ، الذى وضعه المتكلمون معياراً للدارسين .

على أن من النحاة المتأخرين من كان قد أمسك ببعض هذه الخطوط فوردت فى كلامهم عن العامل إشارات تشعر بأنهم كانوا قد التفتوا إلى أهمية الاستعمال من جهة ، وأهمية الدراسة الصوتية لحل كثير من المشكلات اللغوية وتفسير كثير من الظواهر من جهة أخرى ، فمن ملاحظة الظواهر اللغوية التى ترجع إلى ما بين الأصوات من تآلف وتنافر ، وتأثير بعض الحروف فى بعض ، وملاحظة أثر الاستعمال فى كثير من الأبنية والجمل ، ينفذ الدارس إلى فكرة العامل .

وكانت عناية أهل البصرة من علماء العربية بالسماع وجمع المادة لا تقل عن اهتمام أهل الكوفة ولذلك كان معظم علماء اللغة منذ النصف الثانى من القرن الأول تقريباً سواء فى البصرة أو الكوفة من الرواة[٣٦]، واتخذوا من القياس منهجا للنظر فيها واستقرائها ووصفها .

ولم يكن الكوفيون أقل عناية بالسماع من البصريين ، إذ كانوا جميعاً يعملون على لقاء الأعراب ، والسماع منهم ، بل كان الكوفيون أوسع رواية وأكثر علماً بأشعار العرب حتى إنهم احترفوا الاستماع وتفوقوا فيه على البصريين وتوسعوا فى القياس عليه حتى قيل إنهم إذا سمعوا لفظاً فى شعر أو نادر كلام جعلوه باباً أو فصلا [٣٧] . أو أنهم إذا سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شئ مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه ، وكان البصريون يحملون على الكوفيين ويتهمونهم من أجل ذلك ، والفراء مثال واضح لاعتداد الكوفيين بالمسموع والاعتماد عليه فى وضع القواعد واستنباطها [٣٨] .

---

[٣٦] انظر : السيرافى : أخبار النحويين البصريين ، ص١٧ ، ٢٠ ، ٢٢ وص ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠ ، تحقيق طه محمد الزينى ومحمد عبد المنعم خفاجة ، القاهرة ، مطبعة مصطفى الحلبى ، طـ . أولى ١٩٥٥ .

وانظر : الزبيدى : طبقات النحويين واللغويين ، ص١٢٥ ، ١٢٧ وص١٣١ ، ١٣٢ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف ، ذخائر العرب ، (٥٠) ١٩٧٣ .

[٣٧] انظر السيوطى : همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع فى علم اللغة ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، (د .ت) ، جـ١ ، ص٤٥ .

[٣٨] انظر : الفراء : معانى القرآن ، ج١ ، ص١٤ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٩ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤٩ .

وكثير من الخلاف ترجع أسبابه إلى شخصية الباحثين فى النحو سواء منها ما يتعلق بجهودهم فى معرفة الشواهد أو ما يتعلق بنظرتهم إليها أو لمن رويت عنه .

فأحيانا يطول باع الباحث فيعرف كثيراً من الشواهد فيثبت القياس ، وأحيانا يقصر جهده عن الوصول لذلك فلا يثبته ، وإذا وجدت لدى كل منهما شواهد متماثلة قد تختلف النظرة لهذه الشواهد فى فهمها وإعرابها وفتح باب القياس بها أو عدم الاكتفاء بها ، وربما اختلفت النظرة إلى قائلها من حيث الوثوق به أو صحة عربيته [٣٩] .

ولا يمكن الفصل بين المستويات أو عزل أحدها عن الآخر ، فإن القدامى من العلماء العرب حين يشيرون إلى تحويل صيغة إلى أخرى ، كانوا يربطون هذا التحويل بالدلالة ، وهذا الربط فى معظمه نجده حين يفسرون آيات القرآن الكريم أو توجيه إحدى القراءات القرآنية ، أو تفسير بيت من الشعر ومحاولة إعطاء المعنى الذى يريده الشاعر ، وحين ننظر فى التعريفات التى وصفها القدماء نجد أن التحويل فى الأصل الواحد إنما يتم لمعانٍ مقصودة على حد تعبيرهم . فالصرف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التى ليست بإعراب [٤٠] وهذا هو أيضا المراد بالتصريف عندهم بالمعنى العلمى . أما المقصود

---

[٣٩] انظر : دكتور / محمد عيد : أصول النحو العربى ، ص٧٥ ، عالم الكتب ، القاهرة١٩٧٣ .

[٤٠] انظر : الرضى : شرح الشافية ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحيى الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ج١ ، ص١ (د.ت) .

بالمصطلحين فهو تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل إلا بها [41] .

كان القدماء يربطون الصرف بالنحو ، بل أنهما علم واحد [42] عندهم ، يقول ابن جنى : "إنك لا تكاد تجد كتاباً فى النحو إلا والتصريف فى آخره . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة ، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة .

ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكر ورأيت بكراً ومررت ببكر ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقى الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك ، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشئ ينبغى أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة [43] ، ويدل نص أبى على أن هناك صلة واضحة فى كتب القدماء بين النحو والصرف فهم يلحقون الصرف فى آخر كتبهم بعد انتهائهم من الدرس النحوى .

إن التصريف يتصل ببناء الكلمة ، أما النحو فيتصل بأواخر الكلمات أى الإعراب ، ومعرفة النحو لابد أن تسبق الصرف ، ولكن ابن جنى يرى أن القدماء قد استلهموا أعمالهم العلمية بمعرفة النحو لأن الصرف لما كان عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو ، ثم جئ به بعد ليكون

---

[41] انظر : دكتور عبد الصبور شاهين : المنهج الصوتى للبنية العربية : رؤية جديدة فى الصرف العربى ، ص٢٣ مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى ط١ ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

[42] انظر : دكتور عبده الراجحى : التطبيق الصرفى ، ص٥ ، دار النهضة العربية بيروت - ١٩٧٩م .

[43] انظر : ابن جنى : المنصف ، ج١ ص٤ ، حققه إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، ط١ الحلبى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م .

الارتياض فى النحو موطئاً للدخول فيه ، ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه ، وعلى تصرف الحال ، ومن هنا فإن المحدثين من اللغويين يقررون أن موضوعات العلمين متشابكة فلا تكاد تستقل قاعدة من قواعد هذين العلمين بنفسها دون أن يكون للعلم الآخر صلة بها ومن أمثلة تلك الصلة باب النائب عن الفاعل ، إذ إن تغيير الفعل عند بنائه للمجهول مبحث من مباحث التصريف ، فى حين أن معرفة ما يصح أن ينوب عن الفاعل بعد حذفه ، وبخاصة فى الأفعال التى تنصب مفعولين هى مبحث من مباحث النحو [٤٤] ، ولذلك فإن الرأى المعتمد فى هذا الشأن يعد الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له ، والصرف ليس غاية فى ذاته ، إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر والتطبيق ، لأن مسائلهما متشابكة إلى حد كبير ، ولهذا جرى التقليد الغالب الآن على مناقشة هذين العلمين معاً ، وعلى التعرض لمسائلهما فى إطار عام واحد ، مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف بوصفه مقدمة ضرورية [٤٥] .

ولذلك فإن للنظم علاقة وثيقة بالمورفولجيا ، وذلك لأن التركيبات المورفولوجية فى لغة من اللغات عادة ما تحكمها إلى درجة كبرى الترتيبات النظمية ، أى الترتيبات التى يتبعها نظم الكلام ، ولأن الوحدات التى تبنى منها الجملة تتكون من كلمات على أنها أى الكلمات أعضاء من أقسام شكلية كالاسم أو الفعل ....إلخ .

---

[٤٤] انظر : دكتور أمين على السيد : علم الصرف ، ص١٤ ، دار المعارف المصرية ، ط٣ ، ١٩٧٦م .

[٤٥] انظر : دكتور كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، ص٨٤ ، (القسم الثانى) ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩م .

وهكذا فالأغلب أن يدرس المورفولوجيا والنظم الخاصان بلغة من اللغات معاً ، وفى بعض الحالات يدرس الاثنان على أنهما قسم واحد من أقسام الظواهر اللغوية (٤٦) ، وصلة الصرف بالنحو وثيقة إضافة إلى تلك الصلة التى نجدها بين الأصوات والصرف وهى من الأمور التى أكد عليها اللغويون المحدثون (٤٧) .

وعلم التصريف لم يعرف منفصلاً ، وإنما كان جزءاً من النحو ، وكانت مسائله تعد مسائل نحوية يخوض فيها النحاة دون تفريق بين باب وباب ، ودون إشارة إلى أن ما يتصل منها بالصرف من واد ، وما يتصل منها بالنحو من واد آخر ؛ ولم تنفصل مسائل التصريف عن مسائل النحو إلا بعد عصر سيبويه بزمن طويل ، ولم يثبت أيضا أن معاذاً عالج مسائل الصرف كما ذكر الزبيدى والسيوطى قبل أن يعالجها البصريون (٤٨) ، فالناظر فى كتاب سيبويه يجد التصريف قد اجتاز مرحلة طويلة من النحو مهدت له سبيل الاستقلال مما يدل على أن أصوله كانت تجرى على ألسنة الدارسين قبل سيبويه .

والراجح أن عد (ف ع ل) ميزاناً للكلمات لم يكن إلا بعد ظهور علم العروض وتفعيلاته ، وعلم العروض إنما ينسب إلى الخليل بن أحمد مهما تكن المصادر التى استقاه منها ، والخليل نحوى لغوى

---

(٤٦) انظر : دكتور كمال بشر : علم اللغة العام (الأصوات) ص١٨٤ ، ١٨٥ ـ دار المعارف ط٧ ، بمصر ١٩٨٠م .

(٤٧) انظر : ابن خالويه ، إعراب ثلاثين سورة من سور القرآن الكريم ، ص٢٣ ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٦٥هـ .

(٤٨) انظر : السيوطى : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، ص٣٩٣ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ط١ ١٩٦٤ .

واهتمامه بهذه الفروع مجتمعة يدل على مدى الصلة الوثيقة بينها وأن كلاً منها ضرورى للآخر .

ونحو الكوفة عند الكسائى والفراء كنحو البصرة عند سيبويه فهما دراسات فى النحو الاصطلاحى إلى جانب دراسات فى التصريف أو الاشتقاق وما يتعلق ببناء الكلمة العام إلى جانب عرض لبعض الظواهر اللغوية التى تبنى على ما للأصوات من خصائص حين يتألف مع بعضها بعض فى ثنايا الكلمات كالإدغام والإمالة والإبدال وغيرها .

وأقدم كتاب فى النحو عرفناه هو كتاب سيبويه ، وكانوا يعدونه مصنفاً فى النحو ، وإذا نظرنا فيه وجدناه مزيجا من النحو بمعناه الخاص ، ومجموعة من الدراسات اللغوية ، ولو رجعنا إلى ما وصل إلينا من مصنفات الكوفيين ، لوجدناها أبعد ما تكون عن الخلوص للنحو بمعناه الاصطلاحى ، ففيها روايات فى القراءات ، ومعانى القرآن ، ونوادر أدبية ، وغرائب ألفاظ ، وأقوال نحوية منثورة ، لا يربط موضوعاتها رابط وخير مثال لهذا : كتاب "معانى القرآن" للفراء . فنحو الكوفة مجموعة من البحوث اختلطت فيها الدراسات المختلفة ، كما اختلطت فى كتاب "معانى القرآن" للفراء وهذا يعد منهجاً لغوياً ، والمنهج اللغوى يقتضى الدارس أن يبدأ بدراسات تتعلق بالأصوات ، من حيث مخارجها ومن حيث صفاتها وخصائصها ، ومن حيث تآلفها وتمازجها ، لأن الأصوات أساس البناء ، فإذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد مهد لدراسة البناء العام ، ودراسة البناء تقوم على دراسة الظواهر اللغوية التى يرجع كثير منها إلى قوانين صوتية ، كالظواهر التى اعتاد النحاة أن يذكروها فى النصف الثانى من مصنفاتهم تحت عنوان "التصريف" ، وتقوم أيضاً على ملاحظة التطورات التى انتهى

إليها كثير من الصيغ والأبنية ، كالآثار التى تركها الاستعمال فى أدوات وفى أبنية كثيرة ، وهى الآثار التى تقوم عليها ظاهرة "النحت والتركيب" ، فإذا ما انتهى من معرفة ذلك كان قد أوضح السبيل إلى دراسة الإعراب أو النحو بمعناه الخاص ، هى تقوم على دراسة الكلمات متألفة فى جمل ، وملاحظة الأعراض التى تعرض لها ، وتأثير بعضها فى بعض ، وعلاقة بعضها ببعض .

فإذا ما انتهى الدارس من معرفة الأصوات والوقوف على خصائصها متمازجة متآلفة ، انتقل إلى الخطوة الطبيعية التالية ، وهى : دراسة الكلمات فإن ما ينشأ من تمازج الأصوات له دخل كبير فى صيغ الكلمات وأوزانها ، فالإدغام والإعلال والإبدال كل هذه العوارض التى تعرض للكلمات ، إنما تنبنى على قوانين صوتية ، مرجعها ذلك التآثر بين الحروف حين تتآلف ويتصل بعضها ببعض .

حينئذ تدرس الكلمات من حيث أصولها ، وما يطرأ على هذه الأصول من زيادة يتطلبها المعنى الذى قصد إليه المتكلم ، ومن حذف يتطلبه الاستعمال للسهولة والتخفيف ، وإسقاط بعض الحروف وما يجد فيها من إبدال ، كما فعل العرب من قلب الواو الأولى تاء إذا اجتمع واوان فى أول الكلمة ، كما فى "تولج" التى أصلها "وولج" عند الخليل وسيبويه ، أو قلبها همزة كما فى "أو يصل" تصغير "واصل" مع أن القياس يقتضى أن يكون تصغيره على "وويصل" كفو يضل وصويلح من فاضل وصالح ، وما يعتورها من إعلال إذا كان فى الكلمات تلك الأصول الصائتة التى يسميها النحاة أحرف اللين ، أو أحرف المد ولهذه الأصوات دخل كبير فى اختلاف اللهجات وهى كثيرة الدوران فى كل لغة من اللغات ، ولها فى كل لغة طريقة خاصة للنطق بها ، بحيث إذا

أصابها شئ من التحريف ولو كان ضئيلاً شعر أصحاب اللغة به ، وأصبح على آذانهم ثقيلاً غير مستساغ .

فالمنهجية تتصل بتنظيم العمل فى الدراسة العلمية للغة بشكل معين ، ثم الثبات على الأسس التى نعتمد عليها وتطبيقها لا على مستوى واحد من مستويات الدراسة اللغوية وإنما على مستويات الدراسة بأسرها ، إذ إننا فى موضوع بالغ التعقيد كاللغة ، لابد للباحث من أن يختار نقطة البداية التى ينطلق منها إلى المستويات الأخرى فهناك مدرسة لغوية مثلاً تبدأ من دراسة الأصوات ثم تنتقل منها إلى الصرف ثم النحو أو التركيب ، وكان من المفروض أن تصل إلى دراسة المعنى ولكنها استبعدته أو وقفت عاجزة عن المضى فيه .

وهناك مدرسة أخرى تبدأ بدراسة التركيب أو الجملة باعتبارها وحدة نحوية ومنها تنطلق فى اتجاهين أحدهما يؤدى إلى المعنى والآخر إلى الأصوات ، فى حين نجد مدرسة ثالثة تبدأ بالمعنى منه إلى النحو والصرف معا منهية إلى الأصوات .

وهكذا ، فى دراسة كل فرع من هذه الفروع لابد لنا أيضا من الحرص على المنهجية فى دراسته أى الثبات على الأسس التى نضعها ، وفى هذا الصدد يحذر علماء اللغة من الدراسة الجزئية أو العشوائية التى لا تقوم على أسس منهجية ثابتة ومعنى هذا أن عالم اللغة إذا أراد أن تتحقق له هذه المنهجية لابد له من دراسة اللغة وفق أصول نظرية أو وفق نظرية لغوية محددة تساعدنا على اكتشاف النظام الذى يحكم اللغة بطريقة منهجية [٤٩] .

---

[٤٩] انظر : حلمى خليل : مقدمة لدراسة علم اللغة ، الإسكندرية ، ص١٧ ـ ١٨ ، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٢م .

فاللغة ليست أصواتاً أو فونيمات وإنما هى أيضا وحدات أكبر من ذلك مثل الكلمات والجمل ، والحديث عن الكلمات يؤدى بنا إلى نظام آخر يتصل بالنظامين الفوناتيكى والفنولوجى بأسباب قوية ولكن دراسة هذا النظام وتحليله تختلف ، إذ هو يتصل ببنية الكلمة من حيث الاشتقاق والصيغة أى يتصل بالجانب الصرفى أو النظام الصرفى للغة .

يقرر دكتور بشر [٥٠] أن علماء العربية القدماء لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة أو الارتباط بين فروع الدراسات اللغوية ، ومن ثم نراهم ينظرون إلى هذه الفروع كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض ، وعلى الرغم من أن سيبويه قد جمع فى كتابه بين الدراسات الصوتية والصرفية والنحوية فى كتاب واحد ، إلا أن هذا لا يعنى كما يقول أن سيبويه أو غيره من علماء العربية قد أدركوا بوضوح طبيعة العلاقة بين فروع علم اللغة أو على الأقل لم يستفيدوا الفائدة المرجوة فى استغلال نتائج البحث فى هذه العلوم لخدمة بعضها البعض ، يدل على ذلك أن سيبويه رغم عرضه للمسائل الأساسية فى علم الأصوات ، إلا أنه لم يلمس من قريب أو بعيد بعض الظواهر الصوتية الأخرى التى تتصل بالكلمة أو الجملة ، مثل نظام النبر ونظام التنغيم [٥١] ، ولكنه يخص عالمين من علماء اللغة العربية القدماء بالذكر بعد أن يعرض لأمثلة متعددة لإهمال علماء العربية لجوانب من الدراسة الصوتية .

وهذان العالمان هما ابن جنى والسكاكى نموذجين لعلماء العربية الذين أدركوا طبيعة العلاقة بين مستويات التحليل اللغوى على المستوى النظرى ، وإن خانهما التطبيق أحياناً ، ومبعث هذا الرأى هو ما درسه

---

[٥٠] انظر : دكتور كمال بشر : دراسات فى علم اللغة (القسم الثانى) ص١٦ ـ ٢١.

[٥١] انظر : المرجع السابق ص٢٥ .

الدكتور بشر في أوربا من دراسات صوتية حديثة مدعومة ببعض المصطلحات التي لم يستعملها العرب .

ولقد ترتب على مفهوم طبيعة المورفيم عند هؤلاء من حيث أشكاله وأنواعه وقيمه التوزيعية ودوره في بيان الوظائف الصرفية والنحوية أن اختلف مفهوم أقسام الكلام ، بل لقد اختفت مصطلحات مثل الكلمة والاسم والفعل وغير ذلك وحلت محلها أنواع المورفيمات ومن ثم اختلفت النظرة أيضاً على المستوى النحوى من حيث العلاقات النحوية التي تدخل فيها المورفيمات المختلفة وظهر منهج جديد في تحليل النظام النحوى يعرف باسم "التحليل إلى المكونات المباشرة" .

ومعنى هذا أن تحديد العناصر المورفولوجية وتصنيفها وتوزيعها في أي لغة هو عمل صرفي ونحوى في آن واحد .

ولقد أدرك علماء العربية القدماء طبيعة الصلة العضوية بين النحو والصرف فدرسوهما معاً ولا تكاد المؤلفات النحوية الأولى تخلو من الدراسة الصرفية وإنما فصل بينهما في بعض كتب المتأخرين ، وكان النحاة الأوائل في ربطهم بين النحو والصرف على طريق مستقيم وهو ما أكدته الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة .

ولعلنا نجد أنواعاً من المورفيمات هي من حيث البنية تقع في دائرة الفونيمات بل لقد وجدنا أيضاً نوعاً من الفونيمات غير التركيبية مثل النبر والتنغيم والفواصل تقوم بوظيفة مورفولوجية وخاصة على مستوى الجملة عندما تستعمل استعمالاً وظيفياً في التفريق بين المعاني ، وكل ذلك يؤكد أن هناك شبكة من العلاقات العضوية بين أنظمة اللغة المختلفة ، الصوتية والفنولوجية والمورفولوجية والنحوية بل والدلالية ،

وهنا لابد أن نتذكر دائماً أن الفصل بين الأنظمة لتسهيل الدراسة وعمليات التحليل اللغوى وحسب .

ولشدة هذا الترابط بين أنظمة اللغة المختلفة يستخدم كثير من علماء اللغة فى العصر الحالى مصطلح "قواعد اللغة" للإشارة إلى هذه النظم جميعاً ، وقد يستخدم بعضهم هذا المصطلح فى الدلالة على النحو والصرف وحسب (٥٢) ؛ أما مصطلح النظم فهو يدل على دراسة نظام الجملة وطرق صياغتها .

(٣) الجوانب العقلية فى الفكر النحوى : -

والواقع أنه من العسير حصر ما أسهم به تشومسكى من آراء نظرية وتحليلية وتطبيقية وأن كثيراً منها ذات طابع فلسفى ونفسى إضافة إلى الجانب اللغوى غير أنه يمكن القول بشكل عام أن تشومسكى قد تأثر بآراء المدرسة الفلسفية العقلية التى سادت الفكر الأوربى خلال القرن السابع عشر ، ومن ثم كانت نظرته إلى اللغة وطبيعتها مناقضة تماماً لآراء أسلافه من علماء اللغة ويظهر ذلك بوضوح من تعريفه للغة بأنها "جهاز أو وسيلة لتوليد جميع الجمل الصحيحة فى لغة معينة" (٥٣) .

ومما يلفت النظر فى هذا التعريف أنه موجه بصورة أساسية إلى الجمل لأنه كان يرى أن موقع النحو من اللغة بمثابة القلب من جسم الإنسان ولذلك فإن مصطلح قواعد اللغة عنده لا ينصرف إلى قواعد تركيب الجملة وإنما يشمل النظم اللغوية جميعاً الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وهو بهذا المعنى اصطلاح شامل لجميع مستويات التحليل اللغوى ونظم اللغة ، وطبقاً لهذا التعريف تصبح قواعد اللغة

---

(٥٢) plamer, O.P. Cit. pp. 11-13.

(٥٣) Crystal, D., Linguguistics, Penguin Books, London, 1974.

بهذا المعنى عبارة عن جهاز كامل يجب أن تكون له القدرة على توليد الجمل الصحيحة نحوياً دون غيرها .

وإذا كنا نتخذ من العقل دليلاً على مسائل العقيدة فنعتمد فى إثباتها على الأدلة النقلية والأدلة العقلية فلماذا ننكر على النحو أن نستخدم فى إثبات مسائله وتفسير ظواهر اللغة الجانب العقلى بحجة أنها أدلة من خارج اللغة وعلم اللغة الحديث يرى أنه يجب ألا نأتى بمناهج غير لغوية فى تحليل اللغة ومسائلها ، فهل النحو واللغة أقدس من العقيدة ؟! كلا إن علم النحو من العلوم التى نفهم بها النص الذى نستمد منه عقيدتنا ، وأنه من العلوم التى نشأت لخدمة النص والعقيدة ولم يكن قبلهما علماً كاملاً مستوياً على سوقه .

إن النحو العربى بوجه عام كان ثمرة من ثمرات الدراسة القرآنية ، فقد رأينا أن الدارسين لم يفكروا بادئ ذى بدء فى دراسة تتناول التأليف وعلله ، ولكن اهتمامهم كان قد انصب على حفظ القرآن ، وصيانته من اللحن والتحريف ، وقد مرت الرغبة فى حفظ القرآن بمراحل تمثلت أولاً فى جمع القرآن وتوحيد نصه ، وهو العمل الذى اضطلع به الخليفة عثمان رضى الله عنه وجند لتحقيقه حفظة القرآن من صحابة الرسول الكريم ﷺ ثم فى تفسير آياته المتشابهات واستخراج الأحكام والإفتاء بها بين الناس وتكميلها بما سمع من النبى ﷺ من أقوال وأحاديث وبما صدر عنه من أعمال ، وبمجموعة من الفتاوى أعمل الفقهاء الأولون آراءهم فيها مضطرين لإعواز النصوص من الكتاب والسنة ، ثم فى إعرابه بوضع رموز لحركات أواخر كلماته ، وهو العمل الذى قام به أبو الأسود ثم فى إعجامه لتمييز حروف الهجاء المتشابهة فى الصورة ، بعضها من بعض .

وإذ نشأ من وضع نقط الإعراب إلى جانب نقط الإعجام لبس إبهام اقتضى الأمر التفريق بين نوعى النقط بالألوان ، ولما لم يف ذلك الوفاء كله بالغرض عمد الخليل بن أحمد إلى إبدال الحروف من النقط التى وضعت لتمييز حركات الأواخر وبقيت نقط الإعجام على ما كانت عليه ، ولم تستبدل الحروف بالنقط إلا بعد تقدم الدراسة اللغوية النحوية ، وكان هذا الاستبدال يبنى على رأى الخليل فى أن هذه الحركات إن هى إلا حروف لينة قصيرة استعين بها وبسائر حروف اللين على النطق بالحروف السواكن التى لا يمكن النطق بها وحدها دون الاعتماد على هذه الحروف الطويلة والقصيرة ، وتطورت الدراسة القرآنية حتى اختصت بعنايتها الجانب اللغوى من القرآن .

إن البيئات العلمية فى البصرة فى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثانى كانت قد شهدت دراسات لغوية ونحوية ناضجة بعض النضج حتى جاء الخليل بن أحمد وطبقته وحملوا عبء هذا العمل فإذا بالدراسة النحوية فى عهده كانت قد سارت خطوات واسعة إلى التنظيم وإلى الاستقلال ، وأن الدراسة النحوية فى الكوفة لم تمر بتلك المراحل التطورية التى مرت بها الدراسة النحوية ، لأن البصرة حتى عهد الخليل كانت قد استأثرت بهذا العمل وحدها وتعهدته بالنمو قبل أن يتاح للكوفة أن تشارك فيه ، ولأن الدارسين فى الكوفة وفيهم الصحابة والتابعون والفقهاء والقراء والمحدثون كانوا قد انصرفوا إلى رواية القراءات والأحاديث وإلى استخراج الأحكام من نصوص الكتاب والسنة ، وإلى إعمال الرأى فى القضايا التى لم يجدوا إلى الإفتاء بها سبيلا بين نصوص القرآن والأحاديث .

والواقع أن اللغة أية لغة تسير وفق نظام معين وقد تتفق بعض اللغات بشكل عام فى هذا النظام وخاصة إذا كانت منحدرة من أصل واحد ، ولكن يبقى لكل لغة نظامها الخاص بها ، ومهمة اللغوى هى الكشف عن القوانين التى يجرى عليها هذا النظام .

ولما كان النطق أو الكلام هو المظهر المادى الواضح للغة ، فإن الدراسة التحليلية لأية لغة غالباً ما تبدأ بدراسة نظام النطق أو بعبارة أخرى النظام الصوتى ، إذ الكلام عبارة عن أصوات تسير وفق نظام معين فى كل لغة ، ونحن بواسطة هذه الأصوات المنتظمة نستطيع أن نفهم الدلالات والمعانى ، ومن ثم نستطيع أن ننظم علاقاتنا وأن نتعاون فى فهم الكون وبناء الحضارة ، فالصوت والمعنى هما من أبرز خصائص اللغة الإنسانية ولذلك كان تحليل الصوت اللغوى معزولاً ومنظوماً محور التفكير الصوتى عند علماء اللغة قديماً وحديثاً .

فقد نشأت الدراسات اللغوية العربية بعامة والدراسات الصوتية خاصة نتيجة لاحتياجات عملية تتصل بقراءة القرآن الكريم وتفهم أحكامه ، ثم تعليم اللغة العربية لمن دخل الإسلام من غير العرب ، ومن ثم فليس غريباً أن تسند معظم الروايات التاريخية أول نشاط لغوى لقارئ من قراء القرآن الكريم هو أبو الأسود الدؤلى الذى استخدم النقط ليرمز به إلى ظواهر صوتية اعتمد فى رصدها على الملاحظة المباشرة لحركات الفم بما لها من صلة بنطق بعض أصوات العربية الممثلة فى حركات الإعراب [٥٤] .

---

[٥٤] انظر : ابن سلام الجمحى : طبقات فحول الشعراء ، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر القاهرة ، ص١٢ ، دار المعارف ١٩٥٢م . وانظر : السيرافى : أخبار النحويين البصريين ص١٢ .

بل لقد كان معظم اللغويين والنحاة الأوائل من قراء القرآن الكريم وبذلك مهدوا السبيل لظهور علم الأصوات عند العرب بما لاحظوه وأثاروه من مشكلات تتعلق بنطق بعض الكلمات في القرآن الكريم نتيجة لاختلاف اللهجات العربية واختلاف المصاحف في التعبير الخطى عن القراءات القرآنية وما لاحظه بعضهم أيضاً من تغير في نطق أصوات اللغة العربية على ألسنة الأعاجم والمولدين ، غير أن تلك الملاحظات الصوتية الكثيرة التى أثارها هؤلاء القراء والتى لاحظها بعض علماء العربية القدماء لم تأخذ صورة الدراسة المنظمة إلا على يد الخليل بن أحمد الفراهيدى الذى يعد صاحب أول دراسة منظمة لأصوات اللغة العربية وصلت إلينا وذلك فى مقدمة كتابه : "العين" (٥٥)، ثم جاء من بعده تلميذه سيبويه الذى استفاد من علم أستاذه وأعاد تصنيف أصوات اللغة العربية بطريقة أكثر دقة (٥٦) . ولكن هذه الدراسات المنظمة تحولت إلى علم قائم بنفسه على يد ابن جنى الذى ألف كتاباً فريداً فى علم الأصوات العربية أطلق عليه اسم "سر صناعة الإعراب".

وظلت الدراسات الصوتية تابعة لدراسة النحو والصرف حتى العصر الحديث . وبصورة عامة فإننا نجد فى التراث اللغوى العربى معلومات صوتية هامة وخاصة فى كتب القراءات القرآنية ومقدمات المعاجم العربية القديمة وكتب النحو والصرف والبلاغة .

---

(٥٥) انظر : د/ حلمى خليل : التفكير الصوتى عند الخليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨م .

(٥٦) انظر سيبويه : الكتاب ، ج٤ ، ص٤٣١ - ٤٣٥ .

وكتاب سيبويه يشتمل على أبواب كثيرة متتابعة ، بدأت من تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف ، ثم تناول علامات الإعراب والبناء وخصص أبواباً كثيرة بعد ذلك للقضايا المتصلة ببناء الجملة العربية . وفيه أبواب للأبنية الصرفية للمفردات اعتماداً على فكرة التمييز بين الحروف الأصول وأحرف الزيادة التى وضعها الخليل ابن أحمد .

ولما كانت كلمات كثيرة تحدث فيها تغيرات صوتية فإن سيبويه خصص الأبواب الأخيرة من كتابه للدراسة الصوتية ، وهى الأبواب التى تناول فيها الحروف ومخارجها وصفاتها والإدغام وغير ذلك ، وقد استمر هذا المفهوم الشامل للنحو عند عدد من المؤلفين فى التراث العربى ، وقد احتفظت كتب النحو الكبيرة ، مثل : المقتضب للمبرد (٢٨٥هـ) وأصول النحو لابن السراج (٣١٦هـ) بدراسة الجملة والكلمة والأصوات اللغوية .

ولم تقتصر الجهود على كتب النحو العامة التى تهتم بتقديم النظام اللغوى للعربية فى أبواب ، بل هناك دراسات نحوية نصية كانت تعرض المسائل طبقاً لورودها فى النص ، وهنا نجد مجموعة من كتب الدراسات اللغوية لنصوص القرآن الكريم ، وهذه الكتب بدأت فى الجيل التالى لسيبويه ، وبفضل جهود لغويين مرموقين منهم أبو عبيدة وكتابه : " مجاز القرآن" والأخفش الأوسط وكتابه : "معانى القرآن" . والفراء وكتابه : "معانى القرآن" ، وهذه الكتب تضم ملاحظات متنوعة ، بعضها فى موضوعات صرفية وبعضها فى قضايا نحوية يتناول الدلالة ، واستمر التأليف فى هذا الاتجاه فى كتب إعراب القرآن التى نجدها لعدد كبير من أعلام الدراسات اللغوية .

وهناك دراسات نصية أخرى تناولت مجموعات الشعر القديم ، مثل : المعلقات ، وهذه الكتب الشارحة تضمنت مسائل صرفية ونحوية تجاوزت ما ورد فى كتب النحاة ، لتضم ملاحظات ذات دلالة بالنسبة للغة والشعر ، وذلك مثل التقديم والتأخير والحذف ، وأكثر هؤلاء الشراح كانوا من اللغويين النحويين ، ومنهم ابن كيسان (ت٢٩٩هـ) وأبو بكر بن الأنبارى (ت ٣٢٨هـ) والنحاس (ت ٣٣٨هـ) والزوزنى (ت ٤٨٦هـ) والتبريزى (ت ٥٠٢هـ) ، وثمة شروح أخرى للمختارات الشعرية المعروفة باسم : المفضليات لأعلام اللغويين وبعضهم من شراح المعلقات وأهم شراح المفضليات أبو بكر الأنبارى (ت ٣٢٨هـ) والمرزوقى (ت ٤٢١هـ) والتبريزى (ت ٥٠٢هـ) . وفى هذه الشروح نجد القضايا النحوية ترد مفرقة وليست مبوبة ، ولكن لها أهميتها فى الدراسة اللغوية إلى جانب كتب النحو العامة .

والواقع أن الكوفة كانت فى شغل عن النحو منذ أن بدأت البصرة فى وضع لبناته الأولى على يد أبى الأسود الدؤلى . ثم تطوره على يد الحضرمى ، وكان أهم ما شغل الكوفة حينئذ القراءات القرآنية ، ورواية الشعر القديم ، والفقه ، والحديث النبوى ، وربما كان موقع الكوفة بعيداً عن التيارات الفكرية العربية والأجنبية التى عملت فى البصرة سبباً فى طبع حياة أهلها بطابع البداوة ، ومن ثم توافروا على كل ما هو عربى ولذلك كانت كثرة من الصحابة والتابعين تفضل الحياة فيها ، كما كان للحياة السياسية والحزبية التى فرقت بين الكوفة والبصرة أثر فى صرف الكوفة عن متابعة ما يجرى من نشاط نحوى فى البصرة ، غير أن الكوفيين ترامت إلى أسماعهم أصوات علماء البصرة ونحاتها ، وعرفوا أن هناك علماً جديداً نشأ وشب فى البصرة ،

ومن ثم تطلعت الكوفة إلى البصرة لأول مرة منذ أن قطعت الحياة السياسية بينهما أسباب الاتصال ، يقول الرواة والمؤرخون إنه في الوقت الذى كان الخليل وتلميذه سيبويه ينشران علمهما بالبصرة ، وجد عالمان بالكوفة اشتغلا بالنحو وإن لم يبلغا مبلغ الخليل وسيبويه وهذان العالمان هما أبو جعفر الرؤاسى (توفى بالكوفة فى عهد هارون الرشيد) ، ومعاذ الهراء أما الرؤاسى فيقول مترجموه (٥٧) ، إنه أول من وضع من الكوفيين كتاباً فى النحو وهو أستاذ الكسائى والفراء .

ومعنى هذا أن النحو فى الكوفة قد بدأ والبصرة قد استكملت عملها فيه ، بل شرعت فى تأليف الكتب (٥٨) ، والأغلب أنه لم تكن هناك بداية للنحو فى الكوفة لأن البداية كانت قد حدثت فى البصرة منذ قرن مضى ، أو بعبارة أخرى لم تقم الكوفة بدراسة مستقلة ، وإنما بدأت من حيث انتهت البصرة ، ويؤكد هذا الظن الزبيدى فى رواية يقول فيها عن الرؤاسى "كان أستاذ أهل الكوفة فى النحو ، وكان أخذ عن عيسى بن عمر ، وله كتاب فى الإفراد والجمع" (٥٩) ، وعيسى بن عمر الذى أخذ عنه الرؤاسى بصرى من تلاميذ الحضرمى وأستاذ الخليل .

وأما معاذ الهراء فلا تكاد الروايات تذكر عنه شيئا غير أنه أول من تكلم فى التصريف ، وصنف كتاباً فى النحو ، وأخذ عنه الكسائى

---

(٥٧) انظر : السيوطى : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ، ج١ ، ص٨٢ ، ٨٣ .

(٥٨) انظر : الدكتور شوقى ضيف : المدارس النحوية ، ص١٥٣ ـ ١٥٤ ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٧٢م .

(٥٩) انظر : الزبيدى : طبقات النحويين واللغويين ، ص١٢٥ .

وغيره [٦٠] ، فإذا صحت هذه الرواية يكون معاذ هو واضع علم الصرف ، وهو ما يخالف طبيعة الأشياء ، فمن غير المعقول أن يبدأ النحو ويتطور في البصرة على الصورة الشاملة ، ثم يؤلف الخليل معجمه الذى تناول فيه الألفاظ المفردة دون أن تتناول البصرة مباحث الصرف في انتظار الهراء بالكوفة لكي يبدأ الكلام في التصريف ، كما يتعارض هذا مع مفهوم النحو الذى ثبت أن البصرة كانت تتعامل به مع البنية اللغوية .

نحن إذن لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن النحو في الكوفة لم يبدأ بعيداً عن البصرة ، وإنما قام على أساس من النظرية اللغوية البصرية وما وضعته من أصول وجمعته من مادة لغوية .

والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفى ، ولكن البصريين أخضعوها لأصولهم وأقيستهم ، فما وافق منها أصولهم ولو بالتأويل قبلوه وما أباها رفضوا الاحتجاج به ، ووصفوه بالشذوذ كما رفضوا الاحتجاج بكثير من الروايات اللغوية وعدوها شاذة تحفظ ولا يقاس عليها .

هذا هو موقف البصريين من القراءات ، لجأوا إلى التأويل عند مواجهتهم قراءة من القراءات السبع لا سبيل إلى إنكارها وتغليط لغيرها ، أما الكوفيون فلهم موقف آخر يغاير موقف البصريين من القراءات كل المغايرة ، فقد قبلوها واحتجوا بها ، وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم وهم إذا رجحوا القراءات التى تجمع القراء عليها فلا يرفضون غيرها ولا يغلطونها لأنها صواب عندهم أيضا .

---

[٦٠] انظر السيوطى : بغية الوعاة ، ج٢ ، ص٣٩٢ .

وإذا قلنا : الاتجاهات النحوية ، فإنما أعنى الاتجاه الكوفى والاتجاه البصرى ، فهما الاتجاهان اللذان شهدا فى أول نشوئهما التدوين اللغوى ، ورحلات العلماء إلى البوادي ، وشهدا اللغة العربية وهى لا تزال تحتفظ بنقائها وقوتها وحيويتها ، أما الاتجاهات الأخرى إذا وجدت فحسبها أنها مدينة لهذين الاتجاهين فى تكوينها ولأعمال رجال المصرين فيما نسب إليهما من أعمال .

(٤) أصول :

أصول النحو الثلاثة السماع والقياس والعامل عند نحاة العربية مزجت بين الوصفية والمعيارية ، حيث تتمثل الوصفية فى السماع وتصنيف المادة اللغوية المسموعة ، فى حين تتمثل المعيارية فى القياس والتعليل ليلحق غير العربى بأهل العربية ، كما قالوا ، وانتهى ذلك إلى وضع نموذج نحوى للغة العربية .

ولم يكن علماء العربية فى هذا المزج بين المعيارية والوصفية غير بعيدين عن مفهوم العلم الصحيح ، لأن غاية العلم فى ذاتها هى تفسير الواقع وبيان أسراره .

وليس هناك ما يمنع العالم أن يجعل من هذه الغاية التفسيرية وسيلة عمل ، أو بعبارة أخرى أن يحاول تفسير الواقع من أجل استثماره فى ظواهر اللغة واستعمالاتها ، فالغايتان التفسيرية والتطبيقية لا تتعارضان تعارض الشئ مع ضده .

إن القياس يجريه العربى القديم ، كما يجريه الأصولى والنحوى ، ولكن لكل منهما مجالاً ، فمجال العربى وهو صاحب اللسان هو الضرب الأول ، ومجال الأصولى هو الضرب الثانى ، ومجال النحوى الضربان الأخيران ، وقد يكون القياس فى الشكل ، وقد يكون فى الدلالة

: فمن الأول إلحاق المضارع بالاسم وفي الإعراب ، ودخول الفاء على خبر الموصول قياساً على الشرط ، وحذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حرف الجر قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، ومن الثاني : قياس الأصوليين .

إن الهدف من قياس الشكل طرد قاعدة معينة في مجال تصريف الكلمة أو تركيب الجملة ، والهدف من قياس الدلالة صنع استعمالات جديدة لكلمات اللغة ، أي : توسيع الدلالة الضيقة .

والعربى القديم لم يستشعر التشابه المفترض بين المضارع والاسم ليطرد فى الأول قاعدة الإعراب ، وإنما ذلك شئ لاحظه النحويون من تتبعهم لاستعمالات المضارع ، ومحاولتهم تعليل خروجه على قاعدة البناء فى الأفعال فألحقوه بالأسماء فى العلة ، وكذلك قياس فاء خبر الموصول على فاء جواب الشرط .

وأيضا تعليل عمل (لا) التى تنفى الجنس عمل (إن) بأن كلتيهما تفيد التوكيد ، مع فارق أن (لا) لتأكيد النفى ، و(إن) لتأكيد الإثبات ، فقد أثبت القدماء تفرقة بين (لا) و (إن) تضعف وجه الشبه بينهما عملاً ، وذلك أن (لا) غير عاملة فى الخبر ، بخلاف (إن) أو أن (لا) ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارتا شيئاً واحدا ، وأما (إن) لا تركب مع الاسم بعدها [٦١] .

وبذلك يظهر أن هذه الأمثلة القياسية هى من صنع النحاة ، لا من وضع العرب أنفسهم ، فقد نطق العرب باللغة ، دون أن يكون منهم

---

[٦١] انظر : ابن الانبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ج١ ص١٩٥ ، القاهرة - ١٩٥٣م .

أدنى ملاحظة تقيس ظاهرة نحوية على أخرى ، وإنما هى السليقة وحسب .

إن علماء اللغة الأقدمين كانوا يستشهدون بالشعر الجاهلى والإسلامى ، ويحتجون به ، بل لقد تجاوزوا ذلك حتى استشهدوا بشعر كثير من المحدثين الذين وثقوا بفصاحتهم ، وكان آخر من يحتج به عندهم إبراهيم بن هرمة (ت فى القرن الثانى للهجرة)[٦٢] .

والشعر العربى جاهليه وإسلاميه ، ومحدثه كان أيضا مصدراً من مصادر الدراسة الكوفية ، ومحتجا للكوفيين ، وأساساً بنوا كثيراً من أصولهم عليه .

فقد جوزوا اجتماع الألف واللام ، وحرف النداء (يا) محتجين بما أولاه من أشعار جمع قائلوها بين هاتين الأداتين ، كقول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرا أيا كما أن تكسبانى شرا

وقول الآخر :

فديتك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالود عنى[٦٣] .

وجوزوا صوغ (ما أفعله) فى التعجب من البياض والسواد خاصة محتجين بقول الشاعر :

إذا الرجال شتوا واشتد كلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

وقول الشاعر :

جارية منى يدعها الفضفاض تقطع الحديث بالإيماض

أبيض من أخت بنى إباض

---

[٦٢] انظر : السيوطى : الاقتراح ص١٧ ، مطبعة المجتبائى الدهلى ١٣١٢هـ .

[٦٣] انظر : ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، (المسألة ٤٦) .

ووجه الاحتجاج : أن الشاعر الأول قال (أبيضهم) ، والشاعر الثانى قال : (أبيض من أخت) وإذا جاز صوغ (أفعل) فى التفضيل ، من البياض ، جاز صوغ (ما أفعله) فى التعجب منه ، لأنهما بمنزلة واحدة[٦٤] ، لأن النحاة يشترطون فى صوغ (أفعل) فى التفضيل الشروط نفسها التى يشترطونها فى صوغ (ما أفعله) فى التعجب ، وجوزوا إضافة النيف إلى العشرة محتجين بقول الشاعر :

كلف من عناية وشقوته   بنت ثمانى عشرة من حجته [٦٥] .

وللكوفيين بوجه خاص عناية فائقة بالشواهد والنوادر ، وكان من بين أصحاب الكسائى والفراء وثعلب حفظة لهذه الشواهد ، كعلى بن المبارك الأحمر ، صاحب الكسائى الذى قيل : إنه كان يحفظ أربعين ألف شاهد فى النحو [٦٦] ، وكأبى بكر بن الأنبارى ، الذى قيل : إنه كان يحفظ ثلاثمائة ألف بيت شاهد فى القرآن [٦٧] ، واهتمامهم بهذه الشواهد الكثيرة مما يتسق مع عنايتهم بالتتبع اللغوى ، ويتفق مع ما يتطلبه المنهج اللغوى ، ولم يكن الاهتمام بالشعر والشواهد مما اختص به الكوفيون ، فإن من بين البصريين حفظة لكثير من النوادر والشواهد كالأصمعى وأبى عبيدة وغيرهما ، إلا أن حصيلة الكوفيين منه بعد أن وسعوا محصول روايتهم اللغوية كانت أوفر وأكثر .

وكانت الدعوات إلى الإصلاح والتجديد تختلف تبعاً لاختلاف الدوافع التى كانت تدفع أصحابها إليها ، والتقدم الفكرى الذى يلابس

---

(٦٤) انظر : الإنصاف (المسألة ١٦٥) .

(٦٥) انظر : الإنصاف (المسألة ٤٢) .

(٦٦) انظر : نزهة الألباء ص١٢٦ .

(٦٧) نزهة الألباء ص٣٣١ .

العصر الذى فيه يعيشون بالرغم من أن نظام قواعد العربية بناه نحاة العربية على أساس الرواية اللغوية التى أشرنا إليها ، فظهرت الدعوة الأولى بالشكوى من غلو النحاة فى فلسفة النحو ومنطقته ، وتمثلت أول ما تمثلت فيما نقد به أبو على الفارسى أبا الحسن الرمانى من قوله : "إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرمانى ، فليس معنا منه شئ ، وإن كان النحو ما نقوله ، فليس معه منه شئ (٦٨) .

وفيما قاله بعض أهل الأدب فيما يروى أبو البركات بن الأنبارى :"كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم من لا نفهم من كلامه شيئاً ومنهم من نفهم بعض كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه ، فأما من لا نفهم من كلامهم شيئا فأبو الحسن الرمانى ، وأما من نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو على الفارسى وأما من نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافى" (٦٩) .

هاتان المقالتان إذا لم تكونا دعوتين إلى التجديد وإعادة النظر فى بناء النحو على أسس جديدة ، فهما شكوى وتذمر من غلو أبى الحسن الرمانى فى مزج عمله بالمنطق ، وهو ما لم يستسغه الدارسون فى القرن الرابع نفسه ، الذى طغت فيه الفلسفة والتزم الدارسون فيه حدود منهجها ، وهما بعد ذلك لفت للرمانى وغيره إلى ما بين طبيعتى الدراستين من فرق ينبغى ملاحظته .

وعنى ابن مضاء فيما بعد بثورته على النحو البصرى خاصة ، ولم يعرض لنحو الكوفيين .

---

(٦٨) انظر : نزهة الألباء ص٣٩٠ .

(٦٩) انظر : نزهة الألباء ص٣٩١ .

ومرت القرون حتى بدت اليقظة الفكرية الحديثة ، ورأى الدارسون أنفسهم فى عصر توافرت فيه عناصر الدرس ، الملائمة لطبيعة الدراسات المختلفة ، وظهرت دراسات جديدة ، لم يعن القدماء بها ، ولم يعرفوها ، كالنحو المقارن ، وعلم الإجتماع اللغوى ، وطبقت هذه الدراسات على نحو اللغات الأجنبية فنجحت فى تجديده وإصلاحه إلى حد كبير ، عند هذا شعر دارسو العربية بضرورة تجديد النحو العربى ، وإعادة النظر فى تصنيفه من جديد ، وقامت محاولات من أجل تحقيق هذا ، بعضها يهدف إلى التيسير والتسهيل ، وبعضها يهدف إلى الإصلاح .

وكان من الثانية ، أى المحاولة الجادة فى إصلاح النحو ، وتجديده ودراسته من جديد فى ضوء ما استحدث من مناهج : محاولتان :
الأولى : محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى ، فى كتابه "إحياء النحو" .
والثانية : محاولة الأستاذ أمين الخولى ، فى بحثه الذى قدمه إلى مؤتمر المستشرقين المنعقد باستانبول ١٩٥٠م ، وموضوعه : "الاجتهاد فى النحو العربى" .

وفتحت محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى أفقاً جديداً فى الدرس النحوى ، وكانت محاولة تستنهض الهمم للقيام بمحاولات أخرى ، حتى إذا ظهر كتاب ابن مضاء "الرد على النحاة" لفت الدارسين إلى ما بين الكتابين "إحياء النحو" و "الرد على النحاة" من وجوه الاتفاق فى بعض الأصول التى انبنت كلتا المحاولتين عليها .

هذا إلى ما بين المحاولتين من فرق اقتضاه فرق ما بين منهجين : منهج قديم ، إن ظهر فى مظهر التجديد فى الظاهر ، فليس من التجديد فى شئ ، لأنه لم يغير أصلاً ، ولا جاء بجديد وكل ما كان يهدف إليه

هو إلغاء نظرية العامل ، وإلغاء التقدير ، وإلغاء العلل الثوانى والثوالث وإلغاء القياس ، وإلغاء التمارين غير الواقعية ، ومقرأ الأوضاع الأولى على ما كانت عليه ، ولم يناقش فكرة العامل إلا فى ضوء المذهب الظاهرى ، كما قرر ذلك الدكتور شوقى ضيف ، أما ملاءمة ذلك لطبيعة اللغة ، أو عدم ملاءمته لها فلم يمسه بالدرس فى كثير ولا قليل.

ومنهج حديث أراد أن يهدم الأوضاع الأولى ، وأن يعيد بناءها من جديد ، بما تيسر له من ثقافات حديثة ، وبما وصل إليه من نتائج قررها الدرس الحديث ، ولم يحاول الأستاذ إبراهيم مصطفى الجمع بين مذهب أهل الكوفة والبصرة ، والاستفادة منهما ، وإن بدا أنه أفاد كثيراً من أعمال الكوفيين فى توطيد أصوله .

والحقيقة أن محاولات التجديد والإصلاح والنقد لم تتوقف إلى يومنا هذا سواء فى الكتب المنشورة أو فى الرسائل الجامعية وإن لم يكن ذلك على هيئة بحوث مستقلة ، لكنه يشيع فى ثنايا تناول موضوعات النحو العربى .

وشئ غريب أقرب بالازدواجية فى التفكير وهو أنه عند مطالعتنا للبحوث العربية الحديثة نجد ثناء يصل إلى حد الإعجاب والانبهار بجهد النحاة العرب فى التناول والتأليف ، كما نجد أيضاً فى مواضع أخرى من البحث الواحد نقداً لاذعا يصل إلى الاتهام بالسذاجة والجهل والزعم بالباطل لنحاة العربية عند تناولهم لبعض المسائل الجزئية ، ويبدو أن هذا النقد صار تقليداً عند الباحثين الشبان حتى توصف أبحاثهم بالجدة والحداثة ، ولسنا ننكر عليهم اجتهادهم ، ففى مجموع هذه البحوث طرق جديدة للتفكير واستيعاب لمناهج حديثة وإلمام بطرق جديدة فى التحليل وهى تمثل اهتماماً بالنحو العربى وتمثلاً له وإلماماً بقضاياه وجعله هماً

ينبغى تحمله هذا إذا اقترنت هذه البحوث بالإخلاص فيها لوجه الله وحده ، لكنها فى النهاية لم تقم بناء جديداً أو بديلاً للنحو العربى يستوعب لغة العرب ويضع لها الضوابط التى وضعها علماء العربية قديماً بشكل كامل يمثل نظرية شاملة .

وإذا كان الفكر العربى وكذا العقلية العربية قد اتهما بالبعد عن النظرة الشاملة والقدرة على التنظير فإن فى قواعد النحو العربى وقدرتها على تفسير الاستعمالات العادية والفنية وتقديم المسوغات لغير المألوف فى الاستعمالات نظرية شاملة لا تستوعب نصاً واحداً أو عملاً كاملاً فحسب بل إنها تستوعب تراثاً ضخماً تعجز أمامه العديد من النظريات الحديثة مجتمعة فى أن تستوعب هذا التراث وتضع له الضوابط اللازمة .

إن نظرية بعينها فى العصر الحديث مهما بلغ تفوقها فإنها يمكن أن تصلح لدرس عمل واحد دون صلاحيتها لدراسة أعمال أخرى من مستويات لغوية أخرى .

ولعلنا نلحظ أن الخليل بن أحمد وهو من أوائل النحاة الذين أدركوا فكرة العامل وأولوها الأهمية والاعتبار ، فقد جاءته هذه الفكرة من ملاحظته ذلك التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات ، مما جعله يطمئن إلى أن هذه الظواهر اللغوية سواء أكان منها ما يتصل بالبناء أم يتصل بحركات الكلام ترجع إلى هذا التأثير الكامن فى طبيعة الحروف والكلمات [٧٠] ، والذى لا شك فيه أن نظرة الخليل إلى العامل كانت فى

---

[٧٠] انظر : د/ مهدى المخزومى : الخليل بن أحمد ، أعماله ومنهجه ، ص٢٣٩ ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

ضوء تذوقه الحروف ومراقبته الكلمات فى ثنايا التـأليف وملائمة التفاعلات اللغوية بين الأصوات والكلمات [٧١] .

لقد كان الخليل وهو يتذوق حروف العربية ويحدد مخارجها ومدارجها ، فإنه كذلك كان معنياً بمعرفة تآلفها وانسجامها من جهة وتنافرها وتباعدها من جهة أخرى ، وكان يرى وهو يرصد نماذج الحروف أن لبعضها تأثيراً فى بعض بل تأثيراً فى بناء الكلمة ، ولاحظ أن بعض الحروف أقوى من بعض ، وأن للقوى تأثيراً فى الضعيف ، ولذلك كانوا يقدمون القوى إذا اجتمع فى كلمة واحدة [٧٢] ، وكان من نتيجة إدراك هذا التأثير بين الحروف كشف اللثام عن الظواهر اللغوية الصوتية المتمثلة فى ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها من ظواهر القلب والإتباع .

كما أدرك الخليل أن لبعض الحركات تأثيراً فى بعض ومن هنا نفهم حركة الإتباع فى الإعراب كما فى قراءة : الحمد لله ، بكسر الدال ، وكما فى قولهم : هذا جحر ضب خرب بكسر الباء فى كلمة خرب ، وبين أن تآلف الحركات فى العربية إنما يرجع إلى ما يطلق عليه الانسجام الصوتى بين الحركات : فالعربى لا يألف توالى أربع حركات فى كلمة واحدة إلا أن يكون فى الكلمة حذف ، كما أدرك الخليل أيضا وجود التفاعل فى الكلمات حين يتآلف بعضها مع بعض ، ولم يكن ليدرس الحروف إلا علَى أنها مقدمة طبيعية لدراسة الكلمات أو لدراسة تأليف الكلام منها ، حيث نجده يتتبع الكلمات راصداً استعمالاتها المختلفة ومراقباً ما يطرأ على هذه الكلمات من تغيير .

---

[٧١] انظر : المرجع السابق ص٢٤٧ .

[٧٢] انظر : المرجع السابق ص٢٤٠ .

(٥) محور الدراسات النحوية :

والعامل النحوى هو العمود الفقرى الذى تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسية والفرعية ، وإذا كانت أهميته تعود إلى ارتباطه بصلب النحو ، فإن سيطرته على تفكير النحاة لم تكن أقوى من سواها من العمد الأخرى ، والخلاصة أن هذه الفكرة ذات أهمية أساسية فى موضوعات النحو . فقد عدوا بعض العوامل أصلاً كالأفعال وبعضها فرعاً كالأسماء والحروف ، ومن ذلك أن بعض العوامل أقوى من غيرها ، ومن ذلك أيضا أن الاختصاص موجب العمل .

وهذه القواعد الاعتبارية قد أدت إلى كثير من الجدل ، لأنها قد تكون غير مطردة ، فمثلاً الحرف قد يكون مختصاً ولا يعمل ، ومن جهة أخرى اختلفت النظرة لتلك القوانين ، فقد يكون العامل قوياً من زاوية خاصة لدى عالم من العلماء ، لكنه لدى عالم آخر عامل ضعيف.

والسبب فى نمو فلسفة العامل النحوية يعود أساساً إلى ذلك المجهود الذهنى الذي بذله النحاة فى التفريع والتصور وتوليد الفكرة وتقليبها ، وساعد على ذلك النمط المألوف للتفكير فى أيامهم ، وبخاصة المنطق وعلم الكلام ولهذا الأخير آثار واضحة فى حديث العامل والمعمول .

وتقوم نظرية العمل فى النحو العربى على أركان ثلاثة ترتبط بينها برباط وثيق وهى : العامل ، والمعمول ، والحركة الإعرابية ، وهى عندهم رمز لتأثير العامل فى المعمول ، ويبدو أن النحاة لم يتصوروا العلاقة بين العامل والمعمول وحركة الإعراب تصوراً منطقياً قائماً على النظر العقلى ، وإنما تصوروها على أنها أمارات ودلالات [٧٣] .

---

[٧٣] انظر : ابن الأنبارى : الإنصاف فى مسائل الخلاف ، ج١ ـ ص٣١

ولكنهم مع ذلك اتخذوا من هذه العلاقة تصوراً نظرياً حكموه في أقسام الكلام فقسموها إلى عوامل ومعملات .

وأما من حيث ترتيب العامل في التركيب ، فالأصل أن يتقدم العامل على المعمول ، ومع ذلك فقد يعمل متقدماً ومتأخراً إذا كان قوياً ، أما إذا كان ضعيفاً فلا يعمل إلا متقدماً ، كذلك لا يصح أن يجتمع عاملان على معمول واحد ، ولو وجد ما ظاهره ذلك ، جعلوا لأحدهما التأثير في اللفظ وللآخر التأثير في المعنى ، ولكل ذلك العمل آثاره في حركة الإعراب التي تكون بدورها ظاهرة أحياناً ومقدرة أحياناً أخرى .

والأصل في العمل للأفعال ، وهي تعمل في الأسماء فتحدث فيها الرفع والنصب ولا ترفع إلا اسماً واحداً ، في حين تنصب أكثر من اسم فيما يعرف بالأفعال المتعدية ، وهي أكثر قوة من الأفعال اللازمة ، وقد يعمل الاسم حملاً على الفعل ، ولابد في ذلك من أن يتحقق له شبه بالفعل كما في اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة ، وقد يعمل الاسم في الاسم كالمبتدأ في الخبر ، وأما الحرف فيعمل بنفسه أحياناً وحملاً على الفعل أحياناً أخرى ، وهو على الرغم من ضعفه هذا إلا أنه يعمل في الاسم والفعل ، فينصب الاسم ويجره ، ويجزم الفعل وينصبه ولكن عمل الحرف محمول على الفعل وكأن نصيبه في العمل بمقدار ما فيه من شبه بالفعل لفظا ومعنى ، فـ(إن) مثلا تعمل لأنها تدل على التوكيد فأشبهت الفعل في المعنى ولأنها ثلاثية أشبهت الفعل لفظاً .

وأقسام الكلام العاملة التي تعمل عمل الفعل لا تساويه في القوة ، بل تتدرج في انتقالها من القوة إلى الضعف بناء على درجة علاقتها بالفعل ، وينشأ عن اختلاف درجة كل قسم تمتعه أو فقده لمجموعة من

الخصائص التى يتميز بها الفعل ، ومن ثم اختلافها عنه فى العمل ، وقد حددها سيبويه فى بداية كتابه .

فبعد أن وضع الفعل فى قمة هذا الهرم المتدرج أتبعه بأسماء الفاعلين والمفعولين ، فكلها تشترك فى العمل ومن ثم تعمل عمل الفعل إلا أنها تختلف فى القوة ، ويؤدى ذلك إلى أنها لا تعمل إلا بقيود تختلف باختلاف القسم العامل ، وهذا يؤكد أن مصطلحى العمل والقوة لا يترادفان ، فقد يتفق قسمان فى عمل ما إلا أنهما لا يتفقان فى القوة ومن ثم لا يعمل العنصر الفرع المحمول على العنصر الأصل إلا بقيود .

يقول سيبويه : "وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذى يتعدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجرى من الصفات التى لم تبلغ أن يكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين التى تجرى مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول مجراها" [٧٤] .

وتشير عبارته : "وما أجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته" [٧٥] .

إذ إن العنصر المشار إليه رغم أنه يجرى مجرى الفعل أى أنه محمول عليه ، إلا أنه لا يطابق الفعل لأنه ليس فى قوته . ويكرر الإشارة نفسها حين يتحدث عن قوة ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول ، يقول : "وهى التى لم تبلغ أن تكون فى القوة كأسماء الفاعلين والمفعولين ... وليست لها قوة أسماء الفاعلين . كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل فكل ما جرى مجرى الفعل أى ألحق به فى العمل لا يساويه فى القوة حيث يحتل كل قسم درجة تالية أدنى من درجة القسم الذى يسبقه ، فاسما الفاعل والمفعول يليان الفعل فى

---

[٧٤] انظر سيبويه : الكتاب ، ج١ ص٣٣ .

[٧٥] المصدر نفسه .

القوة ثم يليها المصدر ثم الصفات ثم ما يجرى مجرى الفعل ثم ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول ، فهذه الأقسام الخمسة حملت على الفعل فى العمل على اختلاف فى العلة .

وفى شبه المصدر بالفعل ذكر عبد القاهر الجرجانى أن المصادر فروع على الأفعال فى العمل كما أن الأفعال فروع عليها فى الاشتقاق ، وذلك أن المصادر أسماء معلقة على أشياء فهى كالغلام ، والرجل ، والثوب ، والدار فى أنها لا أصل لها فى العمل ، وإنما تعمل لمشابهتها للأفعال فى تضمن حروفها ، فلفظ (ضرب) موجود فى الضرب ، فكل فعل كان له نصب ورفع كان ذلك مصدره ، تقول : "أعجبنى ضرب زيد عمرا" كما تقول : "أعجبنى أن ضرب زيد عمرا" [٧٦] .

وبين الرضى أنك إذا قلت : "أعجبنى ضرب زيد عمرا أمس" فالمصدر هنا يشبه الماضى مع أنه معرب والماضى مبنى ، لأنه مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضى بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال [٧٧] .

وقرر ابن الشجرى أن المصدر يعمل الجر بحق أصالته الاسمية لأنه فى الجمود بمنزلة (الجمل) و(الجبل) و(جعفر) ويعمل النصب بحق الشبه بالفعل كقولك (ضرب زيد ، وضرب زيدا) [٧٨] .

---

(٧٦) انظر : عبد القاهر الجرجانى : المقتصد فى شرح الإيضاح ، تحقيق د/ كاظم بحر مرجان ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٢م ، ج١ ص٥٥٣ ، ٥٥٤ .

(٧٧) انظر : الرضى : شرح الكافية ، ج١ ص١٦ ، ١٧ ، الأستانة ، ١٢٧٥هـ .

(٧٨) هبة الله ابن الشجرى : الأمالى الشجرية ، ج١ ص١٩٨ ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، (د.ت) .

وذكر سيبويه فى باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على إضماء الفعل المتروك إظهاره ما يفيد شبه المصدر بالفعل ، إذ قال بصدد قولك : (مررت به فإذا له صوت صوت حمار) فإنما انتصب هذا لأنك مررت به فى حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت : له صوت ، علم أنه قد كان ثم عمل ، فصار قولك : له صوت بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت ، فحملت الثانى على المعنى . وهذا شبيه فى النصب لا فى المعنى بقوله تبارك وتعالى : (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) [٧٩] ، لأنه حين قال : (جاعل الليل) فقد علم القارئ أنه على معنى (جعل) فصار كأنه قال : وجعل الليل سكنا ، وحمل الثانى على المعنى [٨٠] .

جوز المازنى والكسائى والمبرد تقديم التمييز على عامله إذا كان عامله فعلياً ، لأن الفعل قوى فى عمله ومنعه الباقون لأنه فى الأصل فاعل الفعل المذكور ، كما فى : طاب زيد أباً أو فاعل الفعل المذكور إذا جعلته لازما نحو : وفجرنا الأرض عيونا" [٨١] . أى تفجرت عيونها . أو فاعل ذلك الفعل إذا جعلته متعدياً نحو : امتلأ الإناء ماء . أى ملأه الماء . والفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكذا ما هو بمعناه .

وليست العلة بمرضية ، إذ ربما يخرج الشئ عن أصله ولا يراعى ذلك الأصل ، كمفعول ما لم يسم فاعله ، كان له لما كان منصوباً أن يتقدم على الفعل ، فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع ، وكونه بعد الفعل ،

---

[٧٩] سورة الأنعام آية (٩٦) ، وانظر : أبو حيان الأندلسى : البحر المحيط ، طبعة بيروت ، ج٤ ص١٨٦ ، (د.ت) .

[٨٠] انظر : سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص٣٥٥ ـ ٣٥٦ .

[٨١] سورة القمر الآية (١٢) .

فأى مانع أن يكون للفاعل أيضاً إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم ؟

والرأيان السابقان متفقان على أن التمييز من حيث المعنى فاعل للفعل على صورته القائمة فعلاً ، أو على صورته المحولة من التعدية إلى اللزوم أو من اللزوم إلى التعدية . لكنهما اختلفا بعد ذلك حول مدى اعتبار هذا الأصل ، فمن منع التقديم اعتبر الفاعل المعنوى مساوياً للفاعل لفظاً ومعنى ، ومن جوزه نظر إلى أن التمييز وإن كان من حيث المعنى فاعلاً ، يشبه صورة المفعول ، فيجوز تقديمه كما يجوز تقدم المفعول وكما يأخذ المفعول حكم الفاعل فى باب ما لم يسم فاعله ، ينبغى أن يأخذ الفاعل حكم المفعول فى باب التمييز [٨٢] .

والعوامل المعنوية اسمها يدل عليها ، إنها معنى من المعانى لا نطق فيه ، هو معنى يعرف بالقلب ، ليس للفظ فيه حظ ، وهى أمران : الأول : العامل في المبتدأ أو الخبر ، والثانى : العامل فى الفعل المضارع .

ولقد هاجم ابن مضاء نظرية العامل فى القرن السادس الهجرى ثم هاجمها الأستاذ إبراهيم مصطفى ، ودعا إلى إلغائها فى كتابه :"إحياء النحو" ، وكانت دعوته أشمل وأوضح من دعوة ابن مضاء ، فقد لخص مبادئ هذه النظرية وبين عيوبها ، فكل علامة من علامات الإعراب هى أثر العامل ، إن لم تجده في الجملة وجب تقديره ، وقد يكون واجب الحذف ، ولكنه من المحتوم أن يقدر ، وقد يقدر فى الجملة عاملان مختلفان ، كما فى (سقيالك) تقديره اسق اللهم سقياً دعائي لك ، ولا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإذا وجد ما ظاهره خلاف هذا

---

[٨٢] انظر : الرضى ، شرح الكافية ، ج١ ص٢٢٣ .

جعلوا لأحد العاملين التأثير فى اللفظ ، وللآخر التأثير فى الموضع كما فى (بحسبك هذا) ، فللباء العمل فى اللفظ ، وللابتداء العمل فى الموضع ، ومن أجل هذا صنعوا باب التنازع فى العمل ، والأصل فى العمل للأفعال ، وهى تعمل فى الأسماء فقط ، ولا تعمل فيها إلا الرفع والنصب ، ولا ترفع إلا اسماً واحداً ، وتنصب اسماً أو أكثر ، وتعمل الرفع والنصب معاً ، وكلما كان الفعل أمكن فى بابه ، كان أوفر من العمل حظاً ، فالفعل الجامد عامل ضعيف ، لا يعمل فيما يتقدمه ، وبعضه لا يعمل إلا بشروط تحد عمله ، كفعل التعجب . ونعم وبئس ، والفعل الناقص لا يعمل إلا فى المبتدأ والخبر ، وفكرة العامل هنا لا تبدو فكرة عقلية وإنما هى فكرة مستمدة من تفاعل وحدات اللغة بعضها مع بعضها الآخر وفقاً لنوع التأليف أو التركيب .

فلقد تناول القدماء أنواع الجمل من ثلاث منطلقات : المنطلق الأول : وظيفى عام ، فقالوا الكلام خبر وطلب وإنشاء وزاد بعضهم إلى أن وصل بأنواعه إلى عشرة أنواع [٨٣] .

ويرى ابن هشام [٨٤] ، أنه ينحصر فى الخبر والإنشاء إذ كلها ترجع إليهما ، فقالوا الجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية ، وهذا المنطلق لا يمكن إغفاله فى الدرس النحوى ولا سيما فى دراسة الجملة ، فالمحور يعنى أن علاقة الإسناد هى لب الجملة فى كل أنماطها ، فقد يتنوع وجه هذه العلاقة الإسنادية ، ومن خلال هذا التنوع تبرز الوظيفة للإسناد التى تسم الجملة بأسرها بسمة وظيفية كأن تكون جهة الإسناد الإثبات أو

---

[٨٣] السيوطى : همع الهوامع . ج١ ص١٢

[٨٤] ابن هشام : شروح شذور الذهب . تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ـ نشر دار الفكر ـ ص٣٢

النفى أو التأكيد أو الاستفهام أو النهــى ....إلـخ ، وقد عـرف النحويـون الإسناد بأنه ضم كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار [٨٥] .

والمنطلق الثـانى تركيبـى ، اعتمـد فيـه النحويـون علـى مـا تبـدأ بـه الجملة مــن مفـردات فـإن بدئـت بفعـل سـميت جملـة فعليـة ، وإن بدئـت بظرف سميت ظرفية ، وإن بدئت بأداة شرط سميت شرطية .

يقول أبو على الفارسى :"وأما الجملة التى تكـون خـبراً فعلـى أربعـة أضـرب : الأول أن تكون جملة مركبة من فعل وفـاعل ، والثـانى : أن تكون مركبة مــن ابتـداء وخـبر ، والثـالث : أن تكـون شـرطاً وجـزاء ، والرابــع : أن تكــون ظرفــاً [٨٦] ، وتابعـــه فـــى ذلـــك عبـــد القـــاهر الجرجانى[٨٧] والزمخشرى[٨٨] ، ويقول ابن هشام : "انقســام الجملـة إلـى اسمية وفعلية وظرفية ، فالاســمية هــى التــى صدرهـا اسم كزيد قـائم ، وهيهات العقيق ، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيـون ، والفعلية هى التى صدرها فعل كقام زيد وضرب اللـص ، وكـان زيـد قائماً وظننته قائماً ، ويقول زيـد ، وقـم والظرفيـة المصـدرة بظـرف أو مجرور نحـو أعندك زيـد ؟ أو إلـى الـدار زيـد ، إذا قدرت زيـداً فـاعلاً بالظـرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ، ولا مبتـدأ مخـبراً عنه بها ، ومثل الزمخشرى لذلك "بفى الدار" مـن قولـك زيـد فـى الـدار

---

(٨٥) انظر : الصبان : حاشية الصبان على شرح الأشمونى علــى ألفية ابـن مـالك ، ج١ ص٣٢ طبعـة عيسـى الحلبـى وشــركاه ، (د.ت) . وانظــر : شـرح الكافيــة : للرضى ، ج١ ص٨ .

(٨٦) انظر : عبد القاهر الجرجانى : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ج١ ، ص٢٧٣ .

(٨٧) المرجع السابق : ج١ ، ص٢٧٤ .

(٨٨) انظر : الزمخشرى : المفصل فى علم العربية ، ص٢٤ ، تحقيق محمـد محيـى الدين عبد الحميد ، نشر دار الجيل ، بيروت ط٢ ، (د . ت) .

وهو مبنى على أن الاستقرار المقدر فعل لا اسم ، وعلى أنه حذف وحده وانتقل الضمير إلى الظرف بعد أن عمل فيه ، وزاد الزمخشرى وغيره الجملة الشرطية وهى من قبيل الفعلية (٨٩) .

فأنواع الجمل عند أبى على وعبدالقاهر والزمخشرى أربعة ، وعند ابن هشام ثلاثة والشائع عند النحويين أن الجملة نوعان : اسمية وفعلية ؛ يقول عبد القاهر "فقد حصل لك أربعة أضرب من الجمل وهى فى الأصل اثنتان الجملة من الفعل والفاعل والجملة من المبتدأ والخبر" (٩٠). ولكن هذا التقسيم الثنائى أو الثلاثى أو الرباعى لم يكن وافياً كل الوفاء للدرس النحوى ، فامتد نظر بعض النحويين إلى نطاق واسع فقسم الجملة مع التقسيم السابق إلى الجملة الصغرى والجملة الكبرى ، وقال :"الكبرى هى الاسمية التى خبرها جملة نحو زيد قام أبوه" . "وزيد أبوه قائم" والصغرى هى المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها فى المثالين . وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو : "زيد أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام" (٩١) .

ويصف الأستاذ عباس حسن الجملة المكونة من فعل وفاعل أو من مبتدأ وخبر وليست خبراً لمبتدأ بأنها الجملة الأصلية ، وعلى هذا فالجملة ثلاثة أنواع : الجملة الأصلية ، وهى تقتصر على ركنى الإسناد والجملة الكبرى : وهى ما تتركب من مبتدأ خبره جملة اسمية أو فعلية،

---

(٨٩) انظر : ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ج٢ ، ص٢٧٦ .

(٩٠) انظر : عبد القاهر الجرجانى : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ج١ ـ ص٢٧٧ .

(٩١) انظر : ابن هشام ، مغنى اللبيب ، ج٢ ص٣٨٠ .

والجملة الصغرى : وهى الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت إحداهما خبراً لمبتدأ [٩٢] .

ولم يكتف بعض النحويين بتقسيم الجملة إلى الصغرى والكبرى . فقسم الجملة الكبرى إلى قسمين : جملة ذات وجهين ، وجملة ذات وجه، وبين أن الجملة الكبرى ذات الوجهين هى اسمية الصدر فعلية العجز نحو "زيد يقوم أبوه" أو فعلية الصدر اسمية العجز مثل : "ظننت زيداً أبوه قائم" ، وذات الوجه هى ما كانت اسمية الصدر والعجز مثل "زيد أبوه قائم" أو فعلية الصدر والعجز مثل : "ظننت زيداً يقوم أبوه" [٩٣] ، وهذا التقسيم للجملة قائم على النظر إلى التركيب الداخلى للجملة وتقسيم نحاة العربية الكلام العربى إلى أقسام وهو ما سنعرض له فى الفصل الثانى .

---

[٩٢] انظر : عباس حسن ، النحو الوافى ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف ، ج١ ص١٦ .

[٩٣] انظر : ابن هشام : مغنى اللبيب ، ج٢ ص٣٨٢ .

الفصل الثانى

التقسيم والتبويب

الفصل الثاني

التقسيم والتبويب

(١) خصائص تراكيب العربية :

لأن ألفاظ اللغة لا تصل إلينا من خلال الاستعمال ولا تتحدد مدلولاتها إلا بذلك ، ولا نتصور لغة بها ألفاظ مفردة لم يستعملها أهلها ولها مدلولات ، ونحن لا ندرى عن نشأة اللغات ما يمكن أن نعتمد عليه فى إثبات ذلك أو نفيه . ونرى أن كل مجاز له حقيقة ولا عكس بناءً على أن التغير الدلالى يعترى جانباً من الألفاظ ، فالمدلول الأول هو الحقيقة واللاحق بعد التغير هو المجاز ، وجانب من ألفاظ اللغة يحتفظ لمدلوله ثابتاً دون تغير فهو حقيقة لا مجاز لها [٩٤] .

ودراسة الأصوات تتيح للدارس أن يقف على طبائع الأصوات وخصائصها حين تتمازج فى صور كلمات ، ولن يستغنى عنها لأنها تفسر كثيراً من الظواهر اللغوية التى لولا هذه الدراسة لكان الكلام فيها نوعاً من الافتراض لا يقف طويلاً أمام البحث العلمى ؛ فالدارس الذى يحاول أن يقف على أسرار اللغة ونظمها وظواهرها ستكون محاولاته باطلة إذا هو اقتصر فى دراسته على ما وصل إليه من مفردات ، فلابد أن يرجع بالبحث إلى الوراء ليدرس الأصول التى تتكون منها الكلمات، ويتعرف خصائصها وما ينبنى عليها من ظواهر ، وليست تلك الأصول التى تتألف منها الكلمات إلا الأصوات اللغوية التى يعبر عنها بحروف الهجاء .

---

[٩٤] انظر : طاهر سليمان حمودة ، دراسة المعنى عند الأصوليين ، ص١١٤ ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، د . ت .

وتختلف اللغات بعضها عن بعض فى هذه الأصوات ، وقد تتفق فى بعضها ولكنها تختلف فى معظمها ، واختلافها يرجع إلى عوامل : بعضها جغرافى ، وبعضها نفسى ، وبعضها اجتماعى ، واللغة إنما تخضع لهذه العوامل وغيرها ، وتستمد منها نظامها وأساليبها .

أما الكلمة فإن درست من حيث بناؤها ، ومن حيث بساطتها وتركيبها ، فهى موضوع الدراسة الصرفية ، وإن درست من حيث هى مؤلفة مع غيرها فى جملة فهى موضوع النحو بمعناه الخاص ، فنحن نرى أن الدراستين الأوليين لازمتان للدراسة النحوية لأننا إذا استعرنا ما يقوله الأستاذ الخولى فى منهج الدراسة الأدبية ، من دراسة النص وما حول النص ، فإن دراسة الكلمة فى الجملة إنما هى دراسة النص نفسه ، أى دراسة النحو ودراسة الجانبين الآخرين ، إنما هى دراسة ما حول النص وفهمهما مما يفيد دراسة النحو بل لا يكاد يستغنى النحو عنهما .

ولم يقتصر الخليل على البحث فى مخارجها وصفاتها ، ولكنه استطاع أن ينتفع بها ويفيد منها فوائد عملية ، وأن يبنى عليها كثيراً من أصول النحو ، ووصل منها إلى فوائد مهمة ، فبعد أن قسم الحروف طوائف ، كل طائفة تنتمى إلى مخرج من المخارج أخذ يعرض لصفاتها ولحالاتها المختلفة حين تتمازج ونبه على ما يتألف مع غيره وما لا يتألف .

إن الكلام العربى ينبغى أن يتناول بقسم كبير من التعمق والتأمل ، فكثير من التراكيب ذو طبيعة مزدوجة مظهرها شئ ومخبرها شئ آخر ، مما يستلزم الحذر فى التناول والدقة فى التحليل ؛ ففى العربية أسماء وفيها أفعال وللأولى مواقع وللثانية وظائف لكننا كثيراً ما نجد تركيبات

تعمل فيها الأسماء عمل الأفعال ، وأخرى تقع فيها الأفعال موقع الأسماء فيصبح الاسمى فعلياً والفعلى اسمياً .

وفى العربية جمل اسمية وأخرى فعلية يشتركان فى عملية الإسناد وبين النوعين جمل ظاهرها الاسمية وباطنها الفعلية ، وأخرى ظاهرها الفعلية وباطنها الاسمية ، وجملة الوصف المبتدأ الذى له فاعل سد مسد الخبر من النوع الأول ، وجملة كان من النوع الثاني ، وتتراوح جملة الظرف والجار والمجرور بين الاسمية والفعلية .

وهناك المصدر الصريح والآخر المؤول ، والنوع الأخير هو فى الحقيقة مثال لتحويل الفعليات إلى اسميات بتوظيف خمسة حروف مصدرية معروفة ، وقد يستنبط المعنى الاسمى من الفعلي باللجوء إلى المعنى .

وفى العربية من حيث حجم الكلام ما يسمى بالمفرد ، وما يسمى بالجملة ، وبعض الجمل يقع موقع المفرد ويأخذ محله الإعرابى ، وأحياناً يكتفى عن الجملة بذكر مضمونها ، وهو المصدر المضاف إلى فاعله فنحو : (علمت أخاك نجح فى الامتحان) فى قوله : (علمت نجاح أخيك فى الامتحان) ، وكأن أفعال القلوب لا تتعدى فى الحقيقة إلا إلى مفعول واحد ، ومن هذه الناحية ـ حجم الكلام ـ يقع المضاف والشبيه بالمضاف وسطاً بين المفرد والجملة ، فهو يقع موقع المفرد ويعرب بإعرابه لكن له تعلق بما بعده فيشبه بهذا الجملة وإن كان التعلق بين أفراد التركيب الإضافي هو 'الإضافة' وبين عناصر التركيب الإسنادى أو الجملة هو "الإسناد" وإذا كانت الإضافة غير حقيقية يكون التعلق الظاهرى هو 'الإضافة' والحقيقى هو 'الإسناد' .

(٢) أسس التقسيم :

تقوم نظرية العمل في النموذج النحوى العربى على أركان ثلاثة ترتبط فيما بينها برباط وثيق وهى :

- العامل - المعمول - حركة الإعراب

وهى عندهم رمز لتأثير العامل فى المعمول .

ويبدو أن النحاة لم يتصوروا العلاقة بين العامل والمعمول وحركة الإعراب تصوراً منطقياً صورياً قائماً على النظر العقلى ، وإنما تصوروها على أنها أمارات ودلالات ، ولكنهم مع ذلك اتخذوا من هذه العلاقة تصوراً نظرياً حكموه في أقسام الكلام وهى عندهم ثلاثة أقسام : الاسم ، والفعل ، والحرف ، فقسموها إلى عوامل ومعمولات .

وقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام : يقول ابن مالك : (واسم وفعل ثم حرف الكلم) ؛ ثم حاولوا عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتبارى : الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى ، إذ ينشئون على هذين الأساسين قيماً خلافية يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم ، كما يتضح نظرهم إلى المبنى والمعنى فى تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك مثلاً :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونو أقبلن فعل ينجلى

سواهما الحرف كَهَلْ وفى ولم .. ..

كما يتضح أيضا فى قول النحاة : "الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن والحرف ما ليس كذلك" .

ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقاً من حيث المبنى ، وأن الموقف عند النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام

تفريقاً من حيث المعنى ، وأن التفريق على أساس من المبنى فقط أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التى يمكن الاستعانة بها فى أمر التمييز بين أقسام الكلم ، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيبنى على طائفة من المبانى ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعانى .

ولم يتوسع النحاة العرب توسع المحدثين فى تحديد أقسام الكلم العربى وهم فى ذلك معذورون لوجود تداخل كبير على سبيل المثال بين الاسم والظرف والصفة ، فليست هناك حدود فاصلة فصلاً صارماً بل هناك حدود فاصلة مثلاً : بين الاسم والفعل والحرف من حيث الصيغة والحالة الإعرابية أو البناء بحيث يسهل التفريق بين هذه العناصر وبعضها فى الكلام العربى ، وما أشرنا إليه من تداخل راجع إلى الاستعمال الذى بدأنا بالإشارة إليه وفكر نحاة العربية ما هو إلا صدى لهذا الاستعمال أو بالأخرى عملية توفيق بين ما أتيح من عناصر نظرية نحوية وبين خصائص هذه اللغة من اتساع وإيجاز ....إلخ .

فالملاحظ أن الجهات والأوقات قد يتوسع فيها فتنقل عن اسميتها وتستعمل استعمال الظروف من قبيل تعدد المعنى الوظيفى فتكون الجهات كظروف المكان وتكون الأوقات كظروف الزمان من حيث الوظيفة ، ولكن هذا لا يخرجها عن اسميتها ولا يجعلها ظروفاً من "قسم الظرف" لأن تحول معناها من الاسمية إلى الظرفية من قبيل تعدد المعنى الوظيفى كنقل الصفة إلى العلمية مثل طاهر وشريف وأشعب وحسن ، وإنابة الفعل عن المصدر بعد إشرابه معنى الزمن مثل (ضرباً زيداً) ، واستعمال الظروف استعمال أدوات الشرط أو الاستفهام مثل متى وأين وحيث ، واستخدام الإشارة المكانية مثل (هنا ، وثم) استخدام

الظروف ، واستعمال حرفي الجر (مذ ، ومنذ) استعمال الظرف بإيرادهما مع الجمل مع أن معناهما ابتداء الغاية ويكونان ظرفين من قبيل تعدد المعنى الوظيفي واستعمال الموصول (من ، ما ، أى) استعمالهما في الشرط والاستفهام وغير ذلك من المعاني كل ذلك من قبيل النقل و "تعدد المعنى للمبنى الصرفي الواحد" .

استند الزجاجي في تحديد الاسم على أسس شكلية حيناً ووظيفية حيناً آخر ومزج بين الأسس الشكلية والوظيفية في بعض الأحيان ، فالاسم عنده : ما جاز أن يكون فاعلاً ، أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض ، وميز الاسم بانفراده بقبول الجر ، والتنوين ودخول الألف واللام عليه ، وصلاحيته لأن يكون موصوفاً ومصغراً ومنادى [٩٥] ، وقد عورض بأن من الأسماء التي ذكرها الزجاجي نفسه في باب 'ما لا يقع إلا في النداء خاصة' ولا يستعمل في غيره مثل قول العرب : يا هناه أقبل ، لا يستعمل إلا في النداء خاصة ، لا يقال : جاءني هناه ولا رأيت هناه ، ولا مررت بهناه لأنه للنداء خاصة .

ثم إن هناك مما عده الزجاجي وغيره أسماء مالايصلح أن تكون فاعلاً كأسماء الشرط ، وأسماء الاستفهام ، و(لعمرى) و (ايمن الله) ونحو ذلك ؛ أما قوله بأن الاسم ينفرد بقبول الجر ، والتنوين ، ودخول الألف واللام عليه ، وبصلاحيته لأن يكون موصوفاً ومصغراً ، ومنادى ، وهذه علامات شكلية في غالبها فقد عورض بها أيضا ، ذلك أن هناك كلمات عدها النحاة أسماء وهي لا تصغر ، ولا تنون ولا توصف نحو (مَنْ ، وما ، وجير ، وايمن الله) ، وأن هناك مما عُدّت أسماء لا

---

[٩٥] انظر : الزجاجي ، الجمل ، تحقيق الشيخ ابن أبي شنب ، ص١٧ ، ١٨ الجزائر ، طبع باريس ، ١٩٥٧م .

تدخلها الألف واللام ولا توصف كأسماء الإشارة والمضمرات وأسماء الأفعال [96] .

والفارسي يعد قضية الإسناد محوراً لتحديد الفعل فذكر أن الفعل ما كان مسنداً إلى شئ ، ولم يسند إليه شئ ، وبين أنه لو أسند إلى الفعل شئ فقيل : ضحك ، خرج ، أو : كتب ، ينطلق ، وما أشبه لم يكن كلاماً [97] . إلا أن الفارسي حدّ الفعل في مجال آخر فقال : "حد الفعل : كل لفظة دلت على معنى مقترن بزمان محصل" [98] ، مشيراً بذلك إلى وظائفه الصرفية من حدث وزمن ، ثم قسم الفعل إلى ماض وحاضر ومستقبل ومثّل للماضي بذهب ، وسمع ، ومكث ، واستخرج ، ودحرج ، وللحاضر بـ : يكتب ، ويقوم ، ويقرأ ، وجميع ما لحقت أوله زيادة من الزيادات : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء .

وذكر أن الفعل المشتمل على أحرف المضارعة يشمل الحاضر المستقبل فإذا دخلت عليه السين أو سوف اختص به المستقبل وخلص له وذلك نحو سوف يكتب وسيقرأ [99] . وهذه علامات شكلية تدل على وظائف صرفية امتاز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم .

ولم يكن اختلاف النحاة القدماء مقصورا على حد الاسم والفعل ، بل تعدى ذلك أيضاً إلى الحرف فاختلفوا في حده ، كما اختلفوا في بيان

---

(96) انظر : د/ فاضل مصطفى الساقي : أقسام الكلام العربي ، ص٤٠ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٧م .

(97) انظر : أبو علي الفارسي : الإيضاح العضدي ص١ ـ ٧ ، تحقيق د . حسن الشاذلي ، ط١ ، دار التأليف ـ مصر ١٩٦٩ .

(98) المصدر نفسه .

(99) المرجع السابق ص٧ ؛ ٨ .

علاماته ، إلا أن اختلافهم فى الحرف على ما يبدو كان أقل من اختلافهم فى الفعل . ذكر ابن السراج أن الحروف لا يجوز أن يخبر عنها كما لا يجوز أن تكون خبراً مستنداً فى تمييزها عن أقسام الكلم الأخرى إلى معناها الوظيفى فى الجملة العربية فلا يجوز أن نخبر عن الحرف كما نخبر عن الاسم لا نقول : (إلى منطلق) كما نقول : (الرجل منطلق) ولا يجوز أن يكون الحرف خبراً كما يكون غيره ، لا تقول : (عمرو إلى) ولا (بكر عن) ، فقد انتفت فى الحرف صفة أثبتت لغيره من الأقسام وهى أن الحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه .

وقد ذكر ابن السراج أيضا صورة شكلية بارزة لما لا يصلح أن يسمى كلاماً تاماً فى استعمال الجملة العربية حين نستخدم الحرف ، وهى صورة تعكس الفرق فى الاستعمال بين الحرف وبين بقية أقسام الكلم فقال : "والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام ، لو قلت : (أَمِنْ) تريد همزة الاستفهام ، و(مِنْ) التى يجر بها لم يكن كلاماً ، وكذلك لو قلت : (ثم قد) تريد (ثم) التى للعطف و (قد) التى تدخل على الفعل لم يكن كلاماً ، ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام ، لو قلت : (أيقوم؟) ولم تجر ذكر أحد ـ ولم يعلم المخاطب أنك تشير إلى إنسان ـ لم يكن كلاماً ولا يأتلف أيضا منه مع الاسم كلام ، لو قلت : (أزيد؟) كان كلاماً غير تام [١٠٠] .

---

(١٠٠) انظر : ابن السراج : الأصول فى النحو ، ص٥ ، تحقيق عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٧٥

والدكتور إبراهيم أنيس يجعل الأداة عنواناً عاماً يشمل كل ما عدا الاسم والعلم والصفة والفعل والضمير ، بأقسامه ، فأدرج تحت هذا العنوان العام الظروف الزمانية والمكانية وغيرها (١٠١).

ودرج الظروف الزمانية والمكانية تحت عنوان الأداة ليس له ما يبرزه ذلك لأن الظروف بمجموعها وإن شابهت الأدوات في التعليق وعدم الدخول في جدول تصريفي وليس لها صيغ معينة ، إلا أن الأداة متأصلة في الرتبة وهي أشد تأصلاً من الظروف والضمائر ، أما الظروف فليس لها هذا التأصل فهي حرة الرتبة في الجملة ، فانفراد الأداة بالصدارة يعّد من أهم المميزات الشكلية التي تميز الأداة عن الظرف ، هذا إلى أن كثيراً من الكلمات ذات المعاني المختلفة ، والصيغ المختلفة قد نقل إلى الظروف المكانية والزمانية واستعملت في الجمل استعمالاً يختلف عن استعمال الأدوات (١٠٢) .

وقد اشتد جدل النحاة العرب في تبيان حقيقة ما كانوا يسمونه (أسماء الأفعال والأصوات) فمنهم من عدها أسماء ، ومنهم من عدها أفعالاً ، ومنهم من عدها منزلة بين المنزلتين وراح كل فريق يضع الأدلة والشروح التي توضح رأيه وتنسجم مع حكمه . وأعلن البعض أنها قسم رابع من أقسام الكلم سماه (الخالفة) متجاوزاً بذلك التقسيم الثلاثي .

وعلى الرغم من بروز هذا الاتجاه في جعل هذه المواد قسماً رابعاً من أقسام الكلم ، فقد اضطرب النحاة في تحديد مواقعها بين الأقسام ،

---

(١٠١) انظر : إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص٢٩٦ ـ ٣٠٤ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط٦ ، ١٩٧٨ .

(١٠٢) انظر : مصطفى فاضل الساقي : أقسام الكلام العربي ، ص١٢٤ .

وقد سرى عند بعض من تعرض لها من الباحثين فلم يضع هذا البعض حداً لذلك الاضطراب بل استمر فى ترديده ، واكتفى بالإشارة البسيطة إلى ما رواه بعض النحاة من أن هذه المواد قسم رابع من أقسام الكلم دون أن يقف عنده ويمعن النظر فيه ، ودون أن ينتبه إلى طبيعة استعمال هذه المواد فى لغتنا العربية ؛ ذلك أن هذه المواد لا ينطبق عليها حد الاسم الذى أخذ به النحاة ولا تقبل علاماته الشكلية لتكون من الأسماء ، ولا ينطبق عليها حد الفعل ، ولا تقبل علاماته لتكون من الأفعال بل إن لها سمات شكلية ووظيفية تختلف عن سمات الأسماء والأفعال وبقية الأقسام تبرر إفرادها بقسم خاص .

إن المعنى الصرفى العام للخالفة هو الإفصاح عن موقف ذاتى انفعالى تأثرى ، وهذا المعنى هو وظيفتها فى الكلام فلا تدل على مسمى كما تدل الأسماء ولا تدل على موصوف بالحدث كما تدل الصفات ، ولم توضع لتدل على حدث وزمن كما وضعت الأفعال ، ولا تدل على عموم الحاضر أو الغائب ، كما تدل الضمائر ، ولا تدل على ما تدل عليه الظروف والأدوات ، وتختلف عنها بالاكتفاء دون الافتقار إلى ما تفتقر إليه الظروف والأدوات فى الاستعمال .

وهكذا يتضح امتيازها شكلاً ووظيفة عن بقية أقسام الكلم وكان إفرادها بقسم خاص حلاً لكل المصاعب التى أحسّها النحاة عند تبويب هذه الخوالف وجواباً عن كثير من الأسئلة التى ترد على الذهن مما يتعلق بمعنى هذه الخوالف ومبناها .

ويستعمل الدكتور تمام حسان مصطلح 'المبانى الصرفية' ليدل به على مصطلح المورفيمات غير أنه يجد أن مصطلح المبانى الصرفية لا يكفى للدلالة على المعانى الصرفية الوظيفية فى بيان طبيعة هذه

المورفيمات فيضيف إليه مصطلحاً آخر ويعده من مورفيمات اللغة العربية وهو مصطلح 'مباني التقسيم' ، وهى المباني التى تندرج تحتها الصيغ الصرفية المختلفة التى يصب فى قالبها كل قسم من أقسام الكلام ، فكل الصيغ الصرفية التى للأسماء بأنواعها والصفات والأفعال تندرج تحت معانى التقسيم هذه ، ويلحق بها الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات والظروف والخوالف والأدوات بالرغم من أنها تختلف عن مبانى التقسيم ، إذ ليست لها مبان صرفية أو صيغ تجرى عليها ، أى أننا بعبارة أخرى أمام نوعين من المورفيمات ، أحدهما : يعتمد على الجذر والصيغة ، مثل : المشتقات وما فى حكمها ، والآخر : لا جذر ولا صيغة له وهو غير المشتق .

يضاف إلى هذه المورفيمات بنوعيها طائفة أخرى من العلاقات تتمثل فى جوانب الارتباط بين المبانى الصرفية وما تدل عليه طائفة أخرى من القيم الخلافية أو المقابلات التى تتمثل فى وجوه الاختلاف بين هذه المبانى ، وهذه العلاقات وجوانب الارتباط هذه تمثل نوعاً آخر من المورفيمات لا يظهر فى المعنى ولكن تدل عليه الصيغ الصرفية أحياناً ، كما تدل عليه أحياناً أخرى المقابلة بين بنية لغوية معينة وأخرى . فمثلاً الفعل 'ضرب' على صيغة 'فعل' ، وهذا المبنى وهو الفعلية والمعنى يعطى معانى التقسيم ، أما معانى التصريف فتتمثل من حيث المبنى فى استتار الفاعل ، ومن حيث المعنى فى الإسناد إلى الغائب .

أما الضمير فهو ، من حيث معانى التقسيم يظهر فى صورة الضمير نفسه ومعناه فى الدلالة على الإضمار ، أما من حيث معانى

التصريف فصورة الضمير من حيث المبنى هو ضمير رفع . منفصل ومن حيث المعنى يدل على الإفراد والتذكير والغيبة .

وبناءً على هذه المعايير المختلفة وضع الدكتور تمام جدولاً تمثلت فيه المورفيمات المختلفة للغة العربية ، ووزعها وفق هذه التقسيمات(١٠٣) ، وهذا التقسيم يقوم على أساس وظيفي أى على مفهوم المورفيم ودوره سواء على المستوى الصرفى أو النحوى ، حيث يظهر من التحليل المورفولوجى ما يلى : بيان الوظائف أو العناصر المورفولوجية وبيان الوظائف النحوية وهى وثيقة الصلة بالوظائف الصرفية كما فى اللغة العربية .

غير أن بيان الوظيفة النحوية قد يتم عن طريق الموقعية أحياناً كما فى مثل : ضرب عيسى موسى ، كما يتم أيضاً عن طريق بيان وظائف حركات الإعراب من حيث هى مورفيمات ، وبيان الوظائف النحوية الصرفية للمورفيمات تبين فى ذات الوقت وظيفة هامة لهذه المورفيمات وهى تكوين العلاقات النحوية ، ومعنى هذا كله أن الوظيفة اللغوية للمورفيم سواء أكان حراً أم مقيداً أم صفرياً هى المحصلة من استخدامه على مستوى التركيب .

ولكن الدكتور تمام حسان لا يمضى مع التحليل المورفولوجى إلى نهايته فى بيان العناصر المورفولوجية وتصنيفها فى اللغة العربية ، وإنما مزج بين فكرة تقسيم الكلام إلى أقسام وهو تصور تقليدى يقوم على وحدة لم يعترف بوجودها الوصفيون فى الكلام وهى الكلمة ، وبين

---

(١٠٣) انظر : تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ص٨٤ ، ٨٥ .

التحليل المورفولوجي وفكرة المورفيم التى حلت محل مفهوم الكلمة فى النظرية اللغوية الحديثة (١٠٤) .

(٣) أقسام الكلام :

ذكر الأشمونى دليلاً على انحصار الكلمة في أقسامها الثلاثة فجعل الإسناد محوراً للتقسيم الثلاثى فقال : إن الكلمة : إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا ، الثاني : الحرف ، والأول : إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف ، الأول : الاسم والثانى : الفعل ، وعقب على ذلك بقوله : "والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه" (١٠٥) .

وقال الأشمونى فى حديثه عن أسماء الأفعال : "وقيل هى قسم برأسه يسمى خالفة الفعل" (١٠٦) ، لم يشأ الأشمونى أن يعترض على وضع علامات شكلية للاسم بعد أن ذكر أن الكلمة تكون اسماً إذا قبلت الإسناد بطرفيه ، فقد ارتضى ما ذكره ابن مالك من علامات معللاً تمييزه على أساس معناه الوظيفى فى التركيب الكلامى ، فذكر أن اختصاص الاسم بالجر بسبب أن معانيه الأربعة (التمكين ، والتنكير ، والعوض ، والمقابلة) لاتكون فى غير الاسم ، واختصاصه بالنداء يعود إلى أن المنادى مفعول به ، والمفعول به لا يكون إلا اسماً ، وأما اختصاصه بـ(أل) فلأن أصل معناها التعريف وهو لا يكون إلا فى الاسم ، وأما اختصاصه بالإسناد فلأن المسند إليه لا يكون أيضاً إلا

---

(١٠٤) انظر : حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ، دراسة فى الفكر اللغوى العربى الحديث ، ص٢٣٥ ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ .

(١٠٥) انظر : ابن عقيل : شرح ألفية ابن مالك ، ج١ ص٩ ، تحقيق طه الزينى ، مطبعة محمد على صبيح ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(١٠٦) المصدر نفسه.

اسماً ، ثم ذكر الأشمونى أنه لا يشترط لتميز هذه العلامات وجودها بالفعل ، بل يكفى أن يكون فى الكلمة صلاحية لقبولها (١٠٧) .

والذى يبدو أن الأشمونى حاول كما حاول غيره أن يربط بين العلامات الشكلية والدور الوظيفى الذى يقوم به الاسم حين يستعمل فى التراكيب المختلفة (١٠٨) .

وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن الفعل يتميز عن بقية أقسام الكلم بسمات مبنوية ومعنوية من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، والجدول ، والإلصاق ، والتضام ، والدلالة على الحدث ، ومن حيث التعليق ، وهى السمات نفسها التى استخدمها للتفريق بين الصفة وبين بقية أقسام الكلم وزاد عليها سمة الرسم الإملائى والدلالة على المسمَّى ، وأنقص الدلالة على الزمن حين فرق بين الاسم وبقية أقسام الكلم (١٠٩) .

ومعانى الإعراب طارئة على الكلمات لازمة تتنوع بتنوع التراكيب ويفرق النحويون بين الإعراب فى الأسماء والإعراب فى الأفعال ، فآخر الفعل المعرب يتغير من رفع إلى نصب إلى جزم ، لكن هذا التغير لا يدل على تغير فى موقع الفعل لأنه يقع دائما فى موقع العمدة إذ هو يتركب مع الاسم بعده فيشكلان جملة أما تغير الإعراب فى الأسماء فهو دلالة على تغير الموقع ، فلزم لهذا علامات مميزة : لأن هذه العلامات لإزالة اللبس أو التفرقة بين المعانى ، ولما لم يكن للفعل إلا معنى طارئ لازم واحد وهو معنى العمدة لم توجد له علامة .

---

(١٠٧) انظر : المرجع السابق ص١٥ .

(١٠٨) انظر : مصطفى فاضل الساقى : أقسام الكلام العربى ، ص٦٦ .

(١٠٩) انظر : تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ، ص١٩٦ ، مكتبة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٥٥ .

ومن الواضح [١١٠] ، أن المعانى التى تطرأ على الأسماء منحصرة فى كونها "عمدة" أو كونها "فضلة" ؛ ويقصد النحويون - عادة - بمعنى "العمدة" مواقع المرفوعات وبمعنى 'الفضلة' مواقع غير المرفوعات من منصوبات ومجرورات .

وهكذا نلحظ التدرج فى بناء الأفعال على أساس العمل ، والتناظر بين التراكيب على أساس اتفاقها فى القوة ، وتقدم بعضها على أساس أنها أقوى وتأخر الأخرى على أساس أنها أضعف ؛ ويضاف إلى ذلك أيضا أن الكلام يتدرج كذلك بناءً على معيار الخفة والثقل ، يقول سيبويه : 'واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء لأن الأسماء هى الأولى وهى أشد تمكنا ... واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون ..." .

وتختلف كذلك أسماء فيما بينها من جهة الخفة والثقل أيضاً ، فالنكرة أخف من المعرفة والمذكر أخف من المؤنث والتنوين أخف من عدمه .....إلخ .

والأفعال تختلف فيما بينها فى القوة كما أنها تحتل الصدارة فى العمل فهى تتقدم على اسمى الفاعل والمفعول والمصادر والصفات وما يجرى مجراها ، فإذا لم يتفق عامل ما مع الفعل فى القوة فإنه لا يعمل عمله أو بالأخرى يكون تأثيره محدوداً لأنه يختلف عن الفعل فى جوانب عدة . مثال ذلك ما ذكره سيبويه عن قوة الحرف يقول :

---

[١١٠] انظر : الرضى : شرح الكافية ، جـ١ ص٢٠ ، وانظر : السيوطى ، همع الهوامع ، ج١ ص٣٥ .

"فإذا قلت : (ما منطلق عبد الله) أو (ما مسئ من أعقب) رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن نقول : إن أخوك عبدالله ، على حد قولك : إن عبدالله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت بمنزلته فكما لا تتصرف (إن) كالفعل ، كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته . 'فكذلك ما' .

ويعنى ذلك أن الحرف أدنى من الفعل فى القوة ومن ثم فى العمل ، ولا يمكنه أن يتيح للعناصر العامل فيها حرية موقعية كالتى يتيحها الفعل ، وهذا مفهوم قوله (لم تصرف إن كالفعل) ، فهذه القيود تجعل الجمل الخارجة عليها أو التى تخرقها جملاً غير صحيحة نحوياً ، ولذا فإن جملة :

(إن أخوك عبدالله) . غير صحيحة نحوياً وكذلك (ما منطلق عبدالله) ؛ لتأخر قوة الحروف (إن وأخواتها) و (ما وأخواتها) عن منزلة الفعل ، ويقابل بين تأخر قوتها فى تقديم الخبر وتأخرها فى باب قلب المعنى حيث يقول : "وتقول" ما زيد إلا منطلق ، تستوى فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل : "ما أنتم إلا بشر مثلنا" (١١١) ، لم تقو (ما) حيث نقضت معنى (كان) الواجب .... فلم تقو (ما) فى باب قلب المعنى ، كما لم تقو فى تقديم الخبر" (١١٢) .

ويتمثل العامل اللفظى القوى فى الأفعال ، ومع ذلك فهناك عوامل لفظية ضعيفة مثل الحروف ، والأصل فى العمل للأفعال ، وهى تعمل فى الأسماء فتحدث فيها الرفع والنصب ، ولا ترفع إلا اسماً واحداً فى حين تنصب أكثر من اسم فيما يعرف بالأفعال المتعدية ، ولا ترفع إلا

---

(١١١) سورة يس الآية (١٥) .

(١١٢) انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ص٥٩ .

اسماً واحداً فى حين تنصب أكثر من اسم فيما يعرف بالأفعال المتعدية ، وهى أكثر قوة من الأفعال اللازمة ؛ وقد يعمل الاسم حمـلاً علـى الفعل ولابد فى ذلك من أن يتحقق له شبه بالفعل ، كما فى اسـم الفـاعل واسم المفعول والمصدر والصفة المشبهة ، وقد يعمل الاسم كالمبتدأ في الخبر ، وأما الحرف فيعمل بنفسه أحياناً وحملاً على الفعل أحياناً وحملاً علـى الفعل أحياناً أخرى ، وهو على الرغم من ضعفه هذا إلا أنـه يعمـل فـى الاسم والفعل ، فينصب الاسم ويجره ، ويجـزم الفعـل وينصبـه ، ولكـن عمل الحرف محمول على الفعل وكأن نصيبه في العمل بمقـدار مـا فيه من شبه بالفعل لفظاً ومعنى فـ(إن) مثـلا تعمـل لأنهـا تـدل علـى التوكيد فأشبهت الفعل معنى ، ولأنها ثلاثية أشبهت الفعل لفظاً .

وهذا يفضى بنا ـ وكما يقول د: أيوب إلى رأى المدرسة الشكلية فى الدراسات اللغوية التى تتحكم فى تصنيف أقسام الكلام لا باعتبار الدلالـة بل باعتبار الشكل كعدد الحروف فيها وترتيبها أو غير ذلك مـن الأمـور المادية (١١٣) .

كما حكم المعيار الشكلي فـى تقسيم أقسـام الكـلام ورفض المعيـار الدلالي ، يرفض أيضا علل الإعراب والبناء التى قـال بهـا النحـاة لأنهـا علل منطقية تقوم على التمييز بيـن الكلمـات مـن حيـث القـوة والضعـف فالكلمة القوية تتميز بالإعراب ، والكلمة الضعيفة تتميز بالبناء ، ومعنى هذا عنده أن تكون اللغة قد وضعت وضعاً صناعياً لا طبيعيـاً فخصـص واضعها صيغاً ثابتة للأسماء وأخرى للأفعال وثالثـة للحـروف ، مـع أن الثابت أن اللغة لم توضع وإنما نشأت ، وأن تطور اسـتعمال الصيـغ قد

(١١٣) انظر : د/ عبد الرحمن أيـوب ، دراسـات نقديـة ، ص٧ ـ ١٢ ، ٢٢ ـ ٣١ ، القاهرة ١٩٥٧م .

يجعل بعض الصيغ التى كانت تستعمل فى وقت ما استعمال الأسماء تستعمل فى وقت آخر استعمال الأفعال أو الحروف ، كما أن الكلمة التى نطلق عليها مصطلح "اسم" ليست أقوى من الكلمة التى نطلق عليها مصطلح 'فعل' أو 'حرف' فالجميع يتكون من مجموعة من الأصوات لا مجال لافتراض القوة أو الضعف فيها [١١٤] .

من أجل هذا يرى عدم منطقية فروض النحاة من ناحية وعدم التلازم بين هذه الفروض والنتيجة التى يسعون إليها من ناحية أخرى ، أى عدم وجود تلازم بين تحقق العلامة الإعرابية وبين الحاجة إلى تمييز المعانى التركيبية المختلفة ، وإذا انعدم التلازم انعدمت السببية[١١٥] .

وعلى هذا النحو يمضى فى بقية أبواب المفرد مثل المعرفة والنكرة والضمائر والعلم واسم الإشارة والأسماء الموصولة ن وفى جميع هذه الأبواب يرفض المعيار الدلالى ويقول بالمعيار الشكلى الذى يحدد وظائف العناصر اللغوية .

(٤) الشبه :

والأخذ بمعيار واحد أو معيارين بعينهما دون باقى المعايير الممكنة سواء من داخل اللغة أو من خارجها يؤدى إلى تداخل المكونات وسلوك مكونات اللغة أكثر من مسلك واحد تحت كل قسم من أقسام الكلام .

وقد جاء الشبه بين الاسم والفعل والحرف ، ففى نطاق الاسم شبه الاسم بالاسم ، كما شُبِّه بالفعل والحرف ، وفى مجال الفعل شبه الفعل بالفعل كما شبه بالاسم وبالحرف ، وفى مجال الحرف شبه الحرف

---

[١١٤] انظر : د/ حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ص١٧٤ .

[١١٥] انظر : د/ عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية ص٣٣ .

بالحرف كما شبه بالاسم وبالفعل ، وتعددت ألوان هذه الأشباه تعدداً واضحاً ملموساً .

فقد شبه الاسم الخالي من معنى الوصف بنظيره ، كما شبه الاسم بالاسم المضمن معنى الوصف وعكسه وشبه الغايات فبنى كما تبنى .

وشبه الاسم بالفعل يتمثل فى عدة مسائل منها اسم الفعل والظرف والمميز ، والاسم الممنوع من الصرف والمصدر والمشتقات .

وشبه الاسم بالحرف يتضح من خلال الشبه الإهمالى والشبه الوضعى والشبه المعنوى والشبه الاستعمالى والشبه الافتقارى ،وإن تعدى هذا النوع من الشبه تلك الأشباه الخمسة إلى أشباه أخرى مردها إلى العموم والإبهام ومغايرة الأسماء في نهجها ....إلخ .

ومن الأسماء ما يتردد بين شبه الحرف وما يعارضه بسبب الإضافة وغيرها ، ومن ذلك (غير) و (قبل) و (بعد) و (رأى) وأسماء الموصول والإشارة .

وشبه الفعل بالفعل يتمثل فى شبه الفعل الماضى بنظيره ، وقد شاع فى (كاد) وأخواتها من أفعال المقاربة والشروع ، وشبه الماضى بالمضارع كما شبه الماضى بالأمر ، والمضارع بنظيره. ويحدث التشابه بين الأفعال من حيث التعدى واللزوم ومن حيث الزيادة والنقصان .

وأشبه الفعل الاسم ، ويبدو هذا الشبه يظهر بوضوح فى الفعل المضارع والفعل الجامد ، وشبه الفعل بالحرف يتمثل فى شبه (ليس) بـ(ما) و(عسى) بـ(لعل) و (ظن) وأخواتها بـ(إن وأخواتها) وأفعال المدح والذم و "قلما" ، و "طالما" و "كثر ما" .

وشبه الحرف بالاسم يتجلى فى شبه (إذن) بالاسم المنون أو غيره وما ترتب على ذلك من خلاف فى كتابتها بالألف أو النون .

ومن هذا الشبه شبه (إلا) بـ(غير) ، وشبه (أن) المصدرية وصلتها بالمضمر ، وشبه (أن) المشددة النون ومعموليها بـه أيضـا . ومن قبيل هذا الشبه شبه التاء بعجز المركب وشبه (حتى) و (رُب) و (سوف) و (قد) بالاسم ، وشبه الكاف بـ (مثل) وشبه (لا) النافية بـ (كم) الخبرية ، وشبه التنوين بالضمير وشبه الهاء الحرفية به أيضا ، كما أشبهت الألف الحرفية الألف الاسمية وواو الحال إذ ، والياء الحرفية الياء الاسمية . والحرف الياء الاسمية ، والحرف يشبه الفعل ، ومن هذا القبيل (ليس) على القول بحرفيتها ، و(ما) الحجازية المشبهة بـ(ليس) و(لا) و (لات) و(إن) المشبهات بها كذلك ، و(إن) وأخواتها المشبهة بالفعل ، و(لا) النافية للجنس المشبهة (بإنّ) المشبهة بالفعل ، وشبه (إذن) بباب ظن ، من حيث الإعمال تارة والإهمال أخرى ، وتشبه (بلى) الجوابية ، وأدوات الشرط والتحضيض الفعل أيضا ، كما تشبه به (لا) و (ثم) و (ربّ) ، وحروف الجر .

نلاحظ أن المعانى الوظيفية التى تعبر عنها الأقسام هى بطبيعة الاستعمال تتصف بظاهرة التعدد والتشعب والاحتمال بحيث تؤدى أقسام الكلم معانى وظيفية أخرى تختلف عن معانيها الوظيفية الأساسية كما نلاحظ أن ظاهرة التعدد فى المعنى الوظيفى لا تقتصر على مبانى المفردات بل تنسحب أيضا على مبانى الجمل .

وظاهرة تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعانى التعبير فى اللغة العربية ، فالمبنى الصرفى الواحد صالح لأن

يعبر عن أكثر من معنى واحد ما دام غير متحقق بعلامة ما فى سياق ما ، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً فى معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية ـ والحالية على السواء [116] ، وهو يجسد بشكل بارز أهمية القرائن اللفظية والمعنوية والحالية فى إعطاء الدلالة ، ويعد هذا التعدد من مستلزمات الفهم الكامل لمدلول الكلمة من واقع استعمالها مع احتفاظها أصلاً بالانتماء إلى أى من أقسام الكلم ، وهذا ما سنعرض له عرضاً مفصلاً فى الفصلين التاليين .

قال ابن الشجرى : "عمل الاسم الجر حكم توجيه الإضافة والإضافة مختص بها الاسم دون الفعل ، وعمله النصب عارض طرأ عليه بمضارعته الفعل ، فعمله النصب فرع على عمله الجر بحق الأصل ، وعمله النصب بحق الشبه بالفعل ، فالأسماء المعربة لا يمتنع شئ منها من عمل الجر ، والجوامد منها العاربة عن شبه الفعل وما ضارع الفعل غير ممتنعة من عمل النصب ، فلما كانت الإضافة جائزة فى جميعها ، والنصب يجوز فى بعضها دون بعض ، علم أن عملها النصب فرع على عملها الجر ... فالمضارع للمضاف فى باب 'لا' وباب النداء ، يلحق بالمضاف فينصب مثله ، تقول : يا ضارباً زيداً .

كما تقول : يا ضارب زيدٍ .

والأول بعده الاسم منصوب ، والثانى بعده الاسم مجرور : فالنصب فرع على الجر" [117] .

---

[116] انظر : د/ تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص١٦٣ .

[117] انظر : ابن الشجرى : الأمالى الشجرية ، ج١ ص١٩٩ .

والأسماء فى هذه المعاقبة بين التنوين والنصب ، وعدم التنوين والجر تشبه بعض الأفعال التى تجر ما بعدها والمعنى على النصب ، فأنت تقول :

هذا ضارب عبد الله وزيداً يمر به

بنصب (زيدا) إن حملته على المنصوب ، فإن حملته على المبتدأ وهو "هذا" رفعت ، فإن حذفت النون ، وأنت تريد معناها ، فهو بتلك المنزلة وهو قولك :

هذا ضارب عبدالله وزيدا

فهذا نحو : مررت بزيد

لأن معناه منوناً وغير منون سواء ، كما أنك إذا قلت : مررت بزيد ، تريد : جزت زيداً .

فى العربية ـ إذن ـ أسماء كثيرة ، يجر ما بعدها لجانب الاسمية ، وينصب مراعاة لجانب الفعلية ، والمعنى سواء على الوجهين ـ كما أثبت النحويون .

ويشبه الاسم الفعل فيمنع من الصرف وهو التنوين علامة تمكنه أى علامة إعرابه ، لأن أصل الاسم الإعراب ، وأصل الفعل البناء ، وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ، وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف ، ولم يكن الكسر موجوداً بالمنع ، إلا أنه منع لكونه صاحباً للتنوين ، وذلك أنه شاركه فى الاختصاص بالاسم فلم يكن فى الفعل كما كان الرفع والنصب ثم حصل أنه قام مقام التنوين وعاقبه فى الإضافة ، تقول (غلام) فنجد التنوين ثابتاً فيه فإذا أضفته فقلت (غلام زيد) وجدت المجرور قائماً مقام التنوين ومعاقباً له ، فلما كانوا قد جعلوا بين الجر والتنوين هذه المناسبة والاتصال وقصدوا

أن يمنعوا هذا الباب التنوين منعوه الجر أيضـا وقـالوا : مررت بـأحمر مثلا [١١٨] ، فما لا ينصـرف فـي موضـع الخفـض منصـوب أي مفتـوح لأنه مشبه بـالفعل ، والفعل لا يخفض [١١٩] . وشبه الاسم بـالفعل هنـا يكون في اللفظ ، ويكون في المعنـى بـأي ذين أشبه وجب أن يـترك صرفه [١٢٠] ، "وعلى هذا ما منع الصـرف من الأسماء للشبه اللفظـي نحو أحمر وأصفر وأحزم وأحمد وتألب وتتضب (علمين) ، لما في ذلك من شبه لفظ الفعل ، فحذفوا التنوين من الاسم لمشابهته ما لا حق له في التنوين وهو الفعل" [١٢١] . وعلـة امتنـاع الاسـم مـن الصـرف إنمـا هـي لاجتماع شبهين فيه من أشباه الفعل فأما الشبه الواحـد فيقل أن يتم علـة بنفسه حتى ينضم إليه الشبه الآخر من الفعل [١٢٢] .

وفـي بـاب الصـفـة المشبهة عدة إشـارات مهمـة إلـى هـذه الخطـوط الرئيسة في بنية الكتاب ، يقول سيبويه "هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل ، لأنها ليست فـي معنـى المضارع ، فإنما شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيـه معلـوم

---

[١١٨] انظـر : الرضـي : شـرح الكافيـة ، ج١ ، ص٣٥ ، وانظـر : عبـد القـاهر الجرجاني : المقتصد ، ص١١٤ ، وانظر ابن السراج : الأصول جـ ، ص٧٩ .

[١١٩] انظـر : أبـي جعفـر النحـاس : إعـراب القرآن ، ج١ ، ص٢٦٠ ، تحقيـق د/ زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ط٢ ، ١٩٨٥م .

[١٢٠] انظر ك المبرد ، المقتضب ، جـ٣ ، ص٣٠٩ .

[١٢١] انظر : ابن جني ، الخصائص ، ج١ ، ص٢١٥ ، تحقيق الأستاذ عبد الخـالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٨ هـ .

[١٢٢] انظـر : المصـدر السـابق ، ج١ ، ص١٧٧ ، وانظـر : ابـن يعيـش : شـرح المفصل ، ج١ ، ص٥٧ ، عالم الكتب ، بيروت (د . ت) .

وإنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام أو نكرة ، لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ، ولا اسم هو فى معناه" [١٢٣] .

فهذه الصفة تتفق مع الفاعل فى العمل إلا أنها تختلف عنه فى القوة ، وهذا يفسر استدراك سيبويه حيث قيد عملها لأن التشابه بينهما محدود ، فقد شبهت به الدلالة على الحدث وفاعله وفى نصب معمولها بشرط معين وتشبه كذلك فى وجوه أخرى ، ومن ثم ألحق به ، غير أن ذلك الإلحاق ليس مطلقاً . إلا أنه يفضل اسمية هذا العنصر ، حيث يقول : "وبالإضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا فى معناه ، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه فى اللفظ ، كما أنه ليس مثله فى المعنى ، وفى قوته فى الأشياء" [١٢٤] .

ولما كانت الإضافة فيه أحسن وأكثر وهى فى خصائص الأسماء ، فهو أقرب إلى الاسمية منه إلى الفعلية فابتعد عن الفعل فى اللفظ والمعنى والقوة ، فالقوة العاملة فى عناصر تابعة لها أضعف من قوة اسم الفاعل الذى هو أضعف من الفعل . ويتمثل هذا الضعف فى استقلاله معنى ومبنى .

وتضيف مسألة الإضافة بعداً تعليلياً واضحاً حيث إنها لا تخرج الصفة المشبهة عن التنكير ولا تكسبها تعريفاً ، وهى مع التنوين والنون نكرة كذلك ، يقول : والتنوين عربى جيد ، ومع هذا أنهم لو تركوا التنوين لم يكن أبداً إلا نكرة على حاله منوناً ، فلما كان ترك التنوين فيه والنون لا يجاوز به معنى النون والتنوين ، كان تركهما أخف

---

[١٢٣] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص١٩٤ .

[١٢٤] انظر : المرجع السابق الصفحة نفسها .

عليهم"[١٢٥] ، أى أنه لما كان ترك التنوين وإلحاقه سواء ، استخفوا ترك التنوين لأنه لا يضيف جديداً . ويعقد التوازى بين التركيبين على النحو التالى :

هذا حسن الوجه = هذا ضارب الرجل .

إلا أن الصفة تقع على الاسم الأول ثم توصلها إلى الوجه وإلى كل شئ من سببه ... إلا أن الحسن فى المعنى للوجه والضرب ههنا للأول"[١٢٦] .

وهو بذلك يشير إلى فرق معنوى دقيق بين التركيبين يتمثل فى أن الصفة تقع على ما يسبقها وما يليها وسببه ، أما اسم الفاعل فيصف الاسم قبله فقط .

ويوازى كذلك بينها عند كف النون على النحو التالى : هؤلاء الضاربو زيد = هم الطيبو أخبار .

ويرى فى (خير) درجة أدنى فى القوة من درجة الصفة المشبهة ، ومن ثم لا تعمل وجهاً واحداً ، يقول : "ولا يعمل إلا فى نكرة ، كما أنه لا يكون إلا نكرة ، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة ، فألزم فيه وفيما يعمل فيه وجهاً واحداً ويعمل فى الجميع ، كقولهم : هو خير منك أعمالاً[١٢٧] .

ويلحق بهذا الحرف أى (خير) ، كلمة (أول) و (عشرين) ، فهى أدنى درجة من قوة الصفة المشبهة لأنها الغالب بينها خصائص الاسمية ، ومن ثم فهى ملحقة بالأسماء يقول : "ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة

---

[١٢٥] انظر : المرجع السابق ، ص١٩٤ .

[١٢٦] المرجع السابق : ص١٩٤ ، ١٩٥ .

[١٢٧] انظر : المرجع السابق ، ج١ ، ص٢٠٢

المشبهة ، ألا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل ، تقول : مررت برجل حسن الوجه أبوه ، كما تقول :
مررت برجل حسن أبوه وهو مثل قولك : مررت برجل ضارب أبوه ، فإن جئت بـ(خير منك) أو (عشرين) رفعت لأنها ملحقة بالأسماء لا تعمل عمل الفعل ، فلم تقو قوة المشبهة ، لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل"[١٢٨] .

ذكر سيبويه بصدد اسم الفعل أنه كره وضعف أن يشبه (عليك) و (رويد) بالفعل[١٢٩] . وقال ابن يعيش : "من قال هاء أو هاؤوا فلقوة شبه بالفعل ووقوعه موقعه أجراه مجراه في اتصال الضمير به وعامله معاملة مقابلة وهو (هات وهاتيا وهاتوا وهاتين) ، كما شبه (ليس) بـ(ما) من قال : (ليس الطيب إلا المسك) فعاملها معاملتها في إبطال عملها عند دخول حرف الاستثناء على خبرها"[١٣٠] . ومن قبيل هذا الشبه قول بعضهم (مكانني) فإلحاقه النون كما تلحق النون الفعل نفسه للوقاية في (أكرمني) ونحوه دليل على قوة شبه بالفعل ونحوه قولهم أيضا (كما أنتني) كقولك (انتظروني)[١٣١] وذكر بعض العلماء أن نحو (حذام) مشبه بـ(نزال) المشبه بـ(أنزل) أو أنه مشبه بالفعل من أول الأمر[١٣٢] .

---

[١٢٨] انظر : سيبويه : الكتاب ج٢ ، ص٣٦ وما بعدها .

[١٢٩] المصدر السابق ، ج١ ، ص٢٥٥ .

[١٣٠] انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٤ ، ص٤٤ .

[١٣١] انظر : ابن جني : الخصائص ، ج٣ ، ص٣٥ .

[١٣٢] انظر : حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ج١ ، ص٥١ ، وانظر : نور الدين عبد الرحمن الجامي ، الفوائد الضيائية : شرح كافية ابن الحاجب ، ج٢ ص١١١ ، تحقيق د/ أسامه طه الرفاعي ، مطبعة وزارة الأوقاف بالعراق - ١٩٨٣م .

وذهب الرضى إلى أن أسماء الأفعال إنما بنيت لمشابهتها مبنى الأصل وهو الفعل الماضى والأمر ، ولا تقول ... على ما يرى ... إن (صه) اسم للا تتكلم ، ولـ(مه) اسم للا تفعل ؛ إذ لو كان كذلك لكانا معربين ، بل هما بمعنى : اسكت واكفف ، وكذا لا تقول إن (أف) بمعنى : أتضجر ، و(أوه) بمعنى : أتوجع إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ، بل هما بمعنى : تضجرت وتوجعت الإنشائتين(١٣٣) .

والحقيقة أن الأسماء لها خصائص وصيغ وكذا الأفعال لها خصائص وصيغ مختلفة وكل منهما يسلك سلوكاً محدداً فى التراكيب العربية ، لكن لما وجد النحاة أن بعض الصيغ التى ليس لها خصائص الأسماء جميعاً وليست لها خصائص الأفعال جميعاً وأنها تختلف عن الحروف فى مبناها ودلالتها اختلافاً كلياً ، لذا أطلقوا عليها أسماء الأفعال لأنها تجمع بين خصائص القسمين فصيغها صيغ الأسماء ، وكذا سلوكها في الجملة ؛ أما معانيها فهى معانى الأفعال وقد قسمها النحاة تقسيماً يعتمد على الزمن كما هو الحال فى الأفعال فمنها اسم فعل ماض واسم فعل مضارع ، وكذا اسم فعل أمر وهذا بالطبع نابع من التقسيم الأساسى الذى قسموا على أساسه الكلام العربى ، وهذا التقسيم يعد جزءاً من تفكيرهم ؛ أما جمع المكون بين أكثر من صفة وسلوكه أكثر من مسلك فى التراكيب العربية فهو من خصائص العربية ولذا كان لابد أن يجمع هذا البحث بين خصائص العربية وفكر النحاة .

ومن ذلك شبه المفعول المكرر للتحذير أو الإغراء بالفعل ولذا منع ظهوره ، فقد قالوا فى التحذير :(الأسد الأسد ، والجدار ، والصبى الصبى ، والطريق الطريق) قالوا في الإغراء : (أخاك أخاك) .

---

(١٣٣) انظر : الرضى : شرح الكافية ، ج٢ ، ص٦٥ .

قال ابن يعيش : "انتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر ، تقديره : اتق الأسد أن يصادفك ، واتق الجدار أن ينالك ، وجانب الصبى لئلا تطأه ، وخل الطريق ، والزم أخاك ، فحذفت هذه الأفعال لكثرتها فى كلامهم ودلالة الحال وما جرى من الذكر عليها ، فإذا كرروا هذه الأسماء لم يجز ظهور هذه الأفعال العوامل فيها ، لأن المفعول الأول لما كُرر شُبّه بالفعل فأغنى عنه ، وصار بمنزلة (إياك) النائب عن الفعل ، كما كانت المصادر كذلك فى قولهم (الحذر الحذر) و (النجاء النجاء) ، جعلوا الأول بمنزلة (الزم) و(عليك) ونحوه من تقدير الفعل ، ويقبح دخول فعل على فعل"[١٣٤] .

والنحاة فى هذا الشأن إما أن يعدوا الاسم المكرر نائباً عن عامله أى الفعل وإما أن يدرجوا هذه المسألة فى إطار ظاهرة الحذف وأن التكرار تعويض عن هذا الحذف وقد دفعهم إلى ذلك مسألة العامل فهذا المكون المكرر يعد معمولاً لأنه يرد منصوباً ولم يسبقه شئ ولأنه اسم وأن الأفعال أصل فى العمل النحوى وأنه أقوى من أى عامل معنوى يمكن تقريره .

وأما وجه مشابهة الأسماء التى لا تنصرف للفعل فقد عبر عنه الإمام عبد القاهر بقوله : "وأما وجه مشابهة هذا النوع للفعل فهو أن الفعل بعد الاسم فى التأليف .... وهذه الأسماء التى لا تنصرف يكون فى كل واحد منها سببان فرعيان ، تقول سعاد ، فيكون فيه التعريف والتأنيث وكل واحد منهما فرع ، لأن الشئ يكون منكورا ثم يُعرّف ، وكذا التأنيث مرتبته بعد مرتبة التذكير ، كذا الأسباب التسعة فروع كلها

---

[١٣٤] انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٢ ، ص٢٩ .

.. فسعاد لما دخله فرعان شابه الفعل من وجهين من حيث إن الفعل فرع وهذا الاسم قد دخله فرعية من وجهين"(١٣٥) .

و(أفعل) الصفة يمنع الصرف ولو صغر لأن الأفعال قد دخل لفظها التصغير شذوذاً بخلاف (أفعل) للعَلَم فإنه يصرف إذا نُكِّر .

قال سيبويه : "اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك لأنها أشبهت الأفعال نحو اذهب واعلم ... فاستثقلوا التنوين فيه كما استثقلوه في الأفعال ، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل ، إذ كان مثله في البناء والزيادة وضارعه وذلك ، نحو أخضر وأحمر وأسود ... فإذا حقرت قلت : أخيضر وأحيمر وأسيود فهو على حاله قبل أن تحقره من قبل أن الزيادة التي أشبه بها الفعل مع البناء ثانية ، وأشبه هذا من الفعل ما أميلح زيدا ، كما أشبه أحمر ، أذهب"(١٣٦) .

وذكر المبرد نحواً من هذا الذى قاله سيبويه ملخصاً ، وبين أن سر امتناع هذا الضرب من الصرف في النكرة سببه شبه الفعل من وجهين: أحدهما : أنه على وزنه ، وقد ذكره سيبويه . والثانى : أنه نعت كما أن الفعل نعت ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل يقوم ، وإتباع النعت للمنعوت كاتباع الفعل للاسم(١٣٧) .

---

(١٣٥) انظر : عبد القاهر الجرجاني : المقتصد ، ج١ ، ص١١٤ ، ١١٥ .

(١٣٦) انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٣ ، ص١٩٣ ؛ وانظر : ابي محمد عبدالله بن علي الصيمري : التبصرة والتذكرة ، ج٢ ، ص٥٤٤ ، ٥٤٥ ، تحقيق د/ فتحي على الدين ، دار الفكر ، دمشق ط١ ، ١٤٠٢ ـ ١٩٨٢ ، وهو من منشورات مركز البحث العلمي ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

(١٣٧) انظر : المبرد : المقتضب ، ج٣ ، ٣١١ .

ومثال (أفعل) علماً : أفكل ، وأزمل ، وأيدع ، وأربع ، قال سيبويه بعد تمثيله بها" "لا تتصرف فى المعرفة ... وتركوا صرفها فى المعرفة حيث أشبهت الفعل ، لثقل المعرفة عندهم"[١٣٨] .

وإذا فارق هذا النوع من أفعل العلمية انصرف ، قال أبو العباس المبرد : "فإن كان (أفعل) اسماً انصرف فى النكرة ، لأن شبهه بالفعل من جهة واحدة وذلك نحو : أفكل ، وأحمد ، تقول : مررت بأحمد ، وأحمد آخر"[١٣٩] .

ومما أشبه الأفعال من الأسماء غير (أفعل) فمنع الصرف ما عبر سيبويه بقوله : "وأما ما أشبه الأفعال سوى (أفعل) فمثل اليرمع واليعمل وهو جماع اليعمله ومثل أكلب ، وذلك أن يرمعا مثل الذهب ، وأكلب مثل أدخل"[١٤٠] .

"ومما يترك صرفه لأنه يشبه الفعل ولا يجعل الحرف الأول منه زائداً إلا بثبت ، نحو تنضب ، فإنما التاء زائدة ، لأنه ليس فى الكلام شئ على أربعة أحرف ، ليس أوله زائدة يكون على هذا البناء لأنه ليس فى الكلام فعلل"[١٤١] .

"وإذا سميت رجلا بإثمد لم تصرفه ، لأنه يشبه أضرب ، وإذا سميت رجلا بإصبع لم تصرفه ، لأنه يشبه اصنع ، وإن سميته بأبلم لم تصرفه ، لأنه يشبه اقتل"[١٤٢] .

---

[١٣٨] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٣ ، ص١٦٤ .

[١٣٩] انظر : المبرد : المقتضب ، ج٣ ، ص٣١١ .

[١٤٠] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٣ ، ص٣١١ .

[١٤١] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٣ ، ص١٩٦ .

[١٤٢] المصدر السابق ، ج٣ ، ص١٩٧ .

"وإذا سميت رجلاً ضَرَبَ أو ضرب أو ضورب لم تصرف ، فلما فَعَلَ فهو مصروف ، ودحرج ودُحْرُجَ لا تصرفه لأنه لا يشبه الأسماء ولا يصرفون خُضَّم وهو اسم للعنبر بن تميم ، فإن حقرت هذه الأسماء صرّفتها ، لأنها تشبه الأسماء فيصير ضارب وضُّارب ونحوهما بمنزلة ساعد وخاتم"[143] .

"وإن سميت رجلاً ببقم أو شلّم وهو بيت المقدس لم تصرفه البتة لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء ولأنه أشبه فعلاً ، فهو لا ينصرف إذا صار اسماً"[144] .

وبالتأمل الدقيق في كلام سيبويه نجد الأسماء التي أشبهت الأفعال تقصت جميع أنواعه من ماض ومضارع وأمر ، وأن كثيراً منها منقول إلى العلمية عن أصله لكنه بمجرد هذا النقل منع الصرف لوجود العلمية ووزن الفعل ، يضاف إلى ذلك أن ما أشبه الفعل من الأسماء قد يكون أعجمياً كبقّم وشلّم .

وقد وضع سيبويه قانوناً يضبط شبه الاسم بالفعل بين فيه أن ما أشبه الفعل من الأسماء وليست في أوله زيادة كزيادة الفعل ينصرف وأن ما سُمي به مما في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف قال : "فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف ، فإن سميته باسم في أوله زيادة وأشبه الأفعال لم ينصرف فهذه جملة هذا كله"[145] .

---

(143)انظر : سيبويه : الكتاب ، ج3 ، ص207 ، 208 .

(144)انظر : سيبويه : الكتاب ، ج3 ، ص208 .

(145)انظر : سيبويه : الكتاب ، ج3 ، ص208

والحقيقة أن النحاة حين وجدوا هذه المشابهات فى مكونات اللغة اضطروا إلى تفسيرها بهذه التفاسير ووضع مسميات لهذه الظواهر ، ولم يفُتْهم أن يضعوا مميزات ومحددات نابعة من مكونات اللغة ذاتها لأنها تصدر عن هذه اللغة .

ومن هذه المميزات الحركات فقد اتخذ النحاة منها مميزاً للعديد من الظواهر فى مختلف الأبواب النحوية ، فالأسماء ترفع بالضمة وتنصب بالفتحة وتُجر بالكسرة لكنهم جعلوا الممنوع من الصرف يجر بالفتحة تمييزا له وللمستمع أن هذا المكون ممنوع من الصرف وأنه على سبيل المثال اسم وليس فعلا ؛ فمثلا (أحمد) قد يتصور المستمع أنه فعل كقولنا (أحمد الله) وقد لا يدل التركيب أو السياق فى بعض الأحيان على تمييز هذه الصيغة ، فحينئذ تكون العلامة مميزاً يضم إلى بعض القرائن أو السياق بصفة عامة في بعض الأحيان ، ومن ذلك الأسماء الخمسة التى تعرب بالأحرف وهى شبيهة بالحركات بيد أن مداها الزمنى أطول ومثلها الأسماء المثناة والأسماء المجمعة جمعاً مذكراً سالماً .

ولما كان هناك شبه فى حالتى النصب والجر بين كل من المثنى والمجموع جمعاً مذكراً سالماً لذا فقد ميزت اللغة فى الاستعمال بينهما بحركة تظهر على النون وهى كسرة فى حالة المثنى وفتحة فى حالة الجمع غير أنها حركة بناء ، كما أن الحركة تنوب عن حركة مثلها فى حالة جمع المؤنث السالم إذ ينصب بالكسرة بدلاً من الفتحة تمييزاً له عن أنواع الأسماء الأخرى ، وقد أقر النحاة هذا وقدموا له التعليل المناسب لأن الاسم وإن كان قسماً من أقسام الكلام الثلاثة له أنواع متعددة وفئات تتميز كل منها بخصائص تختلف عن خصائص أنواع

الأسماء الأخرى ، ولذا فقد كانت الحركات هى المميز لهذه الأنواع كل وفق خصائصه .

ولم أفرد هذا البحث باستعراض الأبواب النحوية مجتمعة فى الظاهرة الواحدة وذلك لأن هذا الإجراء مما يؤدى إلى ضخامة أى بحث ذلك أنه ـ أى البحث ـ سيتضمن أبواب النحو جميعاً إلى ذلك تصور الباحث عن كل ظاهرة وما يقترحه فيها خصوصاً أن هذا البحث يعرض لفكر النحاة العرب ولذلك اكتفيت فى كل ظاهرة بعرضها وتمحيصها وإبداء وجهة نظرى بالدرجة الأولى فضلاً عن التخلص من التكرار ما أمكن ، واستعراض المزيد من الشواهد طالما أن الاختصار لا يؤدى إلى التقصير فى إيفاء الموضوع حقه وطالما أن الظاهرة يمكن إثباتها من خلال باب نحوى واحد أو عدد محدود من الصيغ والمركبات.

(٥) تمييز الشبه :

فى إطار قضية الشبه بين الاسم والفعل والحرف من جهة وبين الظروف والصفات والأسماء من جهة أخرى يتضح أن مشكل المقولات (أو أجزاء الكلام) اعقد من أن تمثله نظرية مثل تلك التى اقترحها أولاً تشومسكى (١٩٧٠) وتبناها كثير من الباحثين فيما بعد .

وتقوم هذه النظرية على أبجدية مقولية مكونة من سمتين هما : (س) و (ف) ، وتأخذ فيها كل سمة قيمة موجبة أو سالبة ، وتكون مصفوفة مع السمة الأخرى ... وهكذا ، فإن هذه السمات تعرف أربع طبقات (أو مصفوفات) مقولية [+ س +ف] وهي الصفة في منظور تشومسكى ، و [+س ـف] ، وهو الاسم ، و [+ف ـس] وهو الفعل ، و [ـس ـف]

وهو الحرف ، إلا أن هذا التصنيف ليس كافياً لتمثيل سلوك المشتقات المختلفة فهو قاصر وصفياً علاوة على أنه قاصر تصورياً .

فمصفوفة مثل [+ف+س] تتطلب خصائص إعرابية ومحورية متناقضة ، فالفعل ينصب (أو يسند إعراباً إلى مفعوله) ، والاسم ليس كذلك ، والفعل يسم محوريا فضلته وهذا لا يفعله الاسم ...إلخ ، فالجمع بين الاسم والفعل فى مصفوفة واحدة هو كالجمع بين النقيضين.

ولننظر فى المقولات المعجمية ، وخصوصاً الاسم والفعل والصفة نعتقد أن الاسم والفعل هما أساسا المقولة على المستوى المعجمى ، وهذه المقولة هى تحقيق اعتيادى نحوى للمقولتين المنطقيتين (الموضوع والمحمول) على التوالى ، وهناك كثير من اللغات ليس فيها صفات (ولا حروف) ، ولكننا لا نعرف لغات لا تفرق بين الفعل والاسم[١٤٦] . وأما الصفة فهى مقولة معجمية (فى بعض اللغات) ولكنها لا تلعب الدور الأساسى فى المقولة ، فالصفات طبقة فرعية من الحمول تم ضمها أو عزلها (فى بعض اللغات مثل الإنجليزية أو الفرنسية) أو اشتقاقها من الأفعال (فى بعض اللغات مثل العربية) ، وأساس هذا الاقتطاع جهى الأساس وليس اقتطاعاً محورياً أو إعرابياً ، أو ما إلى ذلك . ولذلك فإن وضع الصفة يتردد بين وضع الاسم ووضع الفعل ، ولكن الدقة العلمية تقتضى أن نعمق من هذا الفرق .

ولننظر فى المقولات الوظيفية أو الصرفية ، فهذه المقولات هى إسقاطات خارجية للمقولات المعجمية وهى التى تحدد عدداً من

---

[١٤٦] بصدد عدم وجود الصفات فى عدد من اللغات أو وجود عدد محدود جداً منها.

انظر : **R.M. W. Dixon, Where Have All the Adjectives Gone? and other Essays in Semantics and Syntax, Mouton, Publishers, Amsterdam, 1970 .**

خصائصها النحوية ، ونعتقد أن هذه المقولات تسهم في تحديد المقولة التركيبية . ومن هذه الناحية أيضا نعتقد أن نظرية تشومسكي قاصرة لأنها لم تنظر إلى الخصائص الداخلية والخارجية للمقولة في الوقت نفسه ، فعندما نذكر الفعل ، مثلاً فهو ليس مقولة لها الخصائص نفسها في كل التراكيب ، فالفعل المتصرف هو مركب فعلي في أسفل الشجرة ومركب زمني في أعلاها ، ومركب تطابقي وجهي ووجهي ، ونفي ، ....إلخ .

والمصدر قد يكون مركباً فعلياً في أسفل الشجرة ولكنه مركب حدى في أعلاها ، ...إلخ ، والاسم قد يبنى في المعجم وقد يبنى في مستويات مختلفة من التركيب ، والشئ نفسه يمكن أن يقال عن الصفة . ولعل هذه الملاحظات تبين بوضوح أن ليس هناك نظرية مقنعة للمقولات التركيبية ، بل إن نظرية المقولات المبنية على السمات المقولية على غرار ما قدمه تشومسكي ليست صالحة .

يقسم الرازى علامات الاسم إلى لفظية ومعنوية معتمداً بذلك على الظواهر الشكلية والمعاني الوظيفية للاسم ، وأوضح أن العلامات الشكلية إما أن تكون في أول الاسم كحرف التعريف ، وحرف الجر أو في حشوه كياء التصغير ، وحرف التكسير أو في آخره كحرف التثنية والجمع ، أما المعاني الوظيفية التي سماها علامات معنوية فهي كون الاسم موصوفاً ، وصفة وفاعلاً ، ومفعولاً ، ومضافاً ، ومخبراً عنه ومستحقاً للإعراب بأصل الوضع[١٤٧] .

---

[١٤٧] انظر : الرازى : التفسير الكبير (تفسير الرازى) ، المطبعة العامرة ج١ ص٢٠ ، ط١ ، ١٣٠٨هـ .

والذى يبدو أن الرازى أضاف إلى علامات الاسم الشكلية التى تناولها النحاة ما يفيد بأن قبول بعض الكلمات لظاهرة التصغير والتكسير عند الجمع يعد أيضا من العلامات الشكلية التى تدل على اسمية الكلمة .

وتقوم التوزيعية على فكرة الإبدال والإحلال Substituation حيث تستبدل وحدة لغوية محل وحدة لغوية أخرى فى بيئة لغوية أكبر مثل فونيم فى كلمة أو كلمة فى جملة[١٤٨] ؛ مثال ذلك استبدال الفونيم (ق) فى كلمة "قام" بفونيم النون (ن) فى كلمة "نام"، وإحلال كلمة (رجل) محل كلمة (فرس) فى جملة مثل : رأيت فرساً . ومعنى هذا أن الفونيمين (ق ، ن) ينتميان إلى فئة لغوية واحدة وهى الفونيم ، ومثل ذلك أيضا تنتمى كلمتا (رجل ، وفرس) إلى فئة الأسماء .

وتحاول التوزيعية بهذا الأسلوب الخلاص من التعريفات التقليدية التى اعتمدت فى تحديد أقسام الكلام على المعيار الدلالى أو الفلسفى أو العقلي كأن نقول إن الاسم هو الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترنة بالزمان وإن اقترنت بزمان فهى الفعل ، وإن لم تدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها فهى الحرف[١٤٩] .

وواضح أن هذه الحدود أو التعريفات لأقسام الكلام فى العربية ما هى إلا تعريفات عقلية ، فهناك لا ينطبق عليها تعريف الاسم ولكنها تعامل معاملة الاسم مثل : كيف وأين وعند وحيث ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة ، والضمائر ، وهناك أيضاً كلمات لا ينطبق عليها

---

(١٤٨) انظر :

Hartmann and Stork, Dictionary of Lang, and Linguguistics, London, 1972 .

(١٤٩) انظر : شرح ابن عقيل على الألفية : تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ج١ ، ص١٥ ، مصر ، مطبعة السعادة ، ط٥ ، ١٩٤٧م .

تعريف الفعل ، ولكنها تعامل معاملة الفعل مثل : اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر ، وغير ذلك ، وكذلك الحرف الذى اختلف النحاة فى تعريفه ومن ثم فيما يدخل تحت هذا المصطلح ، وما لا يدخل .

ومع ذلك فإننا نجد أن المبدأ التوزيعى متحقق فى صنيع علماء اللغة العربية القدماء ، وفى تحديد أقسام الكلام ، فأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والضمائر ألحقت بالاسماء لأنها تحل محلها وتوزع فى المواضع التى تظهر فيها الأسماء . كما نجد هذا المبدأ متحققاً بصورة أخرى عن طريق التوزيع المتلازم بعناصر لغوية معينة ، وهو ما أجمله ابن مالك فى ألفيته حين قال :

بالجر والتنوين والندا وأل   ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلى   ونون أقبلن فعل ينجلى

سواهما الحرف كهل وفى ولم   فعل مضارع يلى لم كيشم

وماضى الأفعال بالتامز وسم   بالنون فعل الأمر إن أمر فُهِم[١٥٠] .

حيث نجد أن النحاة قد لاحظوا نوعاً من التلازم فى التوزيع وحلول بعض الأدوات قبل الأسماء مثل حروف الجر وأدوات النداء ، ودخول الألف واللام وهى قرائن لفظية ؛ والإسناد وهو قرينة معنوية لتدل على أن كل ما يقبل ذلك يصح انتماؤه إلى فصيلة الأسماء ومثل ذلك أيضا فى الحروف والأفعال وكل هذه قيم توزيعية واضحة[١٥١] .

ولحل قضية الشبه فى النحو العربى التى تحدث فى كثير من أبواب النحو والتى نشأت بطبيعة الحال عن سلوك مكونات اللغة نفسها أكثر

---

(١٥٠) انظر : ابن مالك (محمد بن عبدالله) ، متن الألفية ، ص٩ ـ ١٠ القاهرة ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، ١٩٤٠م .

(١٥١) انظر : د / حلمى خليل : مقدمة لدراسة علم اللغة ص٩٢ - ٩٤ .

من مسلك فى الاستعمال ، لابد لها من الاعتماد على المخالفة التـى هـى مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافيـة بجعلهـا قرائـن معنويـة علـى الإعرابـات المختلفـة ، إذ يجعـل النحــاة الاســم المنصــوب علــى الاختصاص مفعولاً لفعل محذوف تقديـره (أخـص) أو (أعنـى) ومـع أن تقدير (أخص) منسجم مع اعتبار الاسم المختص من قبيل ما يدخل تحت عنوان (التخصيص) .

إن القيمة الخلافية المراعاة فى نصب هـذا الاسم هـى المقابلـة بينـه وبين الخبر الواقع بعد مبتدأ مشابه لما قبل الاسم المنصوب هنا ، وانظر إلى الجملة الآتية ؟

نحن العربُ نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

نحن العربَ نكرم الضيف ونغيث الملهوف .

(فالعربُ) فى الجملة الأولى خبر وما بعده مستأنف ، و(العربَ) فـى الجملة الثانية مختص وما بعده خبر ، ولو اتحـد المعنـى لا تحـد المبنـى فأصبحت الحركـة واحدة فيهما ، ولكن إرادة (المخالفـة) بينهمـا كـانت قرينـة معنويـة تتضـافر مـع اختـلاف الحركـة لبيـان أن هـذا خـبر وهـذا مختص .

وقرينة المخالفة يمكن استخدامها فى عدد من أبواب النحو ، فتكـون مثلا هى التفسير لما يرد من تعدد حركـة المضـارع فـى نحـو (لا تـأكل السمك وتشرب اللبن) ، وكذلـك حركـة المستثنى المنقطـع فـى (مـا قـام القـوم إلا حمـاراً) ، ونصـب الاسم بعد(مـا أفعل) فـي التعجـب ، وبعـد الصفة المشبهة ، وكذلك المنصوبات التي يتغير المعنى برفعها فى نحـو (وعد الله حقاً) وسقياً لك و (رعيا) (ورأسك والسيف) و (البدار البـدار) ، (وندلا زريق المال) ... إلخ ، وكذلك نصـب تمييـز (كـم) الاسـتفهامية

وعدم الاستثناء أو العطف بـ(لا) بعدها فى مقابل ما يرد من ذلك مع (كم) الخبرية .

ويقول الفراء فى معانى القرآن عند إعراب هذا زيد أسداً منصوب لعدم وجود رافع .

إن المخالفة من قبيل القيم الخلافية والمخالفة قرينة معنوية فقط ، ولكن القيم الخلافية أعم من أن تكون معنوية فقط ، فكما نلاحظ القيم الخلافية بين المعنى والمعنى نلاحظها كذلك بين المبنى والمبنى وحين تكون بين المعنى والمعنى تصبح قرينة لفظية لأن المبنى يتحقق بالعلامة والعلامة لفظ[١٥٢] .

إن سيبويه فى باب التمييز كان كثيراً ما يعقد الشبه بين 'عشرين' وأمثلة أخرى من تراكيب التمييز .

والواقع أن 'عشرين' التى ينصب الاسم بعدها على التمييز ما هى إلا مثال واحد من أمثلة كثيرة قدمها النحويون لبسط فكرة ما سموه 'بتمام الاسم' .

والاسم يتم بأربعة أشياء ، إما بنون الجمع كعشرين أو بالتنوين الظاهر كما فى "رطل زيتاً" أو المقدر كما فى "خمسة عشر" ، "كم" ، وإما بنون التثنية كما فى 'منوان سمنا' ، وإما بالإضافة كما فى نحو 'مثلها" ، فمعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها ، والاسم مستحيل إضافته مع التنوين ونونى التثنية والجمع ، ومع الإضافة ؛ لأن المضاف لا يضاف ثانية ، فإذا تم الاسم بهذه الأشياء شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما أن المفعول حقه أن يكون بعد

---

(١٥٢) انظر : تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص٢٠٠ ـ ٢٠١ .

تمام الكلام ، فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملاً لمشابهته الفعل التام بفاعله ، وهذه الأشياء التى تم بها الاسم إنما قامت مقام الفاعل الذى به يتم الكلام لكونها فى آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل ، ألا ترى أن لام التعريف وإن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها ولا ينتصب التمييز عنده ، فلا يقال : 'عندى الراقود خلا' [١٥٣] .

وهذا حديث يذكرنا بالمعانى الثلاثة التى ذكرها النحويون لتصوير العلاقة بين عناصر التركيب : معانى الفاعلية ، والمفعولية ، والإضافة.

والأسماء التى قالوا إنها تامة ، لا تضاف إلى ما بعدها للأسباب التى ذكروها ، كما أن هذه الأسماء المذكورة بعدها لا يتوفر فيها معنى الفاعلية فلم يبق لها إلا أن تنصب على معنى المفعولية . والمفعولية هنا تعنى أن ما قبلها تام كما يتم الكلام قبل المفعول بالفعل والفاعل وكما ينصب المفعول تنصب هذه الأسماء .

فنصب التمييز بعد الأسماء التامة بأشياء فى آخرها (النون ، التنوين ، الإضافة) بديل للبحر ، حيث تتعذر الإضافة ، فكأنه شبيه بما ينصب على نزع الخافض ، وإن كان الخافض هنا لم يُنوع بل تعذر وجوده وهو "الإضافة" .

ولعل ما يؤيد التفسير السابق أنه إذا زال سبب من أسباب تمام الاسم (التنوين - مثلا) فإن التمييز يجر بالإضافة ، فالتمييز - إذن - فى بعض التراكيب يجر إن أمكن جره ، وينصب إن تعذر الجر .

ويبدو أن فكرة "تمام الاسم" غير جامعة ؛ فقد ذكر الرضى أنه قد يكون الاسم فى نفسه تاماً لا بشئ آخر فلا تجوز إضافته ، فينتصب

---

[١٥٣] انظر : الرضى : شرح الكافية ، ج١ ، ص٢١٨ .

عنه التمييز ، وذلك فى شيئين أحدهما : الضمير وهو الأكثر وذلك فى الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم ، كمواضع التعجب نحو :

يا له رجلا ، يا لها قصة ، يا لك ليلا ، ويا لها خطة ، ما أحسنها فعلة ، لله دره ، رجلا جاءنى ، ويحه رجلا لقيته ، نعم رجلا ، ساء مثلا ، ومنه ربه رجلا لقيته .

وثانيهما : اسم الإشارة كقوله تعالى : "ماذا أراد الله بهذا مثلا"[١٥٤] .

فيمن قال إنه تمييز لا حال ، وكذا قولهم : حبذا زيد رجلا[١٥٥] ، والتمييز فى الأمثلة السابقة يجوز نصبه وجره بـ(من) .

ودافع ابن الأنبارى عن التقسيم الثلاثى للكلمة ظهر ذلك واضحاً من قوله : "فإن قيل لِمَ قلتم إن أقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها ؟ فقيل لأنا وجدنا هذه الأقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يخطر بالبال ، ويتوهم فى الخيال ....إلخ[١٥٦] .

وابن الانبارى فى موقفه هذا قد ارتضى لنفسه تقليد شيوخه ولذلك لم يعمد إلى حد الاسم وكأنه أحس بما يخلق له التحديد من اعتراضات جوبه بها أسلافه فاكتفى بما يتميز به الاسم من علامات ، فقال : "فإن قيل ما علامات الاسم ؟ قيل علامات الاسم كثيرة فمنها : الألف واللام مثل ، الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجل وغلام ومنها حروف الجر نحو من زيد وإلى عمرو ، ومنها التثنية نحو : الزيدان والعمران

---

[١٥٤] سورة البقرة الآية ٢٦ .

[١٥٥] انظر : الرضى : المرجع السابق ج١ ، ص٢١٨ ، ٢١٩ .

[١٥٦] انظر : ابن الأنبارى : أسرار العربية ص٣ ، تحقيق محمد بهجة العطار ، دمشق ، ١٩٥٧ .

، ومنها الترخيم ، نحو : "ونادوا يا مالك ليقض علينا ربك"(١٥٧) ، ومنها التصغير نحو : زُبَيْد ، وعُميْر ، فى تصغير زيد ، وعمرو ، ومنها الوصف نحو : زيد العاقل ، ومنها أن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، نحو ضرب زيد عمراً ، ومنها أن يكون مضافاً إليه نحو : غلام زيد ، وثوب خز ، ومنها أن يكون مخبراً عنه فهذه معظم علامات الاسم(١٥٨).

فقد اعتمد ابن الأنبارى فى تحديد الاسم على بيان علاماته الشكلية وبعض من معانيه الوظيفية ، أنه قد جمع ما قاله أكثر من نحوى واحد ممن سبقه من النحاة فى علامات الاسم وخصائصه ، غير أن ابن الأنبارى حدد الاسم فى مجال آخر بأنه ما يخبر به ويخبر عنه(١٥٩) ، معتمداً على إدراك دوره الوظيفى فى الكلام .

إذا كان النحاة قد اختلفوا كثيراً فى وضع مفهوم محدد للاسم واختلفوا في وضع علامات واضحة له تميزه عن غيره من أقسام الكلم حتى زادت على الثلاثين علامة ، فيبدو أن اختلافهم فى تحديد الفعل وبيان علاماته كان أقل من ذلك بكثير ، فالفعل عند سيبويه ما أخذ من لفظ أحداث الأسماء وقسمه إلى ثلاثة أقسام : الماضى والمضارع والأمر ، مؤكداً وظائفه الصرفية التى يمتاز بها وهى دلالته على الحدث المقترن بزمن ماض أو حاضر أو مستقبل(١٦٠) .

وأيد الكوفيون الزجاجى بوجود فعل للحال سماه الفعل الدائم وهو صيغة (فاعل) إذا استعملت مع ضمائمها فى الكلام ، ولعلهم قالوا :

---

(١٥٧) سورة الزخرف ، الآية ٧٧ .

(١٥٨) انظر : المصدر السابق ، ص١٠ ، ١١ .

(١٥٩) المصدر السابق ، ص٤ .

(١٦٠) انظر : سيبويه : الكتاب ج١ ، ص٢ .

بذلك لما لمحوا في هذه الصيغة من دور وظيفي يشبه دور الفعل وهذه الصيغة ، تختلف عن الفعل شكلاً ووظيفة ، فالفعل معناه الحدث والزمن ، وهذه الصيغة معناها الموصوف بالحدث والزمن فى الفعل هو وظيفته الصرفية وهو زمن صيغى فى حين الزمن في صيغة (فاعل) زمن نحوى يستفاد من السياق وتحدده القرائن القولية والسياقية ، هذا على مستوى الوظيفة أما على مستوى الشكل فإن هذه الصيغة لا تقبل علامة شكلية واحدة من علامات الفعل ، وما ذُكر عن صيغة (فاعل) ينطبق تماماً على اسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل[١٦١] .

ولما كانت الصورة الإعرابية تتضمن علامات الإعراب حركة أو حرفاً أو حذفاً فإن الأفعال من بين أقسام الكلم تنفرد بعلامات الحذف ، فهناك جزم الفعل المضارع الناقص بعلامة حذف حرف العلة ، وهناك نصب المضارع وجزمه بعلامة حذف النون إذا كان من الأفعال الخمسة ، وهناك أيضا بناء فعل الأمر بعلامة حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر ، وبناؤه بعلامة حذف إذا كان من الأفعال الخمسة ، أما حذف النون من مثنى الإسم والصفة ومن جمعهما السالم فى حالة الإضافة فلا يعد علامة إعرابية ، بل علامة على سلب ما يقابل التنوين فى المفرد .

وقد أورد الدكتور أنيس الأسس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلم بعد أن عرض نقده للنحاة فى تقسيم الكلام فذكر أن المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ فى الكلام هى الأسس الثلاثة التى يجب ألا تغيب عن الأذهان حين نحاول التفرقة بين أقسام الكلم ، وأن نقيس بها مجتمعة أقسام الكلم فى الفصائل المشهورة على الأقل ، ثم قال : 'ولا

---

[١٦١] انظر : مصطفى فاضل الساقى : أقسام الكلام العربى ، ص٧٢ .

يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نعد بعض الأوصاف مثل (قاتل ، وسامع ، ومذيع) أسماءً وأفعالاً في وقت واحد ، كذلك قد يحملنا هذا على عدّ المصدر اسماً وفعلاً في وقت واحد ، انظر مثلاً إلى قوله تعالى "لا هن حِلّ لهم ولا هم يحلون لهن"[١٦٢] نجد أن في الآية الكريمة وصفاً وفعلاً ومعناهما واحد بل ووظيفتهما في الكلام متحدة ، إذ يقوم كل منهما بعملية الإسناد ، ولكن الصيغة مختلفة لكل منهما ولذا نفرق بين الكلمتين : جاعلين إحداهما تنتمي إلى نوع معين من أجزاء الكلام ، والأخرى تنتمي إلى نوع آخر .

ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن أحمد ، ويثرب ، ويزيد ، وأخضر ...إلخ ، بل حتى وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل ، فقد نجد اسماً مستعملاً في كلام ما استعمال المسند مثل (النخيل نبات) ، ففي هذه الجملة استعملت كلمة (نبات) مسنداً ، أي كما تستعمل الأفعال والأوصاف ، فإذا روعيت تلك الأسس الثلاثة معاً ، أمكن إلى حد كبير التمييز بين أجزاء الكلام"[١٦٣] .

(٦) تبويب وفقاً للتحليل :

وقد أورد الدكتور تمام أسساً رأى أنه يمكن أن ينبني عليها تقسيم الكلمات ، وشرح تطبيق كل منها على التقسيم ؛ فالشكل الإملائي ، والتوزيع الصرفي ، والأسس السياقية ، ومعنى الوظيفة والوظيفة

---

[١٦٢] سورة الممتحنة الآية ١٠ .

[١٦٣] انظر : د/ إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة ، ص١٩٥ ـ ١٩٦ .

الاجتماعية ، أسس صالحة لأن تكون منطلقاً لتقسيم الكلمات في اللغة العربية وتوضيح حقيقتها(١٦٤) .

غير أن الدكتور تمام ذكر أسساً عديدة في مجال آخر فألقى على بعض الأسس التي تناولها في كتابه (مناهج البحث في اللغة) الضوء ، وأضاف أسساً أخرى استند عليها في عملية التقسيم الجديد منطلقاً في ذلك مما جاء به النحاة ، فقال : "ولقد قسم النحاة الكلم إلى ثلاثة أقسام ، يقول ابن مالك : واسم وفعل ثم حرف الكلم ثم حاولوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوه على مراعاة اعتباري الشكل والوظيفة ، أو بعبارة أخرى : المبني والمعنى ، إذ ينشئون على هذين الأساسين قيماً خلافية ، يفرقون بها بين كل قسم وقسم آخر من الكلم ، كما يفعل اللغويون المحدثون في يومنا هذا حين يجرون مثل هذا التقسيم للكلم في لغة ما ، ويتضح نظرهم إلى المبني والمعنى في تقسيمهم للكلم من قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وألْ ومسند للاسم تمييز حصل

بتا فعلت وأتت ويا افعلى ونون أقبلنّ فعلٌ ينجلى

سواهما الحرف كهل وفي لم .. ..

كما يتضح أيضا في قول النحاة الآخرين : الاسم ما دل على مسمى والفعل ما دل على حدث وزمن ، والحرف ما ليس كذلك . ومن الواضح أن أبيات ابن مالك فرقت بين أقسام الكلم تفريقاً من حيث المبنى ، وأن موقف النحاة الآخرين قد فرق بين هذه الأقسام تفريقاً من حيث المعنى ، وأن التفريق على أساس من المبنى فقط ، أو المعنى فقط ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين

---

(١٦٤) انظر : تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، ص١٩٦ .

أقسام الكلم ، فأمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من الاعتبارين مجتمعين فيبنى على طائفة من المبانى ومعها (جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها) طائفة أخرى من المعانى[١٦٥] وهذا ما سنعرض له مفصلاً فى الفصلين التاليين عند دراسة علاقة المعنى بالمبنى وعلاقة المعنى بالتحليل النحوى .

أما التحليل النحوى أو كما يسميه تمام حسان فى كتابه مناهج البحث فى اللغة (منهج النحو) ، فهو عنده كما هو عند البنيويين عبارة عن دراسة العلاقات بين الكلمات داخل الجملة وتحليلها ، أو كما يقول دراسة العلاقات بين الأبواب التى يسعى وراءها عالم النحو ، وهو يحلل ويدرس هذه العلاقات على أساس شكلى خالص مقتفياً فى ذلك أثر مدرسة بلومفليد ومستبعداً المعنى من التحليل النحوى ، ولذلك كان مفهوم النحو عنده هو دراسة الجمل التامة من ناحية العلاقات الأفقية فى مقابل الصرف الذى يدرس العلاقات الرأسية أو الجدولية كما يقول[١٦٦].

إن مفهوم النحو عنده هو عبارة عن تحليل لبنية الجملة يقوم على تصنيف عناصرها تصنيفا شكلياً وظيفياً عن ما يسميه المعنى النفسى أو المعنى الذى تتحدث عنه نظرية المعرفة ، لأننا نباعد كما يقول بين الفلسفة والدراسات اللغوية ، إذ نريد أن نجعل المعلومات اللغوية كلها "براجماتية" تتبنى على الاستقراء بالحس لا بالحدس والتخمين[١٦٧] .

وبناءً على هذه النظرة يبدأ فى تصنيف أقسام الكلام تصنيفاً شكلياً تبعاً لشكلها الإملائى أو الصرفى أو المعنى الوظيفى ، ثم يضيف معياراً

---

[١٦٥] تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص٨٧ ز

[١٦٦] انظر : تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ، ص٢٢٨ ، ٢٢٩ .

[١٦٧] انظر : المرجع السابق ص٢٢٩ .

آخر هو الوظيفة الاجتماعية وينتهى بناءً على هذه المعايير إلى أن أقسام الكلام فى اللغة العربية أربعة لا ثلاثة كما قرر النحاة القدماء وهى : الاسم ، والفعل ، والضمير ، والأداة ؛ ثم يعتمد على فكرة الفصائل النحوية فى دراسة العلاقات داخل الجملة من حيث علاقة الفعل بالفاعل والمبتدأ بالخبر ويربط بين هذه الفصائل النحوية مثل الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والزمن وبين ما يسميه التعليق السياقى أو الربط السياقى لأن هذه الفصائل تمثل عنده علاقات بين أجزاء الجملة .

والدراسات اللغوية الحديثة تجمع بين علم النظم أو علم التراكيب وعلم الصيغ الصرفية تحت باب واحد هو باب النحو : فأما علم النظم أو التراكيب فهو "يعنى أول كل شئ بترتيب الكلمات فى جمل أى أنه يدرس الطرق التى تتألف بها الجمل من الكلمات"[١٦٨] . ويهتم هذا العلم أيضا بأشياء أخرى لا تقل أهمية عن تركيب الكلمات وتأليفها فى جمل ، من هذه الأشياء البحث فى قوانين المطابقة أو عدم المطابقة من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) ومن حيث النوع (التأنيث والتذكير) مثلا . ومن وظيفة علم التراكيب كذلك البحث فى الإعراب وقوانينه[١٦٩] .

والشق الثانى من علم النحو وهو علم الصيغ وهو ما يعرف فى الأوساط اللغوية بعامة بعلم الصرف[١٧٠] ، ويقوم بدارسة الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية[١٧١] .

---

[١٦٨] انظر : محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، ص٢٤٥ دار المعارف ، مصر ١٩٦٢م .

[١٦٩] انظر : د/ كمال بشر : دراسات فى علم اللغة (القسم الأول) ص٢٩ .

[١٧٠] انظر : المرجع السابق : ص٢٨ .

التى يترتب منها الكلام أو الجمل ، فهذا الشق الثانى (الوحدات الصرفية والصيغ اللغوية) أساس الشق الأول علم التراكيب ومكوناته ؛ وتؤكد الدراسات اللغوية الحديثة أن "علم التراكيب هو أشبه ما يكون ببناء كبير ، مادته الوحدات الصرفية أو ما تسمى المورفيمات"[١٧٢] .

ومن هذين الفرعين معاً تنتج الفصائل النحوية كفصيلة العدد : المفرد والمثنى والجمع ، وفصيلة الجنس : المذكر والمؤنث ، وفصيلة التعريف والتنكير : النكرة وأنواع المعارف وهى الضمير والعلم وأسماء الإشارة والموصولة ، والمعرف بأل ، وفصيلة الزمن : كماضى الفعل ومضارعه وظرف الزمان ، وفصيلة الاشتقاق : كاسم الفاعل ، والمفعول ، واسم الزمان ، والمكان ، واسم الآلة ، وأفعل التفضيل ، واسم المرة ، واسم الهيئة ، والصفة المشبهة ، وصيغ المبالغة ، وفصيلة التوابع كالصفة والعطف والبدل والتوكيد ، وفصيلة المعانى الوظيفية كالفاعلية والمفعولية والإضافة والاستثناء والتمييز ، ففى قولنا (نجح المجتهد) نجد أن كلمة (المجتهد) لها معنى وظيفى وهى الفاعلية بغض النظر عن معناها المعجمى وهون مَنْ تَعِبَ وكَدّ .

تقرر أن الجملة هى الكلام الذى يحسن السكوت عليه أو تلك التى تتألف من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل أو تلك التى تؤدى معنى تاماً .

فمثل هذا التعريف للجملة يعتمد على مصطلحات لغوية يجب أن تكون محددة سلفاً مثل الكلمة ، المبتدأ الخبر ، الفاعل ، الفعل ، يضاف إلى ذلك أن تعريف الجملة يستخدم فى الواقع نوعين من المعايير :

---

[١٧١] انظر : د/ عبده الراجحى : فقه اللغة فى الكتب العربية ، ص٢٠ ، بيروت ، ١٩٧٢م .

[١٧٢] انظر : كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، ص٣٠ .

المعيار الأول لغوى ، أى لـه علاقـة باللغـة مباشـرة أو يعتمـد علـى اللغة نفسها مثل مصطلحات الكلمة ، المبتدأ ، الخبر ، ....إلخ .

المعيار الثانى وهو القول "بالمعنى التـام" أو "الـذى يحسن السـكوت عليه" وهو معيار يعتمد على المنطق والعقل أى علـى شـئ من خـارج اللغة ، لأن المعنى بالمفهوم العام مـا هـو إلا العلاقـة بين اللغـة والعـالم الخارجى ، فإننا إذا سألنا أنفسنا : إذا كانت الجملـة تـؤدى معنـى تامـاً ، فما المعنى التام ؟ وسنجد أننا غالباً ما سنجيب على هذا السؤال بقولنا : المعنى التام هو ذلك المعنى الذى يمكن أن نؤديه بجملة .

فالنحـاة منـذ سيبـويه يتفقـون علـى تقسـيم أجـزاء الكــلام (Parts of Speech) إلى ثلاثة أقسام "الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنـى ليـس باسـم ولا فعل فالاسم رجل وفرس وحائط ، وأما الفعل فأمثلته أخذت من لفـظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقـع ومـا هـو كـائن لـم ينقطـع ... والأحداث نحو الضرب والقتل ، وأما مـا جـاء لمعنـى وليـس باسم ولا فعل فنحو : ثم وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحوها"[١٧٣].

وعلى الرغم من أن سيبويه آثر التمثيل دون التعريـف إلا أننـا نجـد نحوياً مثل ابن مالك يحدد أجزاء الكلام باسـتعمال معـايير لغويـة شـكلية وتوزيعية أى لا علاقة لها بالمعنى[١٧٤] .

فالاسم عنده هو ذلك العنصر اللغوى الذى يجر بحرف الجر وينـون وتسبقه (أل) التعريف ويقع مسـنداً إليـه كمـا يقـع منـادى ، وجميـع هـذه المعايير معايير صـرفية ونحوية أى معـايير لغويـة تتعلـق بشـكل الكلمـة وما يمكن أن يطرأ عليها من تغيرات تتعلق بوظيفتها فى الجملة ، بينمـا

---

[١٧٣] انظر : سيبويه : الكتاب ج١ ، ص١٢ .

[١٧٤] ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله) شرح ألفية ابن مالك ، ج١ ، ص١٦ .

نجد ابن عقيل وهو شارح الألفية يتخذ من المعنى أو الدلالة معياراً لتحديد أجزاء الكلام يقول : "الكلم اسم جنس واحده كلمة وهى إما اسم وإما فعل وإما حرف ، لأنها إن دلت على معنى فى نفسها غير مقترنة بزمان فهى الاسم وإن اقترنت بزمان فهى الفعل وإن لم تدل على معنى فى نفسها بل فى غيرها فهى الحرف"[١٧٥] ، ونريد أن نلفت النظر إلى تعدد المعايير التي يمكن أن تستعمل فى الدراسة النحوية .

وهناك من علماء اللغة العرب فى العصر الحديث من استعمل كلا النوعين من المعايير فى تحديد أجزاء الكلام فى اللغة العربية فتوصل إلى وضعها فى سبعة أقسام بدلاً من الأجزاء الثلاثة التقليدية[١٧٦] .

والمنهج الذى ينبغى نهجه فى الدراسة النحوية التركيبية المنهج المزدوج المنهج الذى يصف التركيب من الخارج بغية تحديد إطاره ثم يعرج بعد هذا إلى ما فى داخل الإطار بغية رسم العلاقات وتحديد النسب . وأفق المحلل أثناء ممارسته المهمة الثانية ينبغى أن يكون رحباً فيسع التراكيب التى تعترى مفرداتها تحورات إعرابية مع محافظتها على نسبة ما بينها ، وهذا ما فعله سيبويه حين ألحق المرفوع بعد "كان" بالمرفوع "الفاعل" بعد "ضرب" ـ مثلا ـ لكنه فى الوقت نفسه ألحقه "بالمنصوب" الأول بعد "ظن" ؛ فهو وإن بدا "شكلا" كالفاعل المرفوع ، إلا أنه "روحاً" كالمنصوب بعد ظن ، وما ذلك إلا لأنهما معاً : المرفوع بعد (كان) ، والمنصوب بعد ظنَّ مثل المبتدأ .

---

[١٧٥] المصدر السابق ، ج١ ، ص١٥ .

[١٧٦] انظر : تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص٨٦ ـ ١٣٢ ، وانظر : فاضل الساقى : أقسام الكلام العربى ، ص٣٣ وما بعدها ، ص٢١٤ وما بعدها .

وقد اتضح أن سيبويه كان يفكر ويوازن بين التراكيب فى ضوء السمات التركيبية للجمل الآتية :

جملة الفعل والفاعل .

جملة المبتدأ والخبر .

جملة كان .

جملة ظن .

وجملة (كان) من حيث الإطار والشكل مثل جملة الفاعل لكنها من حيث العلاقات والنسب مثل جملة (ظن) والاثنتان معاً ، مثل جملة المبتدأ والخبر .

الفصل الثالث

علاقة المعنى بالمبنى

الفصل الثالث

علاقة المعنى بالمبنى

(١) التغير الطارئ على المبنى :

لابد لكل مبنى محدد فى اللغة من معنى محدد يدل عليه يختص به دون سائر المبانى اللغوية ، ولكننا بالممارسة نجد مبانى تتداخل معانيها مع معانى غيرها من المبانى أى يحدث هناك قدر من الاشتراك فى الدلالة ، وقد تتحد مع ذلك المادة اللغوية ويبدو أن ذلك راجع إلى زيادة المعانى فى الاستعمال عن عدد المبانى المحدودة فى نظام اللغة وذلك بطبيعة الحال راجع إلى تطور الحياة بما فيها من أسماء تدل على الإنسان وأجناسه وأعضائه وكذا الحيوان والطير والجمادات مما يستخدمه الإنسان فى حياته وقضاء حاجته .

فمثلا صيغة (فعل) حينما تتألف من حروف بعينها وحركات تدل على معنى معين ولكن ليست هذه هى الصيغة الوحيدة المستعملة فى اللغة ، كما أننى لا أستطيع أن أزعم أنها أصل الصيغ المستعملة فى اللغة لكنه افتراض تقعيدى من افتراضات النحاة والصرفيين واللغويين لتقريب الفكرة ، لكن الذى لاشك فيه أن هناك زوائد سواء أوردت فى بداية الصيغة أم فى وسطها أم فى نهايتها فإنها تفيد استعمالاً جديداً والشائع أن هذه الزيادة فى المبنى تقابلها زيادة فى المعنى .

ولا يلزم فى كل مجرد أن يستعمل له مزيد ولا فى كل مزيد أن يستعمل له مجرد ولا فيما استعمل فيه بعض المزيدات أن يستعمل فيه البعض الآخر بل المدار فى كل ذلك على الاستعمال ؛ وعلى هذا فإننا لا نستطيع أن نزيد أى مبنى ليتخلق لنا معنى جديد أو يزيد المعنى الجديد عن معنى الصيغة الأصلية بهذا الحرف الزائد أو الحركة ،

فصيغة (أفعل) تزيد عن صيغة (فعل) بمقدار الهمزة وهذه زيادة في مبنى الصيغة طرأت عليها لا لتؤدي معنى جديداً فحسب بل لتؤدي عملاً نحوياً إضافياً ، ومن هنا تتخلق إضافة وهى أن زيادة المبنى لا تؤدى إلى تكوين معنى جديد فحسب بل لتؤدى عملاً نحوياً إضافياً . (إذن زيادة المبنى هى زيادة فى العمل النحوى أى زيادة فى قوة الفعل وقدرته على نصب عدد أكبر من المفاعيل ؛ فمن معانى صيغة (أفعل) التعدية وهى تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً كأقمت زيداً وأصل الصيغة والتركيب قام زيد ومثلها (أقرأته وأقعدته) الأصل قرأ زيد وقعد ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مقاماً مقعداً مقرءاً ، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد ، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنين وإذا كان متعدياً لاثنين صار متعدياً لثلاثة ومن ذلك : رأى وعلم زيد بكراً قائماً تقول : أريت أو أعلمت زيداً بكراً قائماً ، والمدار فى زيادة العمل النحوى لا يقوم على زيادة المبنى فحسب ، بل إن للمعنى دور هام وأساسى فى ذلك ، فالفعل رأى بمعنى شاهد ينصب مفعولاً واحداً مثل (رأى زيد القمر) أى شاهده وعندما يتحول معنى الفعل . رأى من البصرية إلى المنامية القلبية فإنه ينصب مفعولين مثل قوله تعالى (إنى أرانى أعصر خمراً) [١٧٧] ، وعندما يزيد مبنى الفعل بمقدار الهمزة فإنه يتعدى لثلاثة مفاعيل كما أسلفنا ، وهذا اللون من التعدى يكون فى حدود ضيقة لا تتجاوز الفعلين المذكورين سابقاً .

وعند زيادة الألف بين الفاء والعين بحيث تصبح الصيغة (فاعل) فإن دلالات جديدة تطرأ على الصيغة وفقاً للمادة اللغوية التى تملأ الصيغة ، كما أن العمل النحوى يتغير ، وتستعمل هذه الصيغة فى معنى

---

[١٧٧] سورة يوسف الآية ٣٦

التشارك وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً فيقابله الآخر بمثله ، وحينئذ ينسب للبادئ نسبة الفاعلية وللمقابل نسبة المفعولية وهذا جزء من فكر النحاة العرب وفقاً لترتيب الجملة الفعلية حيث تكون الصدارة للعامل النحوى وهو الفعل ، يليه الفاعل الذى أعمل فيه الرفع ثم يليه فى الترتيب المفعول الذى أعمل فيه النصب ولأنه فضلة بينما عُدَّ الفاعل عمدة أى ركناً أساسياً فى الجملة دون أن يكون للمعنى دور فى هذه الجملة حيث إن الاسم الأول والثانى قد اشتركا بدرجة واحدة فى إحداث الفعل فى الزمن نفسه الذى وقع فيه الفعل فإذا كان أصل الفعل لازما صار بهذه الصيغة متعدياً نحو ماشيته والأصل مشيت ومشى .

وعند زيادة ألف الوصل والتاء على الصيغة الأصلية تكون فى بعض الأحيان متعدية ، وفكرة التعدى هنا ليست مرتبطة بهذه الزيادة فهناك أفعال كثيرة على وزن (فعل) ومع ذلك فهى متعدية وهنا لا تعد الزيادة ذات أثر فى العمل النحوى ، ومن معانى هذه الصيغة الاجتهاد والطلب كاكتسب واكتتب أى اجتهد وطلب الكسب والكتابة .

وعند زيادة الصيغة بتاء فى أولها تضعيف العين تؤدى هذه الصيغة معنى (فعل) بتضعيف العين كنبهته فتنبه ، وكسّرته فتكسّر ، وهنا نلحظ أن الصيغة التى تحتوى على تاء زائدة تكون لازمة من حيث العمل النحوى بينما (فعّل) وهى تنقص عنها بمقدار التاء تكون مُتعدية ، وسنعرض عرضاً مفصلاً لمظاهر هذا الاستعمال .

ومن معانى هذه الصيغة أيضاً : الاتخاذ : كتوسد ثوبه اتخذه وسادة والتدريج كتجرّعت الماء وتحفظت العلم أى شربت الماء جرعة بعد أخرى وحفظت العلم مسألة بعد أخرى .

والاستعمال هو الأساس فى تحديد المعنى أو الوظيفة لبعض المواد اللغوية التى تشكل هذه الصيغة وتملأ حشوها ، فربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثى لعدم وروده كتكلّم وتصدّى لأن الثلاثى من هاتين الكلمتين يؤدى إلى دلالات أخرى كالجرح للأولى والعطش للثانية وهما معنيان يخالفان معنى تكلّم وتصدّى .

وصيغة (استفعل) بزيادة الألف والسين والتاء فى بداية الصيغة ومن معانيها الطلب حقيقة كاستغفرت الله أى طلبت مغفرته أو مجازاً كاستخرجت الذهب من المعنى وفيها زيادة فى الدلالة والعمل النحوى على الأصل الثلاثى ، ومن ذلك اعتقاد صفة الشئ كاستحسنت كذا واستصوبته أى اعتقدت حسنه وصوابه .

ولما كانت زيادة المبنى بأحرف وحركات في أول الصيغة ووسطها وآخرها تؤدى إلى زيادة في الدلالة والعمل النحوى تمكن مستخدم اللغة من القدرة على إبداء حاجاته ورغباته وتؤدى من ناحية أخرى إلى زيادة كفاءة اللغة وتنميتها بزيادة مفرداتها وقدرتها على الوفاء بمطالب البشر ومواكبة ما يطرأ على الكلام من شتى ألوان التطور ، ومن ذلك التحول فى هذه الصيغ بحيث تؤدى الصيغة الواحدة دلالة صيغة أو صيغ أخرى فيزيد بذلك عدد المعانى التى يؤديها المبنى الواحد وهو قدر من الاتساع اتسمت به العربية فى مراحل تطورها بالاستعمال ، وليس ضرورياً فى هذه الحالة أن تلتزم الصيغة بخصيصة التعدى أو اللزوم فى جميع الحالات فلكل استخدام وجهة من الاستعمال ، ومن ذلك صيغة (أفعل) التى تختلف فى مبناها عن صيغة (استفعل) ومع ذلك فيمكنها فى بعض الاستعمالات أن تؤدى معناها كأعظمته أى استعظمته

، ونلاحظ هنا توافقاً في العمل النحوى لكن ذلك العمل لم يزد بزيادة صيغة (استفعل) .

وقد لا تحدث بالضرورة زيادة فى المبنى ولكن يحدث تغيير فى ترتيب الأحرف المكونة للصيغة ومع ذلك تقوم بدلالتها ، ومن ذلك (فاعل) التى تقوم بوظيفة (أفعل) ، ومن ذلك أداء الصيغتين بمعنى الموالاة كواليت الصوم وتابعته بمعنى أوليت وأتبعت بعضه بعضاً ، وربما كانت بمعنى (فَاعَل) بمعنى (فعّل) المضعف للتكثير كضاعفت الشئ وضاعفته وبمعنى فعل كدافع ودفع وسافر وسفر وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته كيخادعون الله جعلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر وإظهار الإسلام ومجازاته لهم مخادعة .

وقد تشبه صيغة (افتعل) صيغة (فاعل) من حيث تركيب الجملة وقدر من الدلالة دون العمل النحوى ومن ذلك التشارك كاختصم زيد وعمرو واختلفا .

وتؤدى الصيغة نفسها دور الثلاثى المجرد من أى زيادة مع اختلاف فى مسألة التعدى واللزوم فى العمل النحوى مثل عدلته فاعتدل وجمعته فاجتمع ، كما تؤدى الصيغة دور الصيغة المضعفة مثل قربته فاقترب ، وصيغة (أفعل) كأنصفته فانتصف ، وفى بعض المواد اللغوية لا ترد إلا صيغة (افتعل) وذلك لأنه لم يستعمل غيرها من هذه المادة (كارتجل الخطبة) (واشتمل الثوب) فارتجلها أى قولها على البديهة ، واشتمل الثوب أى لبسه وإذا صيغت هاتان المادتان على أوزان أخرى ستختلف الدلالة ومن ثم الاستعمال .

وصيغة (تفاعل) تؤدى دلالة التشريك بين اثنين فأكثر فيكون كل منهما فاعلاً فى اللفظ مفعولاً فى المعنى بخلاف (فاعل) المتقدم ولذلك إذا كان (فاعَل) المتقدم متعدياً لاثنين صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد كجاذب زيد عمراً ثوباً وتجاذب زيد وعمرو ثوباً ، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً كخاصم زيد عمراً .

وتخاصم زيد وعمرو ، ومع ذلك فإن الصيغة تؤدى دور صيغة (فاعَل) فى بعض المواد اللغوية كباعدته فتباعد ، وتؤدى صيغة استفعل دلالة المصادفة كاستكرمت زيداً أو استبخلته أى صادفته كريماً أو بخيلاً ، كما تؤدى فى الوقت نفسه وظيفة صيغة (أفعل) كأجاب واستجاب ، كما تؤدى معنى المطاوعة مع تحول عمل الفعل من اللزوم إلى التعدى كأحكمته فاستحكم وأقمته فاستقام .

ولأن اللغة ليست دائماً فى حالة ثبات مادامت حركة الحياة دائرة لذا فقد يزيد مبنى الصيغة ومع ذلك يقل عملها النحوى فيصبح الفعل لازماً بيد أن معناه هو معنى فعل متعدى ومن ذلك أن صيغة (افتعل) تؤدى دلالة الإظهار كاعتذر واعتظم أى أظهر العذر والعظمة .

ومثلها صيغة (أفعل) بزيادة الهمزة على أصل المبنى ، وفى بعض المواد اللغوية تؤدى الصيغة دور صيغة (فعّل) بزيادة التضعيف ومع ذلك تكون صيغة (أفعل) لازمة و (فعّل) متعدية بالرغم من الزيادة فى مبنى الصيغة نحو فطّرته فأفطر وبشرته لازمة و (فعّل) متعدية بالرغم من الزيادة فى مبنى الصيغة نحو فطرته فأفطر وبشّرته فأبشر ، وفى بعض مواد اللغة يرد الأصل كالزائد مثل سرى وأسرى دلالة وعملاً نحوياً ، وقد لا يرد من المادة اللغوية إلا الصيغة الزائدة مثل أفلح أى فاز .

وفى بعض الصيغ يزيد المعنى حقيقة وتقوى دلالته لكن عمله النحوى لا يتأثر بهذه الزيادة فمن ذلك صيغة (افتعل) حين تؤدى دلالة المبالغة فى معنى الفعل كاقتدر وارتد أى بالغ فى القدرة والردّة .

وتختص الصيغة الواحدة بغض النظر عن المادة اللغوية بوظيفة نحوية واحدة هى اللزوم بالرغم من زيادة مبناها ومن ذلك (أفعَلّ) ويرد غالباً لمعنى واحد هو قوة اللون أو العيب ولا يكون إلا لازماً كاحمرّ وابيضّ واعورّ واعمشّ أى : قويت حمرته وبياضه وعوره وعمشه ، وصيغة (تفعّل) حين تؤدى دلالة التكلف تكون لازمة ، كتصبّر وتحلّم تكلف الصبر والحلم ، ودلالة التجنب كتحرّج وتهجّد تجنب الحرج والهجود أى النوم ؛ وتكون صيغة (تفاعل) لازمة حين تؤدى دلالة التظاهر بالفعل دون حقيقة كتناوم وتغافل أى أظهر النوم والغفلة وهى منتفية عنه ، ومثله حصول الشئ تدريجاً كتزايد النيل وتواردت أى حصلت الزيادة والورود بالتدريج شيئاً فشيئاً . وعندما تؤدى الصيغة (استفعل) دلالة الصيرورة والتحول يستخدم الفعل لازماً كاستحجر الطين واستحصن المهر أى صار الطين حجراً وصار المهر حصاناً وأيضاً حين تدل الصيغة على القوة كاستهتر واستكبر قوى هتره وكبره.

والمألوف أن ترد صيغة (أفعل) متعدية لأن زيادة المبنى بهذه الهمزة يجعلها تؤدى وظيفة التعدية وهى وظيفة أساس فى هذه الصيغة ، وندر مجئ الفعل متعدياً بلا همزة ولازماً بها كنسلت ريش الطائر وأنسل الريش وعرضت الشئ أظهرته وأعرض الشئ ظهر وكببت زيداً.

وقد ترتبط الصيغة بدلالة واحدة أى المطاوعة وعمل نحوى واحد يقترن بهذه الدلالات كصيغة (انفعل) ، ويأتى لمعنى واحد هو المطاوعة

ولهذا لا يكون إلا لازماً ولا يكون إلا فى الأفعال العلاجية ، وبالرغم من ذلك فإن الصيغة يحدث فيها لون من الاتساع خارج نطاق الدلالة والعمل النحوى وهو أداؤها لدور صيغ أخرى فترد (انفعل) لمطاوعة الثلاثى كثيراً كقطعته فانقطع وكسرته فانكسر ، ولمطاوعة غيره قليلاً كأطلقته فانطلق وعدلته بالتضعيف فانعدل .

(٢) المعنى والصيغ :

الصيغة هى القالب الذى تصاغ الكلمات على قياسه ويسمى (الصيغة الصرفية) ، وهذه الصيغة تعد مبنى فرعياً على مبنى التقسيم اسماً كان أو صفة أو فعلاً ، وكل صيغة من هذه الصيغ الفروع تعبر عن معنى فرعى منبثق عما يفيده المبنى الأكبر من معنى تقسيمى عام كالاسمية والوصفية والفعلية[١٧٨] .

ومن المعلوم أن للأسماء صيغها الخاصة وللصفات والأفعال صيغها الخاصة كذلك ، ذلك أن المبانى التقسيمية للصيغ الصرفية لا تتعدى ثلاثة هى الاسم والصفة والفعل دون بقية أقسام الكلم فلا صيغة للضمير ، ولا للخوالف بشكل عام ، ولا للظروف الأصلية ولا للأدوات ، وإذ قد عرفنا أن الأسماء والصفات والأفعال قد انفردت بالصيغ الصرفية دون بقية الأقسام ، وأن لكل منها صيغته الخاصة التى يتيمز بها .

والوظائف الصرفية هى المعانى الصرفية المستفادة من الصيغ المجردة لمبانى التقسيم .

والمعنى الصرفى للأسماء هو الدلالة على المسمى ، ومعنى ذلك أن التسمية هى وظيفة الاسم الصرفية وهو لا يدل على زمن البتة ، ولهذا فقد عرف النحاة الاسم بأنه ما دل على مسمى وليس الزمن جزءً منه

---

[١٧٨] انظر : تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص١٣٣ .

علماً بأن الدلالـة علـى الحدث المجرد أو عدده أو نوعـه هـى المعانى الصرفيـة لمـا يندرج تحت مفهوم الاسم ، فهـى الوظـائف الصرفيـة للمصدر واسم المصـدر واسم الهيئـة واسم المرة ، وهنـا ينبغـى أيضـاً للتفريق بين وقوع الحدث فى زمن ما ، وهو ما تدل عليه صيغ الأفعـال ، وهو وظيفتها الصرفية المركبة وبين مكان الحدث أو زمانه أو آلتـه ، وهو ما تدل عليـه أسـماء المكـان أو الزمـان أو الآلـة ، ويعد وظيفتها الصرفية ، ويجعلها تندرج تحت مفهوم الاسم .

فإذا رأينا أن بعض الأسماء يدل على الزمان ، فإنما يدل عليـه عن طريق التسمية ، وحينئذ يكون الزمن هو مسمى الاسـم ، كمـا نسـمى الوقتين المعلومين الليل والنهار ؛ وقد يدل الاسم على الزمان عن طريق معاملته معاملة الظرف مثل : ليلاً ونهـاراً ، حين يكـون الوقتـان وعـاءً لحدث ما[179] ، والحقيقة أن الاسم يدل فى هذه الحالة بكامله علي الزمن ، أما الفعل فالزمن جزء منه والجزء الثانى هو الحدث وبهذا يتميزان.

إن المعنـى الصرفـى للأفعـال بشكل عـام هـو الدلالـة علـى الحـدث والزمن معاً ، ودلالة الفعل على الزمن دلالة ضمنية ، ومعنى الزمن أو الحدث هو جزء من معنى الصيغة الفعلية ، وهما بلا شك وظيفتا الفعل الصرفية .

والمعنـى الصرفـى للصفـات هـو الدلالـة علـى موصـوف بـالحدث ، فالاتصاف بالحدث هو وظيفة الصفات الصرفية ، وإذا كـان الزمـن فـى الأفعال هو أحد وظائفها الصرفية ، وهو لذلك زمن صرفي ، وهو جزء من معنى الصيغة فإن الزمن مع الصفات لا يعد من وظائفها الصرفية ،

---

[179] انظر : المرجع السابق ص١٢٢ .

وهو لذلك زمن نحوى يستفاد من السياق بمعنى أن الزمن مع الصفات هو وظيفة السياق وليس وظيفة الصيغة كما هو الحال فى الأفعال[١٨٠] .

وتلاميذ تشومسكي وأنصاره الذين طوروا فى نظريته هم أصحاب الفضل فى تطور الدراسات اللغوية العامة فى العقدين السابع والثامن من هذا القرن ، فقد أكدوا على أهمية المعنى فى التحليل اللغوى وقالوا بضرورة إدخاله فى وصف اللغة وتحليلها ، بل لقد ذهب بعضهم إلى أن عنصر المعنى هو أهم عناصر اللغة ، فبدأوا دراستهم اللغوية به ، ومنه ينطلقون إلى التركيب النحوى والصرفى للجمل ثم التركيب الصوتى لها أى إلى الجانب البنيوى ، ولكى يحققوا ذلك حاولوا أن يتوصلوا إلى معرفة النظام الكامل لدلالات المفردات أولاً وطرق اقتران بعضها ببعض لتكوين جمل ذات معنى مقبول أو مفهوم ، أى - بعبارة أخرى - حاولوا معرفة نظام التركيب الدلالى كما عرفوا نظام التركيب البنيوى وذلك من خلال الاستعمال اللغوى نفسه من حيث علاقة المفردات بعضها ببعض بغض النظر عن الموقف أو السياق الذى تقال فيه تلك الجمل .

والواقع أنهم لم يسقطوا فكرة السياق أو مقام الكلام من تحليلاتهم لأنها ليست بذات أهمية وإنما لأن عنصر السياق يضيف صعوبات أخرى لمنهج التحليل اللغوى المنظم ، كما أنه عنصر تصعب دراسته بصورة علمية بحتة ، ولذلك تركوا دراسة البنية اللغوية بما لها من صلة بالسياق وأسندوا ذلك إلى فئة أخرى من علماء اللغة هم أصحاب علم اللغة الاجتماعى .

---

[١٨٠] انظر : مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربى ، ص٢٠٣ ، ٢٠٤ .

وقد لجأ النحاة إلى عدد من التقسيمات للتميـيز بين الأفعـال فقسـمت وفقاً لعدد حروفها الأصلية إلى ثلاثى وغير ثلاثى ووفقـاً لأصولهـا إلـى مجرد ومزيد ووفقاً لنوع حروفها إلى صحيح وهو ما خلت حروفـه مـن العلة إلى سالم ومهموز الفاء ومهموز العين ومهموز اللام ، وإلى معتـل وهو ما اشتملت حروفه الأصلية على حرف علة إمـا فـى أو لـه فيكـون مثالاً أو فى وسطه فيكون أجوفاً أو فى أخـره فيكـون ناقصـاً ، وتطـرق هـذا التقسـيم إلـى مبـانى الأفعـال خصوصـاً عين الفعل وحركتهـا التـى تختلف من الفتح إلى الكسـر إلـى الضـم وعـدم ثبـات هـذه الحركـة عنـد تصرفها إلى الزمن المضارع فقُسمت إلى فئات سُميت كل فئة باسم فعل من أفعالها وجعلـت بابـاً فمنهـا بـاب (ضَـرَبَ) ، و (نَصَـرَ) ، و(فَتَـحَ) ، و(شَرُفَـ) و (فَرِحَ) ، و (حَسِبَ) .

كما قسمت هذه الأفعال أيضاً وفقاً لمعناها ووفقاً لنوع الزيادة التى تطـرأ على الفعل ودلالالتها مع كل فعل وكثيراً ماكان يضاف عنصـر المعنـى إلى بناء الفعل وفقاً لحركة عينيه ، ففى باب (فَرِحَ) الـذى تكسـر عينـه فى الماضى ، وتفتح فى المضارع ، فيأتي من هذا الباب الأفعـال الدالـة على الفرح وتوابعه والإمتلاء والخلووالألوان والعيوب والخِلق الظـاهرة ، التي تذكر لتحلية الإنسان فى الغزل : كفرح وطرب ، وبَطِر وأَشِـر ، وغضب وحَزِنَ وشبع / وروى ، وعطش ، وحمر[١٨١] ، وسود وعـور ، وعمش ، وجهر ، وتبدو كـثرة هـذه التقسـيمات ومصطلحاتهـا مؤشـراً للتمييز بين أفعال العربية ، كما تبدو أيضـاً مؤشـراً لكثرة هـذا العنصـر من وحدات اللغة فى كلام العرب وتردده فى استعمالاتهم أو لأهمية هـذا

---

[١٨١] انظر : شرح ابن جنـى علـى تصريـف المـازنى ، ص١٦ ، تحقيـق مصطفـى السقا ، طبعة الحلبى ، د.ت .

القسم من أقسام الكلام ، كما أشار إلى ذلك الدكتور إبراهيم السامرائى حيث كانت هذه الفكرة مبرراً لتأليفه كتاب 'الفعل زمانه وأبنيته' .

وحين تحدث الدكتور تمام عن الفعل أوضح أن معنى الزمن فيه يأتى على المستوى الصرفى من شكل الصيغة ، وعلى المستوى النحوى يأتى من مجرى السياق ، والفرق بينهما أن الزمن فى الحالة الأولى وظيفة الصيغة ، وفى الحالة الثانية هو وظيفة السياق ، وهذا رأى صحيح مستمد من واقع استعمال الفعل فى اللغة العربية ، لأن صيغة (فَعَلَ) مثلاً قد تدل على المستقبل ، كما تدل صيغة "يفعل" على الماضى أحياناً فليس كل ماضى الصيغة يدل على المضى ، وليس كل مضارع الصيغة يدل على الحال أو الاستقبال[١٨٢] .

غير أن الدكتور تمام حين أوضح دلالة الأفعال على الزمن من أنها تختلف فى دلالتها بصيغتها على الزمن على المستوى الصرفى ، ذكر فى هذا المجال أن صيغة (أفعل) ونحوها تدل على الحال أو الاستقبال ، وأن هذه الصيغة لا تدل على زمن البتة ذلك أنها صيغة يطلب فيها من المخاطب إحداث أمر من الأمور فهى طلب محض لا يتصور فيه معنى الزمن يؤيد ذلك ما ذهب إليه الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى إذ قال : 'أما الأمر فصيغة إنشاء طلبى يقصد به إلى طلب القيام بالفعل ، وهو بالبداهة خال من معنى الزمن ، لأنه ليس بخبر وإنما يكون معنى الزمن فى الخبر' [١٨٣] . وأوضح أن المضارع المقترن بلام الأمر يشاركه فى

---

[١٨٢] انظر : تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص١٣٠ .

[١٨٣] انظر : د/ أحمد عبد الستار الجوارى : نحو الفعل ، ص٣٠ ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى ، ١٩٧٤

عدم دلالته على الزمن[١٨٤] ، ذلك أن دخول اللام عليه حوله إلى صيغة إنشائية بعد أن كان بدوره على الخبر .

وقد أيد الأستاذ المخزومى هذا الرأى حين تحدث عن الفعل وأقسامه فذكر أن فعل الأمر ببنائه (أفْعَلْ ، وفعال) لا يدل على حدث فى زمن من الأزمان ، ولكنه طلب محض يواجه به المخاطب لإحداث مضمونه فوراً [١٨٥].

وإذا تجردت صيغة الأمر من معنى الزمن فهل ستبقى على فعليتها إذا عرفنا أن المعنى الصرفى للفعل هو الدلالة على الحدث المقترن بزمن الذى يبدو أن صيغة (أفعل) ونحوها تبقى من الصيغ الفعلية رغم تجردها من معنى الزمن وهذه الصيغة (أفعل) ونحوها تبقى من الصيغ الفعلية رغم تجردها من معنى الزمن وهذه الصيغة تُوسى فيها معنى الزمن بسبب تمحضها لطلب إحداث مضمون الفعل ، أما الزمن فيتصور فى الاستجابة الفعلية لذلك الطلب[١٨٦] .

وصيغ الأفعال تحل محل بعضها بعض ، اعتماداً على المعنى ؛ ففى قوله تعالى : "إذ قال الله يا عيسى .."[١٨٧] معناه : إذ يقول الله ، وإنما حسن إيقاع الماضى فى موضع الآتى ؛ لأن أمر القيامة لظهور براهينه وصدق المخبر به بمنزلة ما قد وقع وشوهد ، فمبرر استخدام صيغة بدل صيغة أخرى وجود الجامع المشترك بينهما وهو كون

---

[١٨٤] المرجع السابق ، ص٣١ .

[١٨٥] انظر : د/ مهدى المخزومى : فى النحو العربى : قواعد وتطبيق ط١ ، مطبعة البابى الحلبى ، مصر ١٩٦٦م .

[١٨٦] انظر : مصطفى فاضل الساقى ، أقسام الكلام العربى ، ص١٦٨ .

[١٨٧] المائدة (١١٠) .

الصيغتين من جنس واحد وذلك لوجود العلاقة بين المتقابلات ؛ فهناك صلة ما بين صيغتى الماضى والمضارع سوغت لكلتيهما تبادل المواقع فيما بينهما ، كما أن هناك معنى يزيل الغموض واللبس بين الصيغ ؛ فمبنى اللغة على الإفهام والفهم ، والمصادر كذلك تتبادل الورود فى المواقع ؛ فقد يقال : للهدى تذكير . وقياسه : للهدى تذكُر وتفكُر ، لأن مصدر 'تفعّل' : 'التفعل' ، فأما 'التفعيل' فمصدر 'فعّل' كقوله : كلمته تكليماً ، سلمت عليه تسليماً .

ولكن المصدرين إذا تقارب لفظاهما مع تقارب معنييهما جاز وقوع كل واحد منهما موضع صاحبه كقوله تعالى : "تبتل إليه تبتيلاً"[188] .

واسم الفاعل ربما يراد به 'النسب' وهذا يتبعه تقدير بعض العناصر ، قال سيبويه : وأما ما يكون ذا شئ وليس بصفة يعالجها فإنه مما يكون فاعلاً وذلك قولك لذى الدرع دارع ، ولذى النبل نابل ، ولذى النشاب ناشب ، ولذى التمر تامر ، ولذى اللبن لابن . قال الحطيئة :

فغررتنى وزعمت أنـ ... ـك لابن فى الصيف تامر

وتقول : مكان آهل ، أى ذو أهل . وقال ذو الرمة : (إلى عطن رحب المباءة آهل) وقالوا لصاحب الفرس : فارس .

وقال الخليل : إنما قالوا : عيشة راضية وطاعم وكاس على ذى أى : ذات رضا وذو كسوة وطعام . وقالوا : فاعل لذى النعل . وقال الشاعر : "كلينى لهم يا أميمة ناصب"[189] أى لَهمٍ ذى نصب .

---

[188] المزمل الآية ٨ .

[189] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٣ ، ص٣٨١ .

ومن شواهد استعمال اسم الفاعل بمعنى النسب قوله تعالى :(وامرأتى عاقر)[190] ، إنما جاء بغير هاء لأنه أراد النسب أى وامرأتى ذات عقر كقولهم :

امرأة طالق ، وطامث وحائض ، أى ذات طلاق وطمث وحيض ، ولو أجرى على الفعل لقيل : عقيرة ، كما لو أجرى طالق وطامث وحائض على الفعل لقيل : طالقة وطامثة وحائضة[191] ، وكذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

تنحى بها اليعسوب حتى أقرها إلى مألف رحب المباءة عاسل

عاسل : صيغة نسب ، أى كثيرة العسل[192] .

وإذا كان اسم الفاعل للجمع فهو على النسب كذلك قال تعالى : "والقواعد من النساء اللاتى لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح أن يضعن ثيابهن غير متبرجات"[193] . القواعد : جمع قاعد وهى التى قعدت عن النكاح للكبر ، ولم يدخلها الهاء لأن المراد به النسب ، أى : ذات قعود[194] .

وقد يكون اسم المفعول بمعنى النسب أيضا . قال تعالى : "حجابا مستورا"[195] قوله (مستورا) أن يكون ... ذا ستر ، على النسب[196] ،

---

(190) سورة آل عمران ، آية ٤٠ .

(191) انظر : أبو البركات بن الأنبارى : البيان ، ج١ ، ص٢٠٣ ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية للكتاب ١٩٦٩م .

(192) انظر : ابن سيده : المخصص ، ج٨ ، ص١٧٩ ، طبعة بولاق .

(193) سورة النور آية ٦٠ .

(194) انظر : البيان ، ج٢ ، ص٢٠٠ .

(195) الإسراء الآية ٤٥ .

(196) انظر : البيان ، ج٢ ، ص٤٩١ .

وكذلك صيغة (فعيل) . قال تعالى "لعل الساعة قريب"[١٩٧] وذكر (قريباً) ... أنه على النسب وتقديره : ذات قرب كقوله تعالى :"إن رحمة الله قريب"[١٩٨] أى ذات قرب[١٩٩] .

* وانْحَزَ الرجل : أى صار ذا مال فيها النحاز .
* أجْرَبَ الرجل : أى صار ذا إبل فيها الجرب .
* أغَدَّ البعير : أى صار ذا غدة .
* أبقَلَ الحكان : أى صار ذا بقل .

إن المعانى التى تقدمها الجمل المفسرة مرتبطة بالنظر فى دلالة الجذور المعجمية : (ن ح ز) و (ج ر ب) و (غ دد) و (ب ق ل) ، إذ إن الفعل صورته على (أفعل) التى للصيرورة[٢٠٠] .

وتوقف النحاة أمام (ال) المتصلة باسمى الفاعل والمفعول ، ورأوا أنها بمعنى (الذى) وحين التأويل تحول اسما الفاعل والمفعول إلى الفعلين : الماضى والمضارع ، فإن قولهم : (هذا الضارب زيداً) تأويله : الذى ضرب زيداً ؛ وقولهم : (هو المضروب) تأويله : الذى ضرب ـ الذى يضرب .

ولا تدخل (ال) على الفعل ، فلا يقال : الضرب ، اليضرب . لذلك حولوه إلى اسم الفاعل أو اسم المفعول : الضارب والمضروب .

وحين مقارنة التراكيب يتضح أن : (هذا ضارب زيداً أمس) غير صحيح نحوياً ، بل يجب الإضافة : (هذا ضاربُ زيد أمس) .

---

[١٩٧] سورة الشورى آية ١٧ .

[١٩٨] سورة الأعراف آية ٥٦ .

[١٩٩] انظر : ابن الأنبارى : البيان : ج٢ ، ص٩١ .

[٢٠٠] انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٧ ، ص١٤٧ .

* ويجوز أن تقول : هذا الضارب زيداً أمس .

* وأصلها المقدر : هذا الذى ضرب زيداً أمس .

والدليل على ذلك بيتا الشعر :

فيستخرج اليربوع من نافقائه ** ومن جحره ذى الشيحة اليَقْصَّعُ

يقول الخنا وأبغض العجم ناطقاً **إلى ربنا صوت الحمار اليَجَدَّعُ

فالشاهد فى : ـ اليتقصع ـ اليجذع وتم تحويل (ال) إلى (الذى) دون الفعل لأنه جاء على الأصل مع أن هذا الأصل غير صحيح نحوياً ويجب تحويله إلى :

الذى يتقصع ، الذى يجدّع

حين الإعراب والمعنى الفعلى فى الجملة الاسمية هو معنى يصل إليه المحلل بمجهوده فالتركيب ـ إذن ـ ينتمي شكلاً إلى نمط معين وينتسب نسبة إلى نمط آخر ، لأن المعني يتم ويتضح على الرغم من عدم توفر الأركان الشكلية لنمط جملة المبتدأ والخبر فالمبتدأ الذى لا يحتاج إلى خبر لا يتم المعنى به إلا إن افترضنا أن العمق التركيبى لهذه التراكيب هو النمط الفعلى لتركيب الإسناد .

واستخلاص المعنى الفعلى من الجمل الاسمية ، لا يصحبه تغيير فى العناصر المفردة ، وقد لجأ العرب إلى تغيير فى الجملة الاسمية تحولت به إلى مفرد ، وتحول الكلام كله من جملتين : فعلية واسمية إلى جملة واحدة فعلية ، فبدت الجملة الاسمية وقد صارت عنصراً مفرداً فى جملة فعلية .

وكثير من الجمل تكون اسمية إن رفع عنصر فيها ، وفعلية إن نصب ذاك العنصر ، والرفع يحمل معنى الدوام والاستمرار ، والنصب يحمل معنى التغير والانقطاع وغالباً ما يصحب هذا التخفف من الأفعال

وهو أمر مبناه على التسهيل ؛ فإن العرب لما لم تلزم نفسها بوضع تركيبى معين : جملة فعلية أو اسمية ، أعطت لنفسها الحرية فى نطق كلماتها فعدّت مرة من نمط ، وأخرى من نمط آخر تبعاً للحركة الإعرابية ، لأن النمطين فى العمق التركيبى العربى يكادان يحلان محلاً واحداً متقارب المكانة إن لم يكن متساويها .

والواقع أن هناك تعريفات كثيرة للمورفيم قد تختلف باختلاف المدارس اللغوية الحديثة والمعاصرة(٢٠١) ، غير أنها تتفق جميعاً فى النظر إلى المورفيم على أساس أنه أصغر وحدة لغوية تحمل معنى أو وظيفة نحوية ، وقد وصل علماء اللغة إلى هذا التحديد للمورفيم من خلال بحثهم عن مفهوم الكلمة ووضع تعريف عام لها(٢٠٢) لأنهم نظروا إلى الكلمة فى صور مختلفة تصلح لأن تدرج تحت مصطلح الكلمة فقد نظروا مثلاً إلى مجموعة من الكلمات مثل :

- رجل رجال ، ورجالات .
- مسلم ، مسلمون ، مسلمات .
- سر من رأى .
- كتب ، كاتب ، مكتوب ، كتاب ، استكتب ....إلخ .
- يعلم ، يعلمون ، يعلموننى ، سيعلموننى .

---

(٢٠١) انظر د/ محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، ص٢٢٧ ؛ وانظر Hartmann and Stork, Dictionary of Lang, and Linguguistics, p 145.

وانظر أيضاً : ـ

Ducrot and Todorv, Encyclopedic Dict. of Sciences of Language, Translated by Catherine Porter Basil Black Well, Oxford, 1981, P.54, pp. 200-201.

(٢٠٢) انظر : د/ حلمى خليل : الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص١٥ ـ ٢٠ ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٠ .

ثم تساءلوا : هل من الجائز أن تندرج كل هذه الوحدات تحت مصطلح الكلمة ؟ وهل هى من نوع واحد أو مستوى واحد ؟ وكانوا من خلال هذه الأسئلة يبحثون عن أصغر وحدة لغوية ذات معنى مستقل ، ولم يكن مفهوم الكلمة كما هو شائع بين عامة الناس ، أو كما انحدر إليهم من الدراسات اللغوية يوصلهم ـ فى رأى المحدثين ـ إلى ما يبتغون فكلمة "رجال" مثلا كلمة مفردة ولكنها تفيد فى الحقيقة معنيين هما :

الدلالة على رجل أو معني الرجولة .

الدلالة على الجمع الذى حدث من إضافة / ا / إلى كلمة رجل مع إبدال فونيم آخر هو حركة الراء فى أول الكلمة من الفتح إلى الكسر .

أما كلمة "يعلمون" ففيها بالإضافة إلى الدلالة على العلم والتعلم عدة دلالات أخرى ، ظهرت فى صورة إضافات وتغيرات فى جذر الكلمة (ع ل م) ، ففيها ما يشير إلى الزمن الحاضر أو المستقبل وفيها ما يدل على أن الفاعل غائب ، وفيها ما يدل على الجمع ، أما بقية الكلمات الأخرى فى المجموعة السابقة ففيها ما يصلح أن يكون كلمات مستقلة خالية من الزيادات أو الإضافات ، وفيها ما يعده علماء العربية القدماء جملاً تامة لمقتضيات نحوية فى الكلام العربى وانظر باب معانى الصيغ الزوائد .

إن أموراً كهذه ، وإن اختلف التعبير عنها بين اللغات من حيث الصوت والبنية ، قد دفعت علماء اللغة إلى أن يطرحوا جانباً المفهوم التقليدى للكلمة لعدم دقته فى الدلالة على وظائفها النحوية والصرفية ، ومن ثم حاولوا البحث عن أصغر الوحدات اللغوية الدالة على ذلك وتكون فى الوقت نفسه صالحة للتحليل اللغوى لجميع اللغات ، وبالرغم

من اختلافهم الشديد حول ذلك إلا أنهم وصلوا إلى مفهـوم المورفيم من حيث هو أصغر الوحدات الصرفية التي تدل على وظيفة الكلمة المفـردة ووظيفتها وهى فى داخل الـتركيب ، ولكنهم وجدوا أن هـذه الوحدة أو المورفيم يختلف من حيث البنية أحياناً ومن حيث الدلالة على المعنى أو الوظيفة النحوية والصرفية ، ولذلك قسموا المورفيمات إلى أنـواع ثلاثـة هى :

- النوع الأول : وأطلقوا عليه اسم "المورفيم الحـر" أى الـذى يمكن استعماله بحرية كوحدة مستقلة فى اللغة مثل : رجل ، مسلم ، كبير ، صغير ، تحت ، فوق ....إلخ فى اللغة العربية .
- النوع الثانى : وأطلقوا عليه اسم "المورفيم المقيد" أى الذى لا يمكن استخدامه منفردا بـل يجب أن يتصـــل بمورفيـم آخـر سـواء مـن المورفيمات الحرة أو المقيدة ، ومن أمثلة هذا النوع :
- الألف والتاء للدلالة على جمع المؤنث السالم كما فى كلمة "مسلمات".
- الواو والنون للدلالة على جمع المذكر السالم كما فى كلمة "مسلمون".
- التاء المربوطة للدلالة على معنى التأنيث كمـا فـى كلمـة "مسلمة" أو المفتوحة كما فى الفعل "لعبت" .
- والألف والنون للدلالة على التثنية كما فى كلمة "مسلمان" وغير ذلك من هذا النوع كثير فى اللغة العربية وهذا يقابل عندنـا العلامـة ولها أبواب مستقلة فى النحو والصرف .
- النوع الثالث : وأطلقوا عليه اسم المورفيم الصفرى Zero Morpheme

وهو مورفيم يـدل عدم وجوده علـى مورفيـم محـذوف أو مستتر أو مقدر مثل الضمائر المستترة ، والصيغ فى المشتقات ، والإسناد فـى الجملة ، وحركات الإعراب المقدرة ، وغير ذلك .

ومهمة هذه المورفيمات بأنواعها الثلاثة تنحصر فى ثلاث وظائف أساسية هى :

• التعريف أو التحديد Identfication .

• التصنيف Classification .

• التوزيع Distribuation [٢٠٣] .

ومعنى هذا أن إضافة مورفيم إلى مورفيم آخر أو حذفه منه أو مقابلة مورفيم بآخر أو تحديد المورفيم الصفرى ، كل ذلك يؤدى إلى تصنيف هذه المورفيمات وتحديدها فى اللغة ، وليس المقصود بالتصنيف والتحديد هنا معنى الحصر العددى الدقيق للمورفيمات لأن ذلك قد يشمل جميع المفردات فى اللغة ، أو بعبارة أخرى يشمل معجم اللغة إضافة إلى الأدوات المختلفة مثل حروف الجر وأدوات النصب والجزم وغير ذلك .

إن تصرف النحاة والصرفيين فى مكونات اللغة كان سلوكاً لغوياً أى مماثلاً لما تسلكه اللغة نفسها فى تصرفها ، فكما تمثل مهندسو الطيران ومصنعوها حركة الطيور فى طيرانها وهبوطها على الأرض عند تصنيعهم لهذه الأجسام الطائرة ، لم يكن سلوك النحاة والصرفيين بعيداً عن نظرائهم من باحثى العلوم الأخرى ، فقد وجد النحاة والصرفيون أن لديهم قسمين رئيسين من أقسام الكلام هما : الفعل والاسم ، وأن المصدر يعد وسيطاً بين الاثنين ، وأن المصادر جميعاً لا تسلك سلوكاً واحداً فى التصرف والاختلاف عن الأفعال التى ربما تنتمى إلى مادتها اللغوية فبعضها يرد من الفعل الثلاثى بإنقاص حركة من حركات الفعل مثل (ضرب) ومصدره (ضرب) ، والفعل (قطع)

---

[٢٠٣] انظر : Crystal, D. Linguistics , pp .192 - 1958.

ومصدره (ضرب) ، والفعل (قطع) ومصدرة (قطع) ، وبعضها يسلك سلوكاً آخر بأن يزاد قبل آخره حرف مد مثل : (قعد) ومصدره (قعود) والفعل (صعد) ومصدره (صعود) مع تعديل طفيف فى نظام الحركات لكى تتحول الصيغة من فصيلة الأفعال إلى فصيلة الأسماء ، وبعض هذه المصادر يزاد فى آخره تاء مثل (فرح) ومصدره (فرحة) ، و(نظر) ومصدره (نظرة) ، وهذا السلوك تسلكه اللغة فيما زاد عن ثلاثة أحرف من الأفعال مثل ربى ومصدره تربية ، وزكى ومصدره تزكية ، ومما يزاد فيه حرف من قبل الآخر الفعل (انطلق) ومصدره (انطلاق) ، والفعل (استغفر) ومصدره (استغفار) ، والفعل (اصطفى) ومصدره (اصطفاء) ، وبعضها يكون مصدره بنظام التعديل فى الحركات وحسب مثل (تدحرج) ومصدره (تدحرج) ، والفعل تقدم ومصدره (تقدم) ، وبعضها يرد مصدره مثل مضاعف العين بأن تزاد عليه تاء فى آخره مثل الفعل (أناب) ومصدره (إنابة) ، والفعل (أقام) ومصدره (إقامة) ، والفعل (استعاد) ومصدره (استعادة) ، والفعل (استفاد) ومصدره (استفادة) .

ومن خلال هذا السلوك وجد النحاة أن بعض الأفعال وهى الصحيحة تسلك فى تصرفها سلوكاً يختلف عنها وهى معتلة ، كما أن سلوكها وهى ثلاثية يختلف عنها وهى غير ثلاثية .

وبناءً على هذا التباين وضع الصرفيون فى حالة الدلالة على المصدر الدال على حدوث الفعل مرة واحدة صيغة (فعلة) لكى يدل الاسم الجديد على حدوث الفعل مرة واحدة ، ولما وجد الصرفيون أن بعض الأفعال ترد مصادرها على هذا الوجه أشاروا بزيادة كلمة واحدة

تمييزاً للمصدر عن مصدر المرة ، لأن اللغة سلوك وليس من وظيفتها التمييز إنما التمييز من عمل النحاة والصرفيين وفكرهم .

ولذا فحين أرادوا الدلالة على مصدر الهيئة قالوا إنه على وزن (فعلة) تمييزاً له عن مصدر المرة فضلاً عن فرقين آخرين هما : دلالة الأول على الحدوث مرة واحدة ودلالة الثانى على هيئة بعينها ، والفرق الثانى هو أن مصدر الهيئة لا يرد مما زاد على الثلاثى .

وقد وجد النحاة والصرفيون أن بعض الأفعال فى تصرفها إلى أسماء تسلك سلوكاً آخر بزيادة ميم فى أوله مثل : حارب ومصدره : محاربة ، والفعل قاوم ومصدره : مقاومة ، والفعل ناوب ومصدره : مناوبة .

ووجد الصرفيون أن فئة من الأفعال لا تبدأ مصادرها بهذه الميم ، ولذلك قرروا أنه عند تحول هذه الأفعال إلى أسماء يمكن زيادة ميم فى أولها مع فتح عينها لتتحول إلى صيغ الأسماء ولتعطى مصدراً جديداً يسمى الميمى تضاف صيغته إلى صيغ الأسماء حتى تكون هناك وفرة من الأسماء تضارع المعانى التى يعبر بها أبناء اللغة عن حاجاتهم مثل : تجر ومصدره : متجر ، ولعب ومصدره : ملعب وخاط ومصدره : مخيط .

(٣) تحول الصيغ :

وفى باقى الصيغ المستعملة فى اللغة تدل الزيادة فى المبنى على زيادة فى المعنى بشرط الاشتراك فى المادة اللغوية الواحدة ، وعدم الارتباط بالعمل النحوى من حيث التعدى واللزوم فى حالة الزيادة عن الأصل مثلا اعشوشب المكان يدل على زيادة عشبه أكثر من عشب

واخشوشن يدل على قوة الخشونة أكثر من خشن واحمار يدل علـى قوة اللون أكثر من حمر وأحمر وهكذا .

وقد جعل النحاة العرب وصرفيوهم للفعل وسائل تزاد على مبناه فيتحول بها من لازم إلى متعد وأسباب تعدى الفعل اللازم ثمانية (الأول) الهمزة كأكرم زيد عمرا (والثانى) التضعيف كفرحت زيدا ، (الثالث) زيادة ألف المفاعلة نحو جالس زيد العلماء (الرابع) زيادة حرف الجر نحو ذهبت بعلى (الخامس) زيادة الهمزة والسين والتاء نحو استخرج زيد المال (السادس) التضمين النحوى وهو أن تشرب كلمة لازمة معنى كلمة متعدية لتتعدى تعديتها نحو "ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله"[٢٠٤] ضمن تعزموا معنى تنووا معدى تعديته ، (السابع) حذف حرف الجر توسعاً كقوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على إذاً حرام

ويطرد حذفه مع أن نحو قوله تعالى : "شهد الله أنه لا إله إلا هو"[٢٠٥] و "أو عجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم"[٢٠٦] (الثامن) تحويل اللازم إلى باب نصر لقصد المغالبة نحو قاعدته فقعدته فأنا أقعده[٢٠٧] ، ووسائل التعدية ليست جميعاً زيادة فى مبنى الصيغة بل بعضها تغيير فى هذا المبنى بالحركات وبعضها يعتمد على المعنى كالتضمين وإذا أردنا الاستدلال على ذلك فلنتأمل الوسائل التى استنبطها النحويون

---

[٢٠٤] سورة البقرة ٢٣٥ .

[٢٠٥] سورة آل عمران ١٨ .

[٢٠٦] سورة المجادلة ٦٣ .

[٢٠٧] الشيخ أحمد الحملاوى : شذا العرف فى فن الصرف ، ص٣١ ـ ٣٢ ، القاهرة ، د . ت .

لتحويل الفعل من متعد إلى لازم فسنلحظ أنها لا تعتمد على نقص في مبنى الصيغة ، وهذه الوسائل خمس (أو لها) التضمين وهو أن تشرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة لتصير مثلها كقوله تعالى "فليحذر الذين يخالفون عن أمره"[٢٠٨] ضمن (يخالف معنى (يخرج) فصار لازماً مثله (الثانى) تحويل الفعل المتعدى إلى (فعل) بضم العين لقصد التعجب والمبالغة نحو ضرب زيد أى ما أضربه (الثالث) صيرورته مطاوعاً ككسرته فانكسر (الرابع) ضعف العامل بتأخيره كقوله تعالى : "إن كنتم للرؤيا تعبرون"[٢٠٩] (الخامس) الضرورة كقوله :

تبلت فؤادك فى المنام خريدة   تسقى الضجيع ببارد بسام

أى تسقيه ريقاً بارداً[٢١٠] .

مسألة تعدد المفاعيل قال النحاة إن جملة من الأفعال تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر ، وهى منح وأعطى ووهب وغيرها فقالوا : منحت الفقير درهماً وكسوته ثوباً .

وأنت تدرك أن الممنوح هو الدرهم ، وأن المكسو به هو الثوب ، وكأنك أردت أن تقول : منحت درهماً إلى الفقير ، وكسوته بالثوب ، ولكنك حذفت الجار لضرب من الخفة والإيجاز فكانت هذه الجمل المعروفة .

وقالوا : ومن الأفعال ما ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبرُ نحو : علم وظن وحسب ورأى وخال ، وجميع هذه الأفعال التى تفيد العلم والظن فقالوا : علمت زيداً مسافراً وحسبت عمراً حاضراً ...وقالوا :

---

[٢٠٨] سورة النور ٦٣ .

[٢٠٩] سورة يوسف ٤٣ .

[٢١٠] الشيخ أحمد الحملاوى : المرجع السابق ص٣٢ .

أن أصل المفعولين مبتدأ وخبر ، فهذا ما درج عليه الدارسون ، ولم يكلفوا أنفسهم عناء الذهاب إلى الآراء النحوية الأخرى فيقفوا على ما أثبته النحاة الكوفيون الذين ذهبوا إلى أن هذه الأفعال تنصب مفعولاً واحداً ، وأن الاسم الثانى قد نصب على أنه حال للمفعول به قبله .

وقد حاك فى نفوس النحويين الفعل "رأى" فذهبوا إلى التمييز بين "رأى" البصرية و "رأى" القلبية ، والاسم الثانى المنصوب بعد "رأى" البصرية إنما نصب على الحال وهو فى "رأى" القلبية مفعول به ثان .

والذى نراه أن فعل الرؤية حقيقته البصر بالعين ثم يتوسع فيه مجازاً فيكون بمعنى العلم ، وليس فى هذه الخصوصية الدلالية ما يقتضى خلافاً فى النظر من الناحية النحوية .

ثم نأتى إلى مسألة أخرى وهى فى الأفعال التى قيل إنها تنصب ثلاثة مفاعيل ، وهى : نبّأ وأنبأ ، وأعلم وأرى وقالوا فى التمثيل لهذه الأفعال : أعلم زيد عمراً أخاه منطلقاً ، ومثل هذا فى سائر هذه الأفعال.

ومن هذه الأفعال : عرف مثلا ، وأفعال أخرى بهذا المعنى ، فبأى شئ يختلف الفعل "عرف" المزيد بالتضعيف عن الأفعال : نبأ وأنبأ ، وأعلم وأرى"[٢١١] .

والفعل (حول) بمعنى الفعل (صير) فى أنه يؤدى عمله وفى كونه يشترك وإياه فى الدلالة ومن ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم" ما أحب أنه يحول "أحُد" لى ذهبا"[٢١٢] قال ابن مالك : تضمن هذا

---

[٢١١] من سعة العربية إبراهيم السامرائى ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م ، ص٩٦ : ٩٧ .

[٢١٢] البخارى ، الجامع الصحيح (٤٣) كتاب الاستقراض وأداء الديون ، (٣) باب أداء الديون ، طبعة مصر (د . ت) .

الحديث استعمال "حول" بمعنى "صير" وعامله عملها وهو استعمال صحيح خفى على أكثر النحويين(٢١٣) .

وقد بنى "يحول" بناء ما لم يسم فاعله جارياً مجرى "صار" في رفع ما كان مبتدأ ونصب ما كان خبراً . وهكذا حكم ظن وأخواتها .

وقال ابن مالك : وكذا حكم ما صيغ منها على صيغة مطاوعة كارتد وتحول ، فإنه بزيادة التاء تجدد له حذف ما كان فاعلاً وجعل أول المفعولين فاعلاً ، وجعل ثانيهما خبراً منصوباً كما تجدد مثل ذلك فى (حول) إذا بنى لما لم يسم فاعله(٢١٤) .

إن الفعل "حول" جرى مجرى "صير" فى نصب مفعولين هما فى الأصل مبتدأ وخبر ، و "تحول" و "حول" جاريان مجرى "صار" فى رفع المبتدأ ونصب الخبر .

ودرج المعربون فى استعمالهم للفعل "حول" على أنه فعل كسائر الأفعال التامة بعيداً عن "صير" ، ومن هنا لم ينصب المفعولين ، فهم يقولون مثلاً : حولت الأمر إلى شئ آخر ، وهم يتجاوزون المفعول بواسطة الخافض "إلى" .

والفعل "علق" موافق للفعل "طفق" معنى وحكماً ، جاء فى حديث جبير بن مطعم : "علقت برسول الله ﷺ الأعراب يسألونه حتى اضطروه إلى سمرة"(٢١٥) .

ويروى "فطفقت" ومثل هذا قول الشاعر :

أراك عَلِقْتَ تظلمُ من أجرْنا ... وظلم الجار إذلالُ المجير(٢١٦) .

---

(٢١٣) ابن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح ، ص٦٩ ، عالم الكتب ، بيروت .

(٢١٤) انظر : ابن مالك ، شواهد التوضيح والتصحيح ، ص٦٩ .

(٢١٥) المرجع السابق ص٧٨ .

ولا يقتصر دور المعنى على الأبنية الصرفية ودلالتها ، بل إن له دوراً فى العمل النحوى ويتضح ذلك فى أفعال القلوب والتصيير التى يؤدى بعضها دلالة بعضها الآخر داخل الفئة الواحدة كالأفعال الدالة على اليقين وبعضها والأفعال الدالة على الرجحان وبعضها هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن بعض أفعال الفئة الأولى تؤدى دلالة أفعال الفئة الثانية فى بعض التراكيب وبطبيعة الحال تؤدى وظيفتها النحوية وعملها من حيث نصب عدد معين من المفاعيل ويتضح ذلك فى قول خداش بن زهير :

رأيت الله أكبر كل شئ محاولة ، وأكثرهم جنودا

فاستعمل (رأى) فيه لليقين وقد نصبت مفعولين أحدهما لفظ الجلالة والثانى قوله "أكبر" ، وقد تستعمل "رأى" بمعنى "ظن" كقوله تعالى : (إنهم يرونه بعيداً) [٢١٧] أى : يظنونه ، وقد تأتى "علم" بمعنى ظن ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار) [٢١٨] ، وهى إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن تتعدى إلى مفعولين ، وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد ، وقد تأتى بمعنى صار أعلم أى مشقوق الشفة العليا أى صفة فلا تتعدى أصلاً .

إذا كانت "علم" بمعنى عرف تعدت إلى مفعول واحد كقولك : "علمت زيداً" أى : عرفته ، ومنه قوله تعالى : (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً) [٢١٩] ، وكذلك إذا كانت "ظن" بمعنى اتهم

---

[٢١٦] انظر : السيوطى : شرح شواهد المغنى ، طبع مصر ١٣٢٢ هـ .

[٢١٧] سورة المعرج ٦ .

[٢١٨] سورة الممتحنة ١٠ .

[٢١٩] سورة النحل ٧٨ .

تعدت إلى مفعول واحد ، كقولك :"ظننت زيداً" أي : اتهمته ومنه قوله تعالى : (وما هو على الغيب بظنين) [٢٢٠] ، أى بمتهم ، والفعل (تقول) يجرى مجرى (تظن) فينصب مفعولين ذلك أن (تقول) قد أدى معناه فى التركيب ولذا فقد عمل عمله النحوى وإن كان هذا الاستعمال خاصاً ببني سليم فإنهم يجرون القول مجرى الظن ، لكن هذه الظاهرة شائعة فى استعمالات هذه المجموعة من الأفعال سواء أكانت أفعال القلوب مع بعضها أم أفعال القلوب مع الأفعال الدالة على التصيير والتحويل ، وفى ذلك قول هدبة بن خشرم العذرى :

متى تقول القُلُص الرواسما يحملن أم قاسمٍ وقَاسِمَا

حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين الأول قوله "القلص" والثانى جملة "يحملن"[٢٢١] .

والمبنى أيضاً له دور فى العمل النحوى فمثلاً (إنّ) المضعفة النون تشبه فى بنائها الأفعال ذلك أنها تتكون من ثلاثة أحرف وهى بنية الفعل ، على حين أن بنية حروف المعاني حرفان من حروف المبانى مثل كم وقد وهل ....إلخ ، ولما كانت للفعل القدرة على رفع الفاعل ونصب المفعول أى العمل فى مكونين لذا اكتسبت (إنّ) هذه القدرة الناشئة عن شبهها بالفعل فنصبت اسمها ورفعت خبرها ، شبيه بذلك الفعلان (أرى وأعلم) فأصلهما (علم ورأى) وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل ، لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين ، نحو (علم زيد عمراً منطلقاً ، ورأى خالد بكراً أخاك) فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتهما مفعولا ثالثاً ، وهو الذى كان فاعلاً قبل دخول الهمزة

---

[٢٢٠] سورة التكوير ٢٤ .

[٢٢١] شرح ابن عقيل ؛ ج١ ص٤٥٠ .

وذلك نحو (أعلمت زيداً عمـراً منطلقاً) و (رأيت خـالداً بكـراً أخـاك) ؛ وخالداً : مفعول أول ، وهو الذى كـان فـاعلاً حين قلت : (علم زيد ، ورأى خالد) .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تصير ما كـان فـاعلا مفعولاً ، فإن كان الفعل قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدياً إلـى واحد ، نحو (خرج زيد ، وأخرجت زيداً) وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين ، نحو : (لبس زيد جبة) فتقول : (ألبسـت زيداً جبة) ، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة .

إذن للمعنى دور مؤثر فى العمل النحوى ، لقد قسمت أفعال القلوب إلى قسمين :

١ ـ قسم يدل على اليقين وعدده خمسة .

٢ ـ قسم يدل على الرجحان وعدد أفعاله ثمانية .

فهل هنـاك فرق فـى العمـل النحـوى بيـن هـذه الأفعـال علـى اختـلاف معانيها؟

إن هـذه الأفعـال جميعـاً فـى المجموعتيـن تختلـف فـى المعـانى والوظـائف التـى تؤديهـا فـى التـراكيب لكنهـا جميعـاً تشـترك فـى مسألة واحدة وهى : أنها تتصدر الجملة وترد دائما مسندة إلى ضمير وتدخل جميعاً على جملة اسمية فتنسخ أى تحول المرفوعـات إلـى منصوبـات ، لكننا لم نجد للمعنى أثراً على العمل النحوى والدليل على ذلك أن بعض أفعال اليقين يحل محل بعض أفعال الرجحان والعكس ، لكننا فى مناقشة الفرق بين (علم) و (عرف) نجد أن (علم) تختلف عـن (عـرف) فعرف من المعرفة والمعرفة تتم بالحس ، أما العلم هنـا فمعنـاه الإحسـاس دون استخدام وسيلة مادية هذا فرق فى المعنى ويقابله فرق فى العمل النحوى

(فعلم) تنصب مفعولين (وعرف) تنصب مفعول واحد والدليل على ذلك قوله تعالى : (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً) فتعلمون فى الآية بمعنى لا تعرفون لأنها نصبت مفعولاً واحداً .

والقرينة أو الدليل : جزء أساس من أسس النظرية النحوية العامة الشاملة ، بمعنى أننا نصادف فى بعض التراكيب توفر شروط إعمال أفعال القلوب دون أن نجد دليلاً أو أثراً واضحاً على هذا العمل النحوى أى غياب العلامات الدالة على أن هذين الاسمين منصوبان كأن يكون أحدهما مبنياً أو أن يكون الفعل من أفعال القلوب معلقاً عن العمل ، إما بـ(لا النافية أو لام الابتداء أو لام القسم) أو الاستفهام أو أن تكون هناك جملة تامة سدت مسد المفعولين لكننا بوسائل معينة نتوصل إلى تحقق هذا العمل ، ومن هذه الوسائل تصدر أفعال القلوب وإسنادها إلى فاعلها أى تحقق شروط إعمالها ، أضف إلى ذلك المعنى الذى يؤديه الفعل فالفعل (علم) يختلف عن (أعلم) فى العمل . إذن هناك قرينتان تعوض غياب العلامات وإذا صح أن نتجاوز عن العلامات فلا يصح أن نتجاوز عن غياب المعمولات أنفسها لأنه فى هذه الحالة سيكون لدينا العامل وحسب أى المؤثر وسيغيب عنا الأثر والدليل على هذا الأثر وحينئذ كيف يعد العامل عاملاً ؟

الحقيقة أنه لا يجوز أن يحذف المفعولان إلا إذا كانت هناك قرينة تدل على وجودهما كسبق ذكرهما ، وحينئذ نضطر إلى حذفهما منعاً لتكرار أو لقصد الإيجاز .

قال الشاعر :

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عاراً على وتحسب

موضع الشاهد تحسب .

القضية هى أن الفعل (حسب) يتعدى لمفعولين لأنه من أفعال القلوب ولكن ليس هناك مفعولان قد يحدث الحذف فى آيات القرآن قصداً للإيجاز أو الوقف عند نهاية الجملة التى تم المعنى عندها ، ولكن فى الشعر تختلف المسألة فهذا الشاعر ملتزم بعدد محدد من الكلمات من الحروف والحركات والسكنات ، كما أنه مرتبط بحرف موحد القافية هو (الباء) المضمومة ولذا فعليه أن يحدث لوناً من التوفيق بين الالتزامات التى يلتزم بها فى فنه وبين كلمات اللغة التى ينظمها ، لذا أورد الشاعر الفعل (تحسب) دون معمولات ، وذلك لأن الفعل (حسب) مساوٍ تماماً فى العمل للفعل (ترى) ولأن المفعولين نفسهما ذكرا سابقاً مع الفعل (ترى) وفى ذكرهما تكرار ولوجود مقتضى لغوى وهو (واو العطف).

فى تصور النحاة لمسألة كسر همزة إن أو فتحها جانبان :

الأول : تحويلى بمعنى أنه إذا أمكننا تحويل المركب الذى تتصدره (إنّ) إلى مصدر أى كلمة واحدة ، ففى هذه الحالة تفتح همزة (إن) أما إذا بقيت الجملة على حالها ففى هذه الحالة تكسر همزة (إنّ) .

الثانى : إعرابى بمعنى إنه إذا أمكننا أن يأخذ المصدر أشكالاً إعرابية مختلفة كأن يأخذ موضع الرفع أو النصب أو الجر شأنه الفاعل ونائبه والمفعول به والمجرور بحرف الجر ، ففى هذه الحالة تفتح همزة (إنّ) .

والجملة نفسها تعطى محلاً إعرابياً وفقاً لإمكانية أن يحل محلها مفرد ، وهذا بطبيعة الحال تصور ذهنى لإكمال النظرية العامة الشاملة للنحو ولكن فىالحقيقة التركيب باق كما هو من ثلاث وحدات وقد خضعت المسألة لفكر النحاة وتصورهم للفرق بين الجملة والمصدر وما يستتبع ذلك من ضرورة بقاء الجملة على حالها دون أى تحويل فيها أو

حذف ، أما المصدر فالفكرة أنه يمكن تحويله إلى اسم مفرد يحل محل المصدر بعناصره ويمكن أن يأخذ المواقع الإعرابية التى يأخذها الاسم المفرد .

وبخصوص فتح همزة (إنّ) أو كسرها أو جواز الاثنين معاً ، فهناك تراكيب وأساليب عربية مخصوصة ترد فيها (إنّ) مكسورة وهناك تراكيب أخرى مخالفة إذ لابد أن ترد (إن) مفتوحة مع أن هناك تراكيب أخرى يجوز فيها الأمران معاً ، ويجب أن نعلم أن كل قسم لابد أن يختلف عن الآخر .

إذن ما الأساس فى الفتح والكسر والجواز والعكس ؟

الأساس أنه عند كسر همزة (إنّ) لابد أن يكون التركيب جملة ، أما عند فتح همزة (إن) فلابد أن يكون التركيب مصدراً مؤولاً ، وفى حالة الجواز يمكن أن نعد التركيب جملة ويمكن أن نعده مصدراً مؤولاً ، وهناك يكون للتقدير والتأويل دوران مهمان فى هذه الحالة ، وهذا هو الذى جرنا للتقدير والتأويل ، ومن ذلك الموصولات الحرفية ومنها (أن) المصدرية ، وتوصل بالفعل المتصرف : ماضياً مثل (عجبت من أن قام زيد) ومضارعاً ، نحو (عجبت من أن يقوم زيد) وأمراً ، نحو (أشرت إليه بأن قم) ، فالموصول الحرفى (أن) يوصل بالفعل لكى يصبحا معاً مركباً واحداً يمكن أن تفهم دلالته مع باقى أجزاء التركيب ، ولذا فقد اشترط النحاة أن يكون الفعل متصرفاً لكى يمكن تحويله إلى اسم ، والحرف فى اللغة إما أن يعمل فى اسم أو فى فعل وفقاً لاختصاصه ولا يعمل الحرف فى حرف مثله أى لا يدخل عليه أما التركيب (عجبت من أن قام زيد) فتأويله (عجبت من قيام زيد) وكذا (أمرته بأن قم) يؤول

بـ(أمرته بالقيام) وبهذا يكون الحرف قد دخل على اسم ليوافق ذلك نظـر النحاة ويوافق النظرية الشاملة للنحو العربى .

وعود إلى مسألة (إن) ففى تخفيف لون إن وأن فى المسألة تختلف من حيث إن (إن) المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلـة يمكن أن تلتبس بحرفين آخرين هما (إن الشرطية) و (إن النافية) ، وفى هذه الحالة لابد من وجود فوارق تركيبية فى الجملة بحيث يلى (إن) الشرطية تركيب على فعلين مضارعين مجزومين هما فعل الشـرط وفعل الجواب ، أما (إن النافية) فتدخل على الجملة الاسمية بحيث يوجد إما حرف نفى أو حرف استثناء مثل (إن أمهاتهم إلا اللائى ولدنهم) [٢٢٢] ونفى النفى إثبات أى (أمهاتهن اللائى ولدنهم) .

أما بالنسبة لـ(أن المفتوحة الهمزة المخففة من الثقيلة) فإنها يمكن أن تلتبس بأن الناصبة لكن الفارق تركيبى وهو دخـول (أن) الناصبـة على فعل مضارع ، أما (أن) المخففة فتدخل على الجملة الاسمية .

وعلى هذا فإن تفكير النحاة العرب يؤيده الاستعمال العربـى ، ولم تكن نظرتهم الشاملة للنحو العربى غير مستندة إلـى الفروق التركيبية لأن الضمير وجد فى التراكيب العربية كقوله تعـالى (وإنـه من سليمان وإنه بسم الله الرحمن الرحيـم) [٢٢٣] ، أمـا حذف الضمير فاللغة تجيز ذلك والجملة الاسمية بعد أن المخففة تكون خبر لأن الخبر ورد جملة فى الاستعمال العربى ، أما عد هذا الخبر جملة اسمية مكونة من مبتدأ أو خبر وليس لها محل إعرابى فإن هذا سيلغى عمل (إن وأن) .

---

[٢٢٢] سورة المجادلة ٢ .

[٢٢٣] سورة النمل ٣٠ .

والحقيقة أن هناك فروقاً فى الاستعمال العربى فبعض العرب تورد في تراكيبها هذه الأداة (إن وأن) مهملة وكون النحاة العرب قد استثمروا هذه الخاصة فى نظريتهم فلا يستطيع أحد أن يعيبهم عليها فمن أراد أن يثبت نظرية بعينها فإنه يختار لها من الاستعمال ما يؤيدها ، وتتكامل عناصر النظرية فالأداة وعملها النحوى عنصر من عناصر النظرية ، ووظيفة الأداة من حيث أداء المعنى هو عنصر أساسى ، فـ(لا النافية للجنس) لابد أن تقوم بنفى الخبر عن جنس الاسم فإذا قلنا (لا إنسان خالد) فمعناها نفى الخلود عن جنس الإنسان ، والوظيفة النحوية أساس وعنصر من عناصر النظرية كأن يكون اسم (لا) مبنى على الفتح فى محل نصب وشكل التركيب عنصر أساسي من عناصر النظرية إذ يجب أن يرد بعد (لا) اسمان نكرتان .

فإذا اختلت عناصر هذه النظرية بحيث لم يرد كل عنصر كما يجب حينئذ لا تؤدى الأداة عملها وتكون قد تحولت إلى أداة أخرى تؤدى وظيفة أخرى ، لكن فى حالة نقص عنصر واحد من عناصر النظرية حينئذ يمكن التقدير أو التأويل بحيث تخضع أجزاء التركيب لعمل الأداة ، ويتوقف معنى الأداة على التركيب الذى وردت فيه فإذا ركبت الهمزة مع (لا النافية للجنس) معنى ذلك أنها تؤدى وظيفة الاستفهام وليس لذلك دخل فى الوظيفة الإعرابية لأن الاستفهام ليس معنى نحوى ، أما إذا وردت أخرى فى التركيب مشابهة لـ(لا النافية للجنس) فليس معنى ذلك أن تؤدى عملها فهناك (ألا الاستفتاحية ، أى للعرض ، ألا للتوبيخ) ويمكن أن تتعدد معانى الأداة الواحدة وفقاً لورودها فى التركيب .

(٤) الاستناد إلى حركة البناء مع الدلالة :

ويعتمد تصنيف المادة اللغوية على المبنى والمعنى أساسين مهمين ، فالمادة اللغوية فى مبناها تتألف من حروف وحركات سواء كانت أسماء أم أفعالاً ، وللحركات دور فى التمييز بين صيغ الأفعال من حيث نوع هذه الحركات فتغيير حركة عين الفعل ينتج لنا ثلاث صيغ (فعَل ـ فعُل ـ فعِل) وتصرف الفعل فى الصيغة الواحدة من الصيغ السابقة من ماض إلى مضارع ينتج لنا ثلاثة أمثال الصيغة الواحدة (يفعَل ـ يفعُل ـ يفعِل) وهكذا تتضاعف الصيغ فى اللغة من ناحية ومن ناحية أخرى يتم التمييز بين كل صيغة وأخرى فضلاً عن أن لكل مادة لغوية دلالة ترتبط بها ، وغالباً ما كانت هذه الدلالة مفيدة إلى جانب البناء ، فالفعل الثلاثى المجرد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب إلا أنه دائماً مفتوح الفاء ، وعينه إما أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة ، نحو نصر وضرب وفتح ، ونحو كرم ، ونحو فرح وحسب ، وباعتبار الماضى مع المضارع له ستة أبواب ، لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة .

الباب الأول : (فعل يفعل) بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع ، كنصر ينصر وقعد يقعد .

الباب الثانى : (فعل يفعل) بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع ، كضرب يضرب وجلس يجلس .

الباب الثالث : (فعل يفعل) بالفتح فيهما ، كفتح يفتح ، وذهب يذهب .

الباب الرابع : (فعل يفعل) بكسر العين فى الماضى ، وفتحها فى المضارع ، كفرح يفرح وعلم يعلم ، ويأتى من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه والامتلاء والخلو والألوان والعيوب والخلق الظاهرة

التى تذكر لتحلية الإنسان فى الغزل : كفرح وطرب ، وبطر وأشر وغضب وحزن وكشبع وروى وسكر ، وعطش ، وظمئ وحيدى وهيم ، وحمر وسود وعور وعمش وجهر وكغيد وهيف ولمى .

الباب الخامس : (فعل يفعل) بضم العين فيهما ، كشرف يشرف ، وحسن يحسن ، وهذا الباب للأوصاف الخلقية وهى التى لها مكث ولك أن تحول كل فعل ثلاثى إلى هذا الباب للدلالة على أن معناه صار كالغريزة فى صاحبه . وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب فتنسلخ عن الحدث .

الباب السادس : (فعل يفعل) بالكسر فيهما حسب يحسب ، ونعم ينعم وقد صنفنا معانى صيغ الزوائد على أساس هذه الزوائد ، فصيغة (فعل) حين تزاد عليها الهمزة فإنها تصبح (أفعل) وتؤدى عدداً من الدلالات وفقاً للمادة اللغوية التى تؤلف الصيغة ومثلها تضعيف العين (فعل) وزيادة ألف فى حشو الكلمة (فاعل) ، وعند زيادة حرفين تتضمن الصيغة عدداً من الدلالات مثل (انفعل - افتعل - أفعل — تفاعل — تفعل) ومثلها عند زيادة ثلاثة أحرف مثل (استفعل — إفعال) ، وقد تتضمن صيغ الأفعال معانى نحوية إلى جانب الدلالات فى الاستعمال .

ومن هنا نرى أن الصيغ صنفت وفق مبانيها بحيث يضم كل مبنى مجموعة من المعانى ، ولكن فى بعض الأحيان نلحظ تداخلاً بين دلالات الصيغ وفقاً لمادتها اللغوية كما عرضنا لهذا عرضاً مفصلاً فى بداية الفصل .

وما حدث فى صيغ الأفعال يحدث أيضاً فى صيغ الأسماء ومنها المصادر ، وذلك لأن مواد اللغة واحدة وهى الحروف والحركات وهى التى تشكل كل من الأفعال والمصادر وأن الفرق طفيف بين كل من

الفعل والاسم الذى من مادته ، فالفرق إما أن يكون حرفاً أو حركة مثل (ضرب : ضرباً) استتار : استتارة ، ولعل هذا التشابه هو الذى أوجد خلافاً بين فكر نحاة الكوفة ونحاة البصرة حول أيهما هو الأصل ، الفعل أم المصدر ؟

ولولا هذا الشبه الكبير لما طرأ هذا الخلاف ، ولقد صادفت الفريقين معضلة تصنيف الركام اللغوى من المصادر فأمكن تصنيف هذه المصادر وفقاً لمبانيها ووفقاً لوزن الفعل ، لكن ذلك لم يكن متاحاً لهم فى المصادر الثلاثية حيث لم يتوصلوا إلى قاعدة واحدة أو قاعدتين تضبط وتسهل استنباط هذه المصادر ، لكنهم علي كل حال لم يقفوا عاجزين فالفعل الثلاثى منه المتعدى واللازم وهو أيضاً أى الفعل ينقسم وفقاً لحركة عينه إلى مفتوح العين أو مكسور العين أو مضموم العين ولم يكن ذلك أيضاً كافياً لتصنيف المصادر حينئذ لجأوا إلى عنصر المعنى ضابطاً من ضوابط التصنيف كأن تدل الصيغة على مرض أو حرفة أو فرح ...إلخ .

وقد استخدمت هذه الضوابط جميعاً فى الوزن الواحد ، أما الضوابط التى حاولوا بها حصر مصادر الثلاثى فهى على وجه التقريب إذا دل الفعل على حرفة وما شابهها ، فى الغالب أن يكون المصدر على وزن فعالة بكسر الفاء والفعل على وزن فعل مفتوح العين لازماً مثل (نجر ـ نجارة ـ تجر ـ تجارة ـ زرع ـ زراعة ـ صنع ـ صناعة) ، وإذا كان الفعل على وزن فعل لازماً ودل الفعل على الامتناع فيكون مصدره على وزن فعال بكسر الفاء مثل (أبى ـ إباء ـ جمح ـ جماحا ـ نفر نفارا) ، وإذا كان الفعل على وزن فعل ، لازما ودل على الاضطراب والتقلب فمصدره على وزن فعلان مثل (غلى ـ غليان ـ جال ـ جولان ـ طار ـ

طيران ــ دار ــ دوران) ، وإذا كـان الفعـل لازمـاً علـى وزن فعـل ودل على (داء) فمصدره فعال بضم الفاء مثل (صـدع ـ صـداع ـ عطـس ـ عطاس ـ زكم ـ زكام ـ سعل ـ سعال) ، وإذا كان الفعل لازماً على وزن (فعل) ودل على سير فمصدره علـى وزن فعيـل ومثـال ذلـك (رحـل ـ رحيل) ، وإذا كان الفعل دالاً على صوت ، فقياس مصدره الفعـل بضـم الفاء أو الفعيل مثل (صرخ ـ صراخ ـ عوى ـ عواء ـ خـار ـ خـوار ـ بكى ـ بكاء ـ نبح ـ نباح ـ ماء ـ مواء ـ زار ـ زئير ـ صهل ـ صهيـل ـ نق ـ نقيق ـ نهق ـ نهيق ، نعب الغراب ـ نعاباً ـ أو نعيباً ـ أو القدر أزيزاً ـ أو إزازاً ....إلخ .

وأما (فعل) المكسور العين اللازم فقياس مصدره (فعلا) بفتح العيـن مثل فـرح فرحـاً ـ عطـش ـ عطشـاً ـ إلا إن دل علـى حرفـة أو ولايـة فمصدره على وزن (فعالة) بكسر الفاء مثل (ولى ولايـة ـ سـاس البـلاد سياسة ـ راض الخيل ـ رياضة) ، وإذا دل على لـون فالغـالب أن يكـون مصدره فعلة بضم الفاء وسكون العين مثل (حمر حمرة ـ زرق زرقة ـ صفر صُفرة) .

وأما الوزن (فعل) المضموم العيـن فقيـاس مصـدره (الفعولـة) بضـم الفاء مثل (الصعوبة ـ السهولة ـ العذوبة ـ الملوحـة) أو (الفعالـة) بفتـح الفاء مثل (البلاغة ـ الفصاحة ـ الصراحة) ، وإن لم يدل على شـئ ممـا تقدم فإن كان الفعل متعدياً من باب فعـل مفتـوح العيـن أو فعـل مكسور العين فقياس مصدره الفعل بفتح الفاء وسكون العين ومثال ذلـك (أكل ـ أكلا ـ ضرب ـ ضرباً ـ رد ـ رداً) ، وذلك لـوزن (فعل) مفتـوح العين أما مكسور العين مثاله (فهم فهماً ـ أمن أمنـاً ـ علـم علمـاً) ، وأمـا (فعل) المفتوح العين اللازم فقياس مصدره الفعـول بضـم الفـاء والعيـن

مثل (جلس - جلوس - قعد قعود - خرج - خروج - صعد - صعود) ما لم يكن معتل العين فإن قياس مصدره إما (فعل) بفتح الفـاء وسكون العين مثل (صام صوماً - نام نوماً) أو (فعال) بكسر الفاء مثل قـام - قيام - صام صيام - أو (فعالة) بكسر الفاء مثل ناح - نوحاً نياحة) وكل ما جاء مخالفاً لهذه الضوابط فمرجعه السماع عن العرب .

واستمد الصرفيون أوزانهم القياسية للمشتقات من كـلام العـرب وكالعادة وجدوا أن تصنيفها وفقاً للمبنى يجعل من الممكن إدراك المشتق الواحد كما يجعل هناك إمكانيـة لصنـع صيـغ من الأفعـال سـواء كانت ثلاثية أم غير ثلاثية ، فمن الثلاثى تكون الصيغـة الدالـة علـى من قام بالفعل على هيئـة (فـاعل) كمـا تكـون الهيئـة الدالـة علـى اسم المفعول (مفعول) ومن غير الثلاثى يكون المبنى الدال على من قام بـالفعل على (مفعل) بضم الميم وكسر العين وللمفعول (مفعل) بضم الميم وفتح العين وهكذا فى باقى المشتقات ، ولكن وجد فى اللغة استعمالات لما يشبه هذه المبانى لكنها لا تدل على معانيهـا ، وهنـا لجأ الصرفيون والنحـاة إلى أعنال المعنى للخروج من هذا المأزق ، فهناك تتشـابه فيهـا صيغـة اسم المفعول واسم الفاعل ويكون التفرقة بينها بالمعنى ومثال ذلك (اختار - يختار فهو مختار - اصطاف واسم المفعول والفاعل مصطاف ــ وارتاد واسم المفعول واسم الفاعل مرتاد) .

ونظـراً لأننـا لا نمتلك القـدرة علـى تغيـير مبـانى هـذه المفـردات خصوصاً فى اللغة العربية التى ورثنا مفرداتهـا عن طريـق النصوص الجاهلية وغيرها من جميع مستويات اللغة ، ولأن هذه المفردات وردت فى استعمالات النص القرآنى ولأن تعديلها يمس استعمالات هذا النص الكريم لذا فإن عنايـة الصرفيين اتجهت إلـى الأوزان التـى افترضوها

عارية من المادة اللغوية فيصبح وزن اسم الفاعل (مفتعل) بضم الميم وكسر العين والمفعول (مفتعل) بضم الميم وفتح العين .

وهنا تبدو قيمة ـ ما افترضه الصرفيون والنحاة من افتراضات تعد من فكرهم وهي مستمدة في الوقت نفسه من روح هذه اللغة واستعمالاتها .

هناك أبنية تستعمل بمعنى اسم المفعول أشهرها صيغة فعيل مثل جريح ـ قتيل ـ ذبيح ـ طريح ـ بمعني مجروح ـ مقتول ـ مذبوح ـ مطروح .

وهو سماعي وقالوا فيما ليس به فعيل بمعنى فاعل مثل قتيل وجريح ـ لا فيما له فعيل بمعنى فاعل مثل قدير ـ رحيم فهو بمعنى قادر ـ راحم ـ وغفور بمعنى غافر ، وقد يأتى "فاعل" مراداً به اسم المفعول قليلاً كقوله تعالى "عيشة راضية"[٢٢٤] .

أى (مرضية) وكقول الشاعر :

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

فلدينا مشتقان هما (الطاعم والكاسى) ومبناهما مبنى اسم الفاعل ولكن السياق العام للبيت لا يقصد هذين المبنيين تلك الدلالة خصوصاً (دع المكارم ، أى اترك معالى الأمور والعزة ثم أكد ذلك بقوله (لا ترحل لبغيتها) أى لا تسعى لطلب هذه المكارم وإن نوع الشاعر فى الأسلوب فجاء الأمر بصيغة الإثبات فى الجملة الأولى وبالنهى فى الثانية ، ثم دعم ذلك بما ورد في الشطر الثانى بقوله (واقعد) ثم التأكيد (إنك أنت) ، ومن هنا نصل من خلال المعنى إلى المبنى المراد وهو (المطعوم ـ المكسو) أى أنك طاعم أى تأكل الطعام والكاس أى الذى

---

[٢٢٤] سورة الحاقة آية ٢١ .

يُكسى دون أن يتكلف شيئاً وقد يجئ (مفعول) مراداً به المصدر كقولهم : ليس لفلان معقول وما عنده معلوم : أى عقل وعلم .

وهذه الظاهرة اسمها تبادل المباني للمعاني وهى ظاهرة أسلوبية تتصل بالأداء اللغوى فى الجملة العربية ، قال تعالى : "فلينظر الإنسان مما خلق خلق من ماء دافق"[٢٢٥] . (دافق) على وزن (فاعل) ولكن من حيث المعنى المراد به اسم المفعول (مدفوق) ؛ أى مصبوب . يقال : دفق ماءه ، وسفحه وسكبه بمعنى واحد .

وقال تعالى : "لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم"[٢٢٦] (عاصم) على وزن (فاعل) ولكن من حيث المعنى المراد اسم المفعول (معصوم) أى (لا معصوم اليوم من أمر الله ...) ، ونلاحظ خلال العرض السابق استعمال (اسم الفاعل) والمراد به (اسم المفعول) والذى سمح بذلك الدلالة نفسها .

وهناك استعمال لاسم الفاعل والمراد به (المصدر) كما فى الآيات الكريمة الآتية : قال تعالى : (إنا أخلصناهم بخالصة ذكرى الدار)[٢٢٧] .

(خالصة) اسم فاعل بمعنى "الإخلاص" أى المصدر ، وقال تعالى : (أزفت الآزفة ليس لها من دون الله كاشفة) (كاشفة) اسم فاعل بمعنى "كشف" أى المصدر ، وقال تعالى : (فأما ثمود فأهلكوا بالطاغية)[٢٢٨] ، (الطاغية) اسم فاعل بمعنى "الطغيان" أى المصدر .

---

[٢٢٥] انظر : سورة الطارق / ٥ ، ٦ .

[٢٢٦] سورة هود ٤٣ .

[٢٢٧] سورة ص / ٤٦ .

[٢٢٨] سورة النجم / ٥٧ ـ ٥٨ .

وقوله تعالى : (ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم)[229]، (خائنة) اسم فاعل بمعنى "خيانة" أى المصدر ، وقوله تعالى: (إذا وقعت الواقعة ليس لوقعتها كاذبة) [230] . (كاذبة) اسم فاعل بمعنى "كذب" أى المصدر ، وقوله تعالى : (لا تسمع فيها لاغية) [231] . (لاغية) اسم فاعل بمعنى "اللغو" أى المصدر ـ ويأتى المصدر والمراد به اسم الفاعل وذلك نحو : هذا رجل عدل فـ "عدل" صفة وهى بمعنى اسم الفاعل "عادل" . ويقال جاء القوم قضهم بقضيضهم ، فإن "قضهم" مصدر . يقال : "قضى الجدار قضاً" ، أى هدمه بعنف والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل "قاض" ، وهناك جانب يتصل بالمصدر من الفعل الرباعى المضاعف نحو "زلزل" و "وسوس .." هو أن المصدر يكون على وزن "فعلال" : زلزل ـ زلزالاً ، وسوس ـ وسواساً . ولكن إذا تم فتح الفاء "فعلال" أصبح المصدر اسم الفاعل ، نحو :

أعوذ بالله من شر الوسواس والمراد "الموسوس"

وتأتى الكلمة على وزن "فعيل" ولكن المراد بها اسم الفاعل ، قال تعالى : بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شئ وهو بكل شئ عليم[232] .

(بديع) بمعنى "مبدع" وهى من صفات الحق سبحانه وتعالى ، وقال تعالى : (وهذا البلد الأمين) [233] ، (الأمين) هو "الأمن" فيكون "فعيل"

---

[229] سورة المائدة ١٣ .

[230] سورة الواقعة / ١ ـ ٢ .

[231] سورة الغاشية ١١ .

[232] سورة الأنعام ١٠١ .

[233] سورة التين ٣ .

بمعنى "فاعل" كـ "عليم" بمعنى "عالم"، ويجوز أن يكون (الأمين) بمعنى "المؤمن" أى يؤمن من يدخله "فعيل" بمعنى "مفعل" كـ "حكم" بمعنى "محكم" و "سميع" بمعنى "سمع" كما فى قول عمرو بن معدى كرب :

أمن ريحانة الداعى السميع   يؤرقنى وأصحابى هجوع

ويظهر لنا أن "فعيلا" يأتى مصدراً وبمعنى اسم فاعل واسم مفعول وصفة مشبهة ، ويأتى أيضاً بمعنى مفاعل بضم الميم وكسر العين كجليس وسمير بمعنى مجالس ومسامر ، وبمعنى مفعل بضم الميم وفتح العين كحكيم بمعنى محكم ، وبمعنى مفعل بضم الميم وكسر العين كبديع بمعنى مبدع . فإذا كان فعيل بمعنى فاعل أو مفاعل ، أو صفة مشبهة لحقته تاء التأنيث فىالمؤنث نحو رحيمة وجليسة ونديمة ، وإن كان بمعنى مفعول استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه كرجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة ، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف ، نحو صفة ذميمة ، وخصلة حميدة بمعنى مذمومة ، ومحمودة .

ويرى اللغويون المعاصرون أن النظرية اللغوية لكى تكون واضحة ، فلابد أن تكون قادرة على كشف العلاقات بين الصيغ[٢٣٤] ، والصرفيون العرب قد استطاعوا كشف تلك العلاقات كشفاً واضحاً ، فإن المعانى السابقة للصيغ إنما هى مجموعة من الجوانب التطبيقية التى أشاروا إليها من خلال بعض السياقات والشواهد التى توضح (النظرية)

---

(٢٣٤) Bach, Emmon , An introuduction to transformation grammars, U.S.A , 1964 .

وتؤيد وجود بعض المعانى للصيغ الصرفية كالمطاوعة واختصار الحكاية والتعدية والصيرورة وسواها .

ومن هنا نستطيع أن نقول إن حديث القدامى والمحدثين عن معانى الصيغ الصرفية كان يطبعه النظر فى الصرف والنحو مما يمكن أن يؤدى إلى وجود نظرية - صرفية تطبع هذا الحديث [٢٣٥] .

(٥) تبادل المبانى لمعانيها :

لما كانت مكونات اللغه محدودة وكانت الإستعمالات والأغراض والمعاني تفوقها بكثير لذا فقد حدث لون من التشابة من حيث الاستعمال ، رصده النحاة واللغويون وقد أفاد هذا مستعملى اللغه بحيث يؤدى هذا الاتساع فى الاستعمال إلى وفاء المكونات المحدودة بالاستعمالات الكثيرة ، كما أن رصد النحويين لهذه الظاهرة أفاد كثيراً فى معرفة أصل الأحرف المنقلبة عن أصل ، كما أفاد ذلك فى تفسير كثير من المسائل الميزان الصرفى ، كما أعان النحاة على استكمال وجهة نظرهم نحو العالم الذى عللوا به كثيراً من الظواهر الإعرابية ، كما أعانهم فى تحليل كثير من التراكيب .

وقد أكثر العلماء حديثهم عن قضية الشبه وقرروا أسساً لها من خلال ملاحظاتهم الدقيقة لاستعمالات العرب المختلفة تبين أنهم كانوا يشبهون النظير بالنظير كما يشبهون الشئ بنقيضه ، ويبرزون استحكام الشبه بين الشيئين حتى يأخذ كل منهما حكم الآخر ، وأن أوجه الشبه تتعدد أحياناً .

---

[٢٣٥] انظر : ظاهرة التحويل فى الصيغ الصرفية ص١١٧ . د/ محمود سليمان ياقوت ـ دار المعرفة الجامعية الاسكندرية سنة ١٩٨٦ م .

وقد عالج العرب ظاهرة الشبه المختلفة في لغتهم بادئين بأبسط صور الشبه فى الحركات والسكنات والحروف ، حيث يشبه السكون السكون وتشبه الحركة الحركة ، وتشبه الفتحة الفتحة ، كما تشبه الكسرة وتشبه الفتحة الضمة ، كما تشبه الكسرة الكسرة ، وتشبه حركة البناء حركة الإعراب ، ويحدث عكس ذلك فتشبه حركة الإعراب حركة البناء وتشبه الحركة اللازمة غير اللازمة وعكس ذلك .

وأتى الشبه بين الحرف والحرف من حيث الأصالة والزيادة ، فشبه الأصلى من الحروف بالمنقلب عن الأصل ، وحدث عكس ذلك ، فشبه المنقلب بالأصلى وشبه الحرف الأصلي أو المنقلب عن أصل بالزائد ، وشبه الحرف الزائد بالأصلى ، كما شبه بنظيره الزائد وشبهت حروف الزيادة بحروف اللين ؛ وشبه الحرف بالحرف والحركة بالحركة هو استعمال الأول فى موضع الآخر فى الكلمات العربية .

وإذا كانت البنية وتحليلها هى هدف علم اللغة البنيوى فقد كانت أيضاً هدف النحاة وعلماء اللغة فى التراث العربى ، فكتاب سيبويه يشتمل على عناصر بنيوية ، كما أن نحاة العربية الأوائل مثل الخليل وسيبويه قد ميزوا بين مستويين من مستويات الدراسة النحوية ؛ المستوى الأول : ويتمثل فى رصد الأداء وتتبعه وتمثله القواعد المجردة التى يغلب عليها الطابع التعليمى .

المستوى الثانى : ـ ويتمثل فى علاقة المبنى والمعنى ، وتمثله العلاقات التركيبية المختلفة بين الكلمات داخل الجملة أو بين الجمل وبعضها . فلقد أدرك النحاة العرب بحق العلاقة بين المبنى والمعنى ، والمبنى عندهم يبدأ من أصغر الوحدات ، متمثلاً فى الأصوات والحروف فى حين تمثل الجملة أكبر الوحدات بناءً ، فلم يكن إذن خافياً

عليهم بحال من الأحوال مفهوم ثنائية التركيب الذى يعد من أهم الخصائص البنيوية فلم يكن هدفهم الأوحد هو القول بالصواب والخطأ اللغوى فحسب ، بل إنهم ينطلقون فى أبحاثهم إلى فكرة التضام والتركيب وما ينشأ عن هذه الفكرة من علاقات منها ما أدركوه من شبه بين المكونات فىالاستعمال .

وفى إطار الشبه تتحد بعض الألفاظ فى الصورة على الرغم من اختلافها غالباً فى الحقيقة ، ويرد هذا الشبه فى الأسماء كما يرد فىالأفعال ويفرق بينها بالقرائن ، فمن ذلك ما ذهب إليه بعض علماء اللغة من أن اسم المفعول قد يأتى فى صورة اسم الفاعل ، ويحدث عكس ذلك فيرد اسم الفاعل فى صورة اسم المفعول أحياناً . فمن الأول قول الله تعالى : "خلق من ماء دافق"[٢٣٦] أى مدفوق و "عيشة راضية"[٢٣٧] أى مرضية ، ومن الثانى قوله تعالى : "إنه كان وعده مأتيا"[٢٣٨] ، أى آتيا ؛ ويرى بعض المحققين من العلماء أن فاعلاً فى الأول صيغة نسب مثل تامر ، أى من ماء ذى دفق ، وعيشة ذات رضا ؛ وأن مفعولاً الثانى باقٍ على ظاهره من أتيت الأمر أى فعلته ، والمعنى : إنه كان وعده مفعولاً ، كما صرح به فى آية أخرى "كان وعده مفعولا"[٢٣٩] .

---

[٢٣٦] سورة الطارق ٦ .

[٢٣٧] سورة الحاقة ٢١ .

[٢٣٨] سورة مريم ٦١ .

[٢٣٩] سورة المزمل آية ١٨ ، انظر أحمد حسن كحيل : التبيان فى تصريف الأسماء ، ص٦٢ ، مطبعة السعادة ، الطبعة السادسة ، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م ، وانظر أيضاً: الرضى : شرح الكافية ، ج٢ ص١٨٥ ، الأستانة ، ١٢٧٥هـ .

ومن ذلك اتحاد صورة أسماء الزمان والمكان والمفعول والمصدر الميمى من غير الثلاثى ، وقد يشاركها اسم الفاعل أحياناً .

وسبب اتحاد صورة هذه الأسماء عدا اسم الفاعل أن صوغها من المضارع المبنى للمجهول مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة نحو : مرتقى ، ومفترق ، ومنتهى ، ومستقر ، وملتقى ، تقول : (التقيت ملتقى حسناً) و (اليوم ملتقى الأصدقاء) و (عرفة ملتقى الحجاج) و (المفقود ملتقى من بحث عنه) ؛ فملتقى هنا على الترتيب : مصدر ميمى ، واسم زمان واسم مكان واسم مفعول ، والقرينة معينة على ذلك .

أما اسم الفاعل فتتحد صورته مع تلك الأسماء أحياناً نحو مختار ومحتل ، والمعول فى التفرقة على القرينة ، فإن لم توجد قرينة معينة فإن الكلمة تحتمل وجهين أو أكثر ، كما فى قول امرئ القيس :

وإن شفائى عبرة مهراقة ... فهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعوَّلِ

فـ (مُعوّل) تحتمل المكان والمصدر الميمى واسم المفعول[٢٤٠] .

وتتحدد صور الأفعال كثيراً عند الإسناد إلى الضمائر ؛ من ذلك باب (فرح) من المضاعف ، يتحد الماضى منه والأمر فى الصورة اللفظية عند الإسناد إلى الواحد ، ولألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وكذلك باب (انفعل ، وافتعل ، وفاعل من المضاعف) نحو : مل ، ملا

---

[٢٤٠] انظر : احمد حسين كحيل : التبيان فى تصريف الأسماء ، ص٨٨ ؛ وانظر : ديوان امرئ القيس : تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ص٣٦٨ ، دار المعارف ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٤م

، ملوا ، انقض ، انقضا ، انقضوا ، اشتد ، اشتدا ، اشتدوا ، ود ، ودا ، ودوا[٢٤١] .

ومنه أمر الأجوف الثلاثى وماضيه فى نحو : قلن ، وبعن ، وخافا ، وخافوا ، ويتحد الأمر والماضى من غير الثلاثى من الأجوف أيضاً فى نحو : اصطاف وانقاد عند الإسناد إلى ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة[٢٤٢] .

ومما تحددت صورته اللفظية عند الإسناد إلى الفعل الناقص ، إذ يستوى جمع المذكر والمؤنث فى حالتى الخطاب والغيبة فى المضارع الذى آخره واو نحو : يدعو ، ويغزو ، تقول : أنتم تدعون وتغزون ، وأنتن تدعون ، تغزون ، وهم يدعون ويغزون ، وهن يدعون ويغزون ، بينها فروق تكفلت بها كتب النحو والصرف ولا تخفى على متأملها كذلك يستوى لفظ المفردة المؤنثة فى الخطاب ولفظ جمع المؤنث فى الخطاب أيضاً فى كل مضارع مكسور العين أو مفتوحها نحو : (يقتضى) و (يهتدى) ، و (يسترضى) و (ينادى) و (يسعى) و (يتمطى) و (يتصابى) .

تقول للمخاطبة المؤنثة : أنت تقضين وتهتدين وتسترضين وتنادين وترضين وتسعين وتتمطين وتتصابين ، وتقول فى مخاطبة جمع الإناث : أنتن تقضين وتهتدين وتسترضين وتنادين وترضين وتسعين وتتمطين وتتصابين ، كذلك يستوى لفظ الماضى ولفظ فعل الأمر المسندين إلى نون النسوة وألف الاثنين وواو الجماعة فى الفعل المبدوء بالتاء الزائدة

---

[٢٤١] انظر : محمد عبد الخالق عضيمة : الباب من تعريف الأفعال ، ص٦٠ ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة الطبعة الرابعة ، د . ت .

[٢٤٢] انظر : عبد الخالق عضيمة : الباب من تعريف الأفعال ، ص٦٧ .

، نحو : تصابين ، تصابيا ، تصابوا ، وترضين ، وترضيا ، وترضوا ، والتعويل على القرينة كما ذكرنا[٢٤٣] .

ولما كانت الضمائر تدل على معان صرفية عامة حقها أن تؤدى بالحرف كما يقول النحاة فإنها لهذا تشبه الحروف شبهاً معنوياً بالإضافة إلى الشبه اللفظى فى بعضها وإذن فلا فارق فى الطابع بين معنى الحضور والغيبة ، وبين معانى التأكيد والنفى والاستفهام والشرط وابتداء الغاية والمجاورة والسببية والفارقية وغيرها من المعانى التى تؤديها الحروف والأدوات المسماة بأسماء هذه المعانى العامة .

ومن هنا يذكر الدكتور تمام أنه لا يمكن وصف الضمير بالتعريف أو التنكير فى النظام وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق كقرينة الحضور بالنسبة للمتكلم والمخاطب والمشار إليه ، وقرينة المرجع بالنسبة للغائب ، وقرينة المرجع أو الصفة بالنسبة للموصول ، وبهذا يرى الدكتور تمام اختلاف الضمائر من حيث المعنى عن الأسماء والأفعال والصفات .

أما من حيث المبنى فقد ذكر أن الضمائر ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ، ولا تتغير صورها التى هى عليها ، كما تتقلب الصيغ الصرفية بحسب المعانى ، ثم هى لا تبقى على صورة واحدة فى الأماكن المختلفة من السياق ، وإنما يلحقها بعض الظواهر الموقعية من الإشباع ، والإضعاف ، واختلاف الحركة بحسب مناسبة الحركة التى بجوارها ، وذلك كالفرق بين (له) و (به) ، و (لهم) و (بهم) ، و (منهم) و (عليهم) .

---

[٢٤٣] انظر : المرجع السابق : ص٦٩ ـ ٧١ .

ثم ذكر الدكتور تمام السمات التي تتميز بها عن بقية الأقسام من حيث الصورة الإعرابية ، والصيغة ، والرتبة ، والإلصاق ، والتضام ، والرسم الإملائي ، والدلالة على المسمى ، ومن حيث التعليق ؛ والملاحظ أن سمة الرتبة من العلامات الشكلية التي أضافها هنا إلى السمات الأخرى التي استخدمها في عملية التفريق[٢٤٤] .

وجاء الشبه بين الصيغ ، إذ ورد بين الأوزان ، فشبهت (أفعاء) بـ(أفعال) ، كما شبه (فعل) بفتح الفاء والعين (فعل) بفتح فسكون ، و(فعل) بفتح فكسر ، و(فعل) بفتح فضم ، و(فعل) بكسر ففتح ، كما وقع الشبه بين أوزان أخرى .

وورد الشبه بين الجامد والمشتق ، فشبه المصدر باسم الفاعل وشبه الجامد بالمشتق ، كما شبه المشتق بالجامد ، وشبهت الصفة باسم الفاعل ، كما شبه اسم الفاعل بالصفة المشبهة .

وحصل الشبه بين الصحيح والمعتل ، وهمز ما لا يهمز تشبيهاً بما يهمز ، وأبدلت الياء من الحروف الصحاح تشبيهاً لها بما يجوز ذلك فيه.

ومن تشابه الصيغ أيضاً شبه المنفصل من الحروف بالمتصل منها في كلمة واحدة كما شبه المتصل بالمنفصل بهدف التخفيف وتنزيل المنفصل منزلة المتصل ومعاملة المتصل معاملة المنفصل .

في إطار الشبه بين الجمود والاشتقاق : يأتي هذا الشبه في اللغة العربية بين المصدر واسم الفاعل وبين فاعل المراد به العدد وفاعل اسم الفاعل ، وفي تشبيه المشتق بالجامد وتشبيه الجامد بالمشتق ، وتشبيه اسم الفاعل بالصفة المشبهة وعكس ذلك .

---

(٢٤٤) انظر : تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص١٠٨ - ١١٣ .

وشبه المصدر باسم الفاعل المصدر قوى الشبه باسم الفاعل الذى هو صفة للأمور الآتية : -

وقوع كل واحد منهما موقع صاحبه ، وذلك نحو قول الله تعالى : "قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غورا"[٢٤٥] أى : غائراً ، فوقع المصدر موقع اسم الفاعل ، وقوله سبحانه : "ليس لوقعتها كاذبة"[٢٤٦] أى كذب ، فوقع كاذبة ، وهو اسم فاعل موقع كذب وهو مصدر ؛ ووقع اسم الفاعل موقع المصدر فى قولهم (قم قائماً) ، أي قياماً ، ومن قيام اسم الفاعل مقام الصفة : (عدل وزور) فى قولهم (رجل عادل وزور) بمعنى زائر ، وإعمال كل منهما عمل الفعل[٢٤٧] .

وبسبب وقوع كل من المصدر واسم الفاعل موقع صاحبه جوز ابن جنى أن يكون اسم الفاعل بمعنى المصدر فى بعض أشعار العرب قال "قوله : من يفعل الخير لا يعدم جوازيه[٢٤٨] .

---

[٢٤٥] سورة الملك ٣٠ .

[٢٤٦] سورة الواقعة آية ٢ .

[٢٤٧] انظر : ابن جنى : المحتسب فى تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ج١ ، ص٥٧ ، تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٧٩هـ ؛ وانظر : عبد القادر البغدادى : خزانة الأدب ، ج٤ ص٨٨ ، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون ، د.ت ؛ وانظر : البغدادى : شرح شواهد الشافية ، ص١٢٩ ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٧٥م .

[٢٤٨] صدر بيت من البسيط للحطيئة ، عجزه : لا يذهب العرف بين الله والناس ، انظر : ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت ، ص٥١ ، تحقيق د/ نعمان طه ، مطبعة المدنى ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٧م .

فظاهر هذا أن يكون (جوازيه) جمع جاز أى لا يعدم شاكراً عليه ، ويجوز أن يكون جمع (جزاء) أى : لا يعدم جزاء عليه ، وجاز أن يجمع جزاء على جواز ، لمشابهة المصدر اسم الفاعل ، فكما جمع سيل على سوائل نحو قوله :

وكنت لقى تجرى عليك السوائل[٢٤٩] .

أى السيول ، كذلك يجوز أن يكون (جوازيه) جمع جزاء ، ومثله قوله : وتترك أموال عليها الخواتم[٢٥٠] ، يجوز أن يكون جمع خاتم أى آثار الخواتم ، ويجوز أن يكون جمع ختم على ما مضى[٢٥١] .

وشبه (فاعل) المراد به العدد بـ(فاعل) اسم الفاعل فالعرب قد يشتقوا من العدد اثنين إلى عشرة عدداً على وزن فاعل ، نحو : ثان وثالث ورابع إلى عاشر ، وأما (واحد) فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر[٢٥٢] ، خلافا للرضى الذى ذهب إلى اشتقاقه أيضا[٢٥٣] ، وهذا العدد يشبه اسم الفاعل صورة لا حقيقة ، إذ لا يعمل عمله ،

---

[٢٤٩] عجز بيت من الطويل للأعشى وصدر البيت : ولينك حال البحر دونك كله ، انظر : ديوان الأعشى ، ص١٣٧ ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٦م ؛ وانظر : ابن منظور : لسان العرب ، ص٣٧٣ ، طبعة بولاق .

[٢٥٠] انظر : ديوان الأعشى : ص١٧٨ ، ١٧٩ .

[٢٥١] انظر : ابن جنى : الخصائص ، ج٢ ، ص٤٨٩ ، ٤٩٠ .

[٢٥٢] انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، ج٤ ، ص٧٢ ، طبعة عيسى الحلبى وشركاه ، (د .ت) .

[٢٥٣] انظر : حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، ج٤ ، ص٧٣ .

ويؤنث بالتاء إن كان لمؤنث . قال ابن السراج :"ثالث ورابع مشبه بفاعل ، وليس به"[٢٥٤] .

ويشبه العرب أحياناً الجامد بالمشتق فيعملونه عمله ، ومن ذلك كلمة (الأب) التى شبهت بالصفة المشبهة ، قال سيبويه : "من قال : (مررت برجل أبى عشرة أبوه" فشبهه بقوله : (مررت برجل حسن أبوه) فهو ينبغى أن يقول له : مررت بعبد الله أبى العشرة أبوه ، كما قال : (مررت بزيد الحسن أبوه)"[٢٥٥] .

ومن هذا الشبه أيضاً مشابهة ألفاظ العقود لأسماء الفاعلين بسبب وجود الواو والنون والياء والنون فى آخر كل منهما ما لم يطرأ طارئ يحذف النون ، ولذا تعمل الجر فى المعارف والنكرات ، والنصب فى النكرات خاصة .

قال ابن الشجرى : "المضارع للمشتق أسماء العدد من نحو عشرين وثلاثين ومضارعتها لأسماء الفاعلين من جهة قولك عشرون وعشرين ، كما تقول : ضاربون وضاربين ، فهذا الضرب يعمل الجر والنصب فالجر فى المعارف والنكرات ، والنصب فى النكرات خاصة ، تقول فى الجر : (تلك عشر وزيد وهذه عشر ورجل آخر ، وقضت خمسيك وخمسى بكر وخمسى رجل غيره . وفى النصب (عندى عشرون رجلاً ، وقبضت خمسين درهماً)[٢٥٦] ، وواضح أن النكرات المنصوبة هنا هى تمييز تلك الأعداد .

---

[٢٥٤] انظر : ابن السراج : الأصول فى النحو ، ج٢ ، ص٣٣٢ .

[٢٥٥] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٢ ، ص٢٤ .

[٢٥٦] انظر : هبة الله بن الشجرى : الأمالى الشجرية ، ج١ ، ص١٩٨ ، ١٩٩ .

هذا ومن شبه الجامد بالمشتق شبه المنسوب بالصفات حيث يصير الاسم الجامد بسبب إلحاق ياء مشددة فى آخره اسماً منسوباً إلى المجرد منها نحو :

بغدادى : أى منسوب إلى بغداد ، وقرشى : أى منسوب إلى قريش ، ومصرى : أى منسوب إلى مصر .

وهذا المركب يشبه الصفات إذ يدل على ذات مبهمة موصوفة بصفة معينة هى النسبة إلى المجرد عن الياء . ولذلك يعامل معاملة الصفات فيحتاج إلى موصوف يخصص الذات ويجرى عليه ، ويرفع ضميره أو ما يتعلق به نحو جاءنى رجل مصرى ، أو : مصرى أبوه ، ونصب الظرف أو الحال اللذين يحتاجان للفعل نحو : أنا عربى أبدا ، وأنا وطنى مخلصاً ، ولا ينصب غيرهما ، لأنه بمعنى اللازم وهو منتسب أو منسوب ، وإنما لم يعامل المصغر نحو (رجيل) بمعنى : رجل صغير ، معاملة الصفات مع أنه يدل على صفة لأنه يدل على ذات مخصوصة موصوفة بصفة مخصوصة فلم يحتج إلى ما يخصصها[٢٥٧].

---

[٢٥٧] انظر : جمال الدين محمد بن مالك : شرح الكافية الشافية ، ج٢ ، ص١٣ ، تحقيق د/ عبدالمنعم هريدى ، دار المأمون للتراث ، ط١ ، ١٩٨٢ ، وهو من منشورات مركز البحث العلمى ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ؛ وانظر أيضاً : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٥ ، ص١٤٢ ؛ وانظر : الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح على التوضيح ، ج١ ، ص٢٧٠ ، طبعة عيسى الحلبى وشركاه ، (د . ت) . وانظر : التبيان فى تصريف الأسماء ، ص٢٣٦ .

ومن الصفات ما يشبه باسم الفاعل فيعمل عمله ، ويطلق العلماء على هذا النوع من الصفات ، الصفة المشبهة ، يريدون المشبهة باسم الفاعل .

وقد عرفها ابن السراج بقوله : (الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين هى أسماء نعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف ، واللام ، وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل كما يجمع الضمير فى الفعل ، فإذا اجتمع فى النعت هذه الأشياء التى ذكرت أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين ، وذلك نحو : حسن وشديد وما أشبه ، تقول : مررت برجل حسن أبوه وشديد أبوه ، فحسن يشبه بضارب وضارب يشبه بيضرب .... وحسن ، وشديد ، وكريم ، وشريف ، أسماء غير متعدية على الحقيقة ، وإنما تعديها على التشبيه ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد ضارب عمرا ، فالمعنى : أن الضرب قد وصل منه إلى عمرو، وإذا قلت : حسن الوجه أو كريم الأب ، فأنت تعلم أن زيدا لم يفعل بالوجه شيئا ولا بالأب ، والأب والوجه فاعلان فى الحقيقة ، وأصل الكلام زيد حسن وجهه ، وكريم أبوه حسبه لأن الوجه هو الذى حسن والأب هو الذى كرم [٢٥٨] . وقد أجاد ابن السراج هذا الذى قال وأفاد أن المشابهة بين الصفه واسم الفاعل تتمثل فى أمرين :

---

[٢٥٨] انظر : ابن السراج : الأصول ، ج١ ، ص١٣٠ ، ١٣٢ ؛ وانظر : شرح الكافية الشافية ، ج٢ ، ص١٠٥ ؛ وانظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٦ ، ص٨١ ؛ وانظر : ابن جنى : الخصائص ، ج١ ص١٨٦ ؛ وانظر : شرح الأشمونى ج٣ ، ص٣ ؛ وانظر : عبد القاهر الجرجانى : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ج١ ، ص٥٣٢ .

الأول : الدلالة على الصفة في كل منهما ، حيث ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتدل على حدث ومن قام به ، فحسن : معناه ذو حسن ، وضارب ، وضارب : معناه ذو ضرب .

والثاني : قبول الصفة المشبهة للعاملات التي يقبلها اسم الفاعل من التذكير والتأنيث والجمع بالواو والنون ، والألف والتاء ، ودخول الألف واللام ، تقول : حسن ، وحسنة ، وحسنان ، وحسنات ، وحسنون ، وشديد ، وشديدون وشديدات ، والحسن .... كما تقول ضارب وضاربة وضاربان ....إلخ .

هذا والمشابهة الثانية هذه غالبة بدليل أن بعض الوصف كأبيض مؤنث بغير التاء ولا يجمع جمع سلامة ، إذا تقول بيضاء وبيض[٢٥٩] .

وقد أبان ابن السراج أيضاً أن تلك الصفات تعمل بتلك المشابهة وإن كان عملها أقل درجة من عمل اسم الفاعل حيث ترفع فاعلاً ولا تنصب مفعولاً كما هو الشأن في اسم الفاعل ، وقد علل العلماء قصورها عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل إذ لم تماثله في الحركات والسكنات كما كانت أسماء الفاعلين كذلك .

قال سيبويه : "ولم تقو أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنها شبهت بالفاعل فيما عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم إنما تعمل فيما كان من سببها معرفاً بالألف واللام ، أو نكرة لا تجاوز هذا لأنه ليس بفعل ولا اسم هو في معناه"[٢٦٠] .

---

[٢٥٩] انظر : التبيان في تصريف الأسماء ، ص٧٢ ، ٧٣ .

[٢٦٠] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص٩٩٤ .

هذا وينصب ما بعد الصفة المشبهة على التمييز إن كان نكرة ، نحو (الحسن وجها) [٢٦١] ، وكما شبهوا الصفة باسم الفاعل عكسوا فشبهوا اسم الفاعل بالصفة المشبهة .

إن المورفيم قد يكون فونيماً واحداً أو مجموعة من الفونيمات فى بنية معينة ، فحركات الإعراب وهى فونيمات ، ولكنها تعد مورفيمات لأنها تدل علي وظائف نحوية ، ومعنى هذا أن فكرة المورفيم هى فكرة توزيعية قائمة علـى تحديد العناصر اللغوية وتصنيفها طبقاً لوظائفها النحوية والصرفية والدلالية ففى اللغة العربية مثلاً ، نستطيع أن ندرك من قولنا : ضرب ـ ضربت ـ يضرب ـ يضربون ـ اضرب ـ اضربى ـ ضارب ـ ضاربة ـ ضاربون ـ ضوارب ـ ضاربات ....إلخ ، أن هذه الوحدات متصلة بعنصر مشترك بينها هو (ض ر ب) وهو مورفيم يدل على المعنى أو يرمز إليه ، كما نستطيع أن نميز عناصر أخرى تحدد إذا ما كانت هذه الوحدات تدخل فى نطاق الأسماء أو الأفعال ، وكذلك الفئة اللغوية التى تنتمى إليها من حيث النوع (مذكر أو مؤنث) ، أو من حيث العدد (مفرد ، مثنى ، جمع) ، ومن حيث الشخص (متكلم أو مخاطب أو غائب) ، وهذه العناصر كلها ما هى إلا مورفيمات .

فالمورفيم الذى يحدد أن الفعل "ضربت" مسند إلى المتكلم هو المقطع (ت) ، وفى "يضرب" نجد أن المورفيم عبارة عن مقطع أيضاً يقع فى أول الكلمة هو ياء المضارعة وهو يحدد أيضاً أن الفعل مسند إلىالمفرد الغائب أى : (يضرب + هو) وهو مورفيم صفرى (ـ هو) ، كما يدل (يـ) أيضاً على زمن وقوع الفعل فى الحال أو الاستقبال وذلك فى مقابل (ن) و (أ) و (ت) فى الأفعال : نضرب وأضرب وتضرب ،

---

[٢٦١] انظر : شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، ج٣ ، ص٨ .

كما نجد فى كلمة "يضربون" أن (ون) يدل على جماعة الذكور ، و (و) يدل على الفاعل و (ن) يدل على الإعراب ، أى عن علاقة هذا الفعل بغيره من العناصر أو المورفيمات الداخلة معه فى التركيب .

أما بالنسبة للأسماء المشتقة فسنجد أنها أيضاً تتكون من الجذر نفسه (ض ر ب) ، حيث تشتق أسماء تحدد اسميتها مورفيمات معينة ؛ ففى الوحدة اللغوية "ضارب" نجد أن الألف أو الحركة الطويلة وكسرة الراء مورفيم يتكون منه اسم الفاعل من الثلاثى ، أما التنوين فهو عنصر صوتى يلحق آخر الاسم ليدل على التنكير فى مقابل "الضارب" الذى يدل "ال" على التعريف ؛ أما "ضاربة" فتحتوى على مورفيمين هما فتحة الباء والمقطع (تن) ، كما أن "ضارب" و "ضاربة" من حيث العدد هما مفرد يقابلهما "ضاربان" و "ضاربتان" بزيادة مورفيمين (ان) و (تان) ويقابل هذا "ضاربون" و "ضاربات" بزيادة (ون) فى الأول و (ات) فى الثانى[٢٦٢] .

وحمل كلمة معنى أخرى هو ما عرف بالتضمين ، وهو قريب من فكرة تغير وظيفة الكلمة لتغير معناها . وقد ذكر ابن الشجرى فى "أماليه" قدراً طيباً قال تعالى : "واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم"[٢٦٣] الصبر فى قولك :

صبرت على كذا ، صبرت عن كذا

معناه : حبست نفسى عليه ، وحبستها عنه ؛ فلذلك تعدى "اصبر" فى الآية الكريمة بغير واسطة ، لأن المعنى : احبس نفسك[٢٦٤] .

---

(٢٦٢) -Bloomfield, L, Languge, George Allen and Unwin, London, 1950 , pp. 160-167 .

(٢٦٣) الكهف ٢٨ .

(٢٦٤) انظر : ابن الشجرى : الأمالى ، ج١ ، ص١٤٥ .

وهذه الآية هى الموضع الوحيد الذى تعدى فيه الفعل بنفسه وهو فى بقية المواضع التى استعمل فيها فى القرآن الكريم إما مذكور بدون متعلق ، أو تعدى بعلى .

وحروف الجر قد ينوب بعضها مناب بعض لهذا السبب أى تضمن الفعل معنى فعل آخر ؛ فقد تعدى "الرفث" بـ "إلى" فى قوله تعالى : "أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم"[٢٦٥] ، وأنت لا تقول : رفثت إلى النساء ، ولكنه جئ به محمولاً على "الإفضاء" الذى يراد به الملامة فى مثل قوله تعالى : "وقد أفضى بعضكم إلى بعض"[٢٦٦] . وقد تعدى "يخالف" بـ "عن" فى قوله تعالى : "فليحذر الذين يخالفون عن أمره"[٢٦٧] لأنه محمول على ينحرفون عن أمره ، أو يزوغون عن أمره ، وهو عادة لا يحتاج إلى حرف جر ، تقول : خالفت زيداً ، وقد تعدى "رحيم" بالباء فى نحو "وكان بالمؤمنين رحيما"[٢٦٨] حملا على "رءوف" فى نحو "بالمؤمنين رءوف رحيم"[٢٦٩] ، ويقال رأفت به .

ولا يقال : رحمت به ، بل رحمته .

(٦) دور المبنى فى العمل النحوى :

ولكنه لما وافقه فى المعنى نزل منزلته فى التعدية ، إن المورفيمات بالإضافة إلى وظائفها الصرفية العامة لها وظائف صرفية فرعية أخرى ، فالمعنى الصرفى العام للمورفيمات الدالة على الأفعال هو الدلالة على

---

(٢٦٥) البقرة ١٨٧ .

(٢٦٦) النساء ٢١ ولم يأت أفضى فى القرآن الكريم إلا فى هذا الموضع .

(٢٦٧) النور ٦٣ .

(٢٦٨) الأحزاب ٤٣ .

(٢٦٩) يونس ١٢٨ .

الحدث والزمن معاً ، فنحن حين نقسم الدلالة على الزمن إلى ماضى ومضارع وأمر نجد المورفيم الدال على الفعل يؤدى وظيفة نحوية هى الإسناد إلى الغائب لأنه يتألف من مورفيمين : أحدهما : مورفيم حر ويتمثل فى الحدث (ضرب) مثلاً والآخر مورفيم صفرى ويتمثل فى الضمير (هو) أى أن هذا النوع من المورفيمات يؤدى وظيفة أخرى غير وظيفته الأصلية وهى دلالته على الحدث والزمن .

ومثل ذلك فى المورفيم الدال على الحدث فى الزمن الحاضر أو المستقبل ياء المضارعة وهى مورفيم مقيد يدل على أن هذا النوع من المورفيمات مسند إلى المفرد الغائب ، ومثل ذلك التاء فى (تضرب) ، والهمزة فى (أضرب) ، والنون فى (نضرب) ... وهكذا ؛ ووظيفة الإسناد هذه غير الوظيفة الصرفية لهذا النوع من المورفيمات وهو ما يشير إليه النحاة باستتار الضمير .

وبناء على هذا يمكن القول إن المورفيمات الدالة على الأحداث تؤدى جميعا وظيفة نحوية ، بجانب وظيفتها الأساسية فى الدلالة على الحدث والزمن ، وهذا الإسناد يختلف بحسب المتكلم أو المخاطب أو الغائب ، وكذا بحسب الإفراد والتثنية والجمع ، وكذلك بحسب التذكير والتأنيث وذلك بواسطة مورفيمات مقيدة تضاف إلى مورفيمات حرة .

غير أن المورفيمات الدالة علي الأحداث لا تقتصر على أداء وظيفة الإسناد على اختلاف أنواعه ، بل تتعدى وظائفها إلى أكثر من ذلك عندما تتصل بها مورفيمات هى ما تسمى "الزوائد" ، بمعنى أن الوظائف الصرفية لهذا النوع من المورفيمات تتعدد بتعدد الحالات التى تقبل فيها المورفيمات المجردة ـ وهى مورفيمات حرة ـ مورفيمات الزيادة وهى مورفيمات مقيدة ، فالدلالة على التعدية والمطاوعة

والمشاركة والتحويل والصيرورة وغير ذلك ، تتم بواسطة إضافة مورفيمات مقيدة إلى مورفيم حر ، يتمثل في الأفعال المجردة ، وهذه المورفيمات المقيدة أو الزيادات كما يقول النحاة والصرفيون لها وظائف صرفية معينة يؤديها الفعل عند اتصاله بهذه المورفيمات التى تميز كل وظيفة من هذه الوظائف ، ولهذا قال علماء العربية القدماء إن زيادة المبنى زيادة فى المعنى ؛ والحقيقة كما أثبتنا أن التغيير فى المبنى يؤدى إلى تغيير فى المعنى ومن ثم الوظيفة .

ومثل ذلك فى المورفيمات الحرة الدالة على الأسماء فإن المعنى الصرفى العام لها هو الدلالة على المسمى ، أما حين تتصرف هذه المورفيمات بحسب اختلاف الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير وذلك بواسطة المورفيمات المقيدة الخاصة بذلك مثل : ضارب وضاربة وضاربتان .... فإن كل ذلك يدل على وظائف فرعية للأسماء بجانب وظائفها العامة ، وهى تؤدى هذه الوظائف الفرعية فى حال ارتباطها بهذه المورفيمات المقيدة .

وتشترك المورفيمات الدالة على الصفات مع تلك التى تدل على الأسماء والأفعال فى أن لها وظائف فرعية بجانب وظائفها العامة وهى الدلالة على موصوف بالحدث ، أما حين تتصرف حسب الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير بواسطة المورفيمات المقيدة الخاصة بكل حالة من هذه الحالات فحينئذ تكون لها وظائف فرعية بجانب وظائفها الأساسية .

وإذا كانت المورفيمات الحرة الدالة على الصفات تؤدى مثل هذه الوظائف العامة والفرعية فإن مورفيم الصيغة وهو مورفيم صفرى مثل اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة المختلفة واسم التفضيل ،

والصفة المشبهة تؤدى إلى جانب ذلك أيضاً وظائف أخرى تتضح من دلالة مورفيم الصيغة ؟ ، فصيغة اسم الفاعل مثلا تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجديد ومثل ذلك صيغ المبالغة .

وهكذا نرى أن حصر المورفيمات من حيث البنية والوظيفة وبيان أنواعها يعد الخطوة الأولى فى تحليل النظام الصرفى أو المورفولوجى؛ ولكن الواقع أن جزءاً من تصنيف المورفيمات وتحديدها من حيث الوظائف والتوزيع هو بيان الوظائف النحوية أيضا لبعض المورفيمات وهو ما يؤدى بنا إلى الجانب النحوى أو الوظيفة النحوية للمورفيمات إضافة إلى وظائفها الصرفية .

وقد ثبت فى أذهان النحويين أن الفعل قد يصل بنفسه إلى المفعول فيكون متعديا بنفسه ، وقد يصل بحرف الجر فيكون متعديا بحرف الجر ، فحرف الجر يجعل المجرور كما فى قوله تعالى : "وامسحوا برؤسكم وأرجلكم"(٢٧٠) . على قراءة(٢٧١) .

وتشترك جميع حروف الجر فى إفادة معنى التعدية أى تعدية الفعل القاصر عن المفعول إليه ، لكن معنى التعدية المطلقة أن ينقل معنى الفعل كالهمزة والتضعيف وبغيره وهكذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر نحو :

- ذهبت به ، قمت به .
- أى : أذهبته ، وأقمته .

---

(٢٧٠) سورة المائدة ، آية ٦ .

(٢٧١) انظر : للرضى شرح الكافية ، ج١ ، ص٣١٩ ، ٣٢٠ .

قال تعالى : "آتونى زبر الحديد"[٢٧٢] ، يقرأ بقطع الهمزة والمد ، فهو متعدٍ بالصيغة (أفعل) ، ويقرأ بوصل الهمزة ، والتقدير (ائتونى زبر الحديد) ، أى : ائتونى بزبر الحديد ، فهو متعد بالباء[٢٧٣] .

وقد عد بعض النحويين التعدية بحروف الجر عامة مساوية لهمزة التعدية ، والتضعيف ، مؤسسين على هذه المساواة بعض التجوزات التركيبية .

فالحال لا يتقدم على صاحبه المجرور بالإضافة اتفاقاً ، سواء كانت الإضافة محضة نحو قوله تعالى :
"أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً"[٢٧٤] .

أم غير محضة نحو : جاءنى ضارب على مجرداً ؛ لأن الحال تابع وفرع لذى الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً ، وإن انجر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبويه وأكثر البصريين يمنعون أيضاً للعلة المذكورة .

ونقل عن ابن كيسان وأبو على برهان الجواز استدلالاً بقوله تعالى :
"وما أرسلناك إلا كافة للناس"[٢٧٥] .

وفرقوا بين حرف الجر والإضافة ، بأن حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل ، وبعض حروفه ، فإذا قلت : ذهبت راكبة بهند : فكأنك قلت : أذهبت راكبة هند[٢٧٦] .

---

[٢٧٢] سورة الكهف ٩٦ .

[٢٧٣] انظر : شرح الكافية ، ج١ ، ص٣٢٧ .

[٢٧٤] سورة النحل ١٢٣ .

[٢٧٥] سورة سبأ ٢٨ .

[٢٧٦] انظر : شرح الكافية ، ج١ ، ص٢٠٧ . وانظر كذلك ابن جنى "الخصائص" ، ج١ ، ص١٠٢ ـ ١٠٦ .

فسيبويه وأكثر البصريين يسوون بين الجار والمجرور والإضافة ، فالأصل كان الجر بالحرف ، والإضافة تكون على معنى حرف من حروف الجر (اللام - من - فى) ؛ أما ابن كيسان ومن وافقه فقد ذهبوا إلى أن الجار والمجرور يلحق بالهمزة والتضعيف فى التعدية ، فينبغى أن يجوز معه ما يجوز معهما من تقديم وتأخير .

ويبدو أن الأصل فى التعدية كان عن طريق حرف الجر (الباء) ، ولما استعملت العربية وسائل التعدية الأخرى ألحق هذه الوسائل بالطريقة الأولى فكان منصوبها (مفعولاً به) كذلك .

وهذا التصور يطرد مع ما نعهده من تسميات للمفاعيل الأخرى التى تدخل حروف الجر المختلفة فيها ، مثل (له) ، و (فيه) ، و (معه) ، و(منه) ، والأخير هو المنصوب على التحذير ، ففيه معنى (من) .

وللمعنى أثر فى "كم" التركيب ، أى عدد العناصر التى تكون التركيب ، فالفعل (علم) يتعدى إلى مفعولين كما فى : علمت الله أكبر كل شئ .

لكنها تنصب مفعولاً واحداً ، إذا كانت بمعنى (عرف) كما فى قوله تعالى : "وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم"[٢٧٧] .

و(نظر) بمعنى (انتظر) تتعدى بنفسها ، كما فى قوله تعالى : "هل ينظرون إلا الساعة"[٢٧٨] ؛ لأن النظر بمعنى الإبصار لا يقع إلا على الأعيان ، ويتعدى بالجار كقوله تعالى : "انظروا إلى ثمره"[٢٧٩] .

---

[٢٧٧] سورة الأنفال ٦٠ ، وانظر سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص٤٠ .

[٢٧٨] سورة الزخرف آية ٦٦ .

[٢٧٩] سورة الزخرف الآية ٦٦ ، وانظر : ابن الشجرى : الأمالى ، ج١ ، ص١٩١.

ومن هذا الفعل (كفى) ، والكفاية بلوغ الغاية فى الشئ ، فقولهم : كفاك به رجلا ، وهو كافيك من رجل . معناه : قد بلغ الغاية فى خصال المدح ، ويكفى ويجزى ويغنى بمعنى واحد ، فهذا يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك : يكفينى درهم ، كفانى قرض . أى : أجزأنى وأغنانى عن كل قرض آخر ، وعن بعض قرض آخر .

فأما "كفى" المتعدى إلى مفعولين فى نحو :

كفيت فلانا شر فلان .

فمعناه : منعته منه ، وحلت بينه وبينه ، ومنه فى التنزيل : "فسيكفيكهم الله"[٢٨٠] فهما مختلفان معنى وعملاً"[٢٨١] .

ومن الضرب الأول أيضاً قوله تعالى : "أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب"[٢٨٢] .

ومن الضرب الثانى : "إنا كفيناك المستهزئين"[٢٨٣] .

وفى العربية لفظ وفيها معنى ، والسلوك التركيبى لكثير من الكلمات يفسر بما يسمى "التضمين" وهو تشابه سلوك كلمة مع سلوك كلمة أخرى لحملها عليها فى المعنى ؛ ويقابلنا بهذا الصدد ما هو مفعول لفظاً فاعل معنى كمفعول مجموعة (أعطى) الأول ومفعول (أعلم) الأول كذلك[٢٨٤] .

---

[٢٨٠] سورة البقرة ١٣٧ .

[٢٨١] انظر : ابن الشجرى : الأمالى ، ج١ ، ص٢٠٢ .

[٢٨٢] سورة العنكبوت ٥١ ؛ آل عمران الآية ٢٤ .

[٢٨٣] سورة الحجر ٩٥ .

[٢٨٤] انظر : شرح الكافية ، ج١ ، ص٢٧ ، ٢٨ .

والأصل فى باب الأفعال على وزن (فاعل) أن تكون من اثنين فصاعداً ، وفاعلها مفعول فى المعنى ومفعولها فاعل كذلك نحو : خاصمته ـ سابقته ـ شاركته ـ شاربته ـ ناقشته .

وهناك الجر بالإضافة والجر بحروف الجر ، وفى الإضافة الحقيقية يكون المعنى على تقدير "اللام" أو "من" أو "فى" ؛ أما الإضافة غير الحقيقية فليس على تقدير حرف جر ، لأن علاقة المضاف فيها بما بعده هى علاقة الإسناد .

وينسب سيبويه القوة التى يحققها الفعل إلى العنصر الذى وقعت عليه حيث يقول : "واعلم أن المفعول الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول ، يتعدى إلى كل شئ تعدى إليه فعل الفاعل الذى لا يتعداه فعله إلى مفعول"(٢٨٥) .

إلا أنه يعود فيثبتها للفعل ، على أن المعنى يظل شاغله الأكبر حيث يتأخر دور التحول التركيبي ، فالمفعول فى حال التعدى والاقتصار واحد حيث إنه لم يتغير المعنى ، ومن ثم أصر على إثبات مصطلح "مفعول" رغم تغير الحركة أى أنه رغم أن لفظه فاعل فإنه بمنزله المنصوب ، فالفرق فى غير المعنى إذ معنى المفعول المنصوب فى : ضرب زيداً ، يتساوى مع المفعول المرفوع فى :

ضرب زيداً ، يقول سيبويه : "واعلم أن المفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل فى التعدى والاقتصار بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل ، لأن معناه متعدياً إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء(٢٨٦) .

---

(٢٨٥) انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص٤٢ .

(٢٨٦) المرجع السابق ، ج١ ، ص٤٣ .

وقد ظهرت فـي أواخـر العقد السـابع مـن القـرن الحـالى نظريـة جديـدة لفيلمـور Fillmor أطلـق عليهـا اسـم "نظريـة الحـالة النحويـة" The Case Grammer [٢٨٧] .

وهو لا يقصد بالحالة النحوية المفهوم القديم الذى يتمثل فى حركات الإعـراب فـى النحـو الغربـى ؟ وإنمـا يقصـد بالحالـة النحويـة مجموعـة المفاهيم التى تمكـن الإنسـان مـن إصـدار بعـض الأحكـام المختلفـة عمـا يدور فى تركيب مـا ، مثـل معرفـة مـن يقـوم بـالفعل ؟ ومـن يقـع عليـه الحدث ؟ وما الذى حدث ؟ ومتى وقع ذلك الحدث ؟ وأين ؟ وهل هنـاك أداة استخدمت عند وقوع الحدث ؟ وغير ذلـك ؛ وهـو يقـدم أمثلـة علـى ذلك من خلال عدد من الجمل يشعر الإنسـان لأول وهلـة أنهـا متشـابهة الدلالة رغم اختلاف تركيبها ، مثال ذلك الجمل الآتية :

- فتح على الباب بالمفتاح .
- فتح المفتاح الباب .
- انفتح الباب .
- استخدم علـى المفتاح فى فتح الباب .
- المفتاح هو الذى فتح الباب .
- على الذى فتح الباب بالمفتاح[٢٨٨] .

ففى الجملـة الأولـى نجد أن الفـاعل الظـاهر هـو (علـى) ، أمـا فـى الجملـة الثانيـة فهـو (المفتـاح) ، وفـى الثالثـة (البـاب) ؛ إلا أن العلاقـة

---

[٢٨٧] انظر : جون ليونز : نظرية تشومسكى اللغويـة ، ص١٦٩ ـ ١٧٦ ، ترجمـة حلمى خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٠م .

[٢٨٨] انظر : نايف خرما : أضـواء علـى الدراسـات اللغويـة المعـاصرة ، ص٣٠٨ وسلسلة عالم المعرفة رقم (٩) ، ١٩٧٨ . وانظر Crystal : op . cit, p. 236.

الحقيقية لكل من هذه الأسماء الثلاثة تختلف في كل جملة عن الجملة الأخرى ؛ ففي الجملة الأولى نرى أن علياً هو الفاعل الحقيقي ؛ وفي الجملة الثانية (المفتاح) هو الأداة التي فتح على الباب بها ، أي أن الفاعل الحقيقي أيضاً هو (علي) لا (المفتاح) ، أما في الجملة الثالثة فإن الباب لم يقم بالفتح أي ليس هو الفاعل الحقيقي وإنما وقع عليه الفتح .

ومعنى هذا أن الأشكال الخارجية للجمل الثلاث لم تؤثر على العلاقات الدلالية لها فهناك فاعل من وجهة النظر النحوية ، وهناك فاعل آخر من وجهة النظر الدلالية أي أن لكل كلمة "حالة" معينة بالنظر إلى علاقاتها بالكلمات الأخرى في التركيب .

وبناءً على ذلك رأى فيلمور أن الأمر الهام الذي ينبغي دراسته أولاً هو تلك العلاقات الدلالية بين الكلمات دون الأشكال الخارجية مادامت لم تؤثر في المعنى العميق للجملة ، كما رأى أن هذه العلاقات المعنوية تكون نظاماً ينطبق على جميع اللغات بغض النظر عما إذا كان الفاعل من الناحية الشكلية يسبق الفعل أو يأتي بعده كما في الإنجليزية والعربية.

وسيبويه يربط بين العمل والمعنى في جملة اسم الفاعل على الفعل ، يقول "هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى ، فأردت فيه من المعنى ما أردت في يفعَل كان نكرة منوناً"[٢٨٩] .

فاسم الفاعل النكرة المنون يتساوى مع الفعل المضارع في المعنى والعمل ، فما دام العنصران متفقين في المعنى فإنهما متفقان في العمل ،

---

[٢٨٩] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص١٦٤ .

يقول : "وذلك قولك : هذا ضارب زيد غداً . فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً غداً"[٢٩٠] .

وقد أشار إلى الاتفاق بين الصيغتين فى أداء المعنى الوظيفى والدلالى حين قال : "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : إن زيداً لفاعل ، فيما تريد من المعنى"[٢٩١] .

فإذا تغير الزمن الذى يدل عليه مع الفعل حدث مثله مع اسم الفاعل يقول : "حدثت عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك وتقول : هذا ضارب عبد الله الساعة ، فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيداً الساعة ، وإذا تغير الزمن كأن تقول : كان زيد ضارباً أباك ، فإنما تحدث أيضا عن اتصال فعل فى حال وقوعه وكان موافقا زيداً فمعناه وعمله كقولك : كان ضَرَبَ أباك ويوافق زيدا ، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع من العمل والمعنى منونا"[٢٩٢] .

ويمكن أن نقابل بين هذه التراكيب على النحو التالى : ـ

- هذا ضارب عبد الله الساعة (فى المعنى والعمل) هذا يضرب زيداً الساعة .
- كان زيد ضارباً أباك (فى المعنى والعمل) كان يضرب أباك .

ولا يؤدى منع التنوين مادام لم يغير شيئا من المعنى إلى تغير فى العمل ولذا يعطى العمل فى اللفظ قيمة ضئيلة ، فالمفعول مجرور ظاهرياً بعد سقوط التنوين ، يقول : "واعلم أن العرب يستخفون

---

[٢٩٠] المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

[٢٩١] المرجع السابق ، ج١ ، ص١٤ .

[٢٩٢] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص١٦٤ .

فيحذفون التنوين والنون ، ولا يتغير من المعنى شئ ، وينجر المفعول ، لكف التنوين عن الاسم ، فصار عمله فيه الجر ، ودخل فى الاسم معاقباً للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبد الله ، فى اللفظ لأنه اسم ، وإن كان ليس مثله فى المعنى والعمل"[٢٩٣] .

ويؤكد قيمة المعنى حين يرجح الحمل على المعنى رغم أن العمل الظاهرى لا يوافق الوجه القائم على المعنى حين يعالج الاشتراك مع اسم الفاعل ، يقول سيبويه : "وتقول فى هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول فى الجار ، لأنه ليس فى العربية شئ يعمل فى حرف فيمتنع أن يشرك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصباً ، فتقول : هذا ضارب زيد وعمرو ، وكأنه قال : ويضرب عمراً أو ضارب عمراً"[٢٩٤] .

وقد جاز ذلك على إضمار فعل ، وإنما جاز هذا الإضمار على أساس المعنى وإن كان يخالف العمل ، فالمعنى أرجح عنده فى تعليل النصب يقول : "وإنما جاز هذا الإضمار ، لأن معنى الحديث فى قولك : هذا ضارب زيد ، هذا ضرب زيداً ، وإن كان لا يعمل عمله ، فحمله على المعنى كما قال جل ثناؤه : "ولحم طير مما يشتهون وحور عين"[٢٩٥] ، لما كان المعنى فى الحديث على قوله : لهم فيها ، حمله على شئ لا ينقض الأول فى المعنى"[٢٩٦] .

---

[٢٩٣] انظر : المرجع السابق ، ج١ ، ص١٦٥ ، ١٦٦ .

[٢٩٤] المرجع السابق ، ج١ ، ص١٦٩ ، ١٧٠ .

[٢٩٥] سورة الواقعة آية ٢١ ، ٢٢ .

[٢٩٦] انظر : المرجع السابق ، ج١ ، ص١٧٢ .

ولكنه بعقد مفاضلة بين الجر والنصب ، وينتهى إلى أنه مع الوصل يكون الجر أقوى ، ومع الفصل يكون النصب أقوى ، فكلما طال الكلام كانت المراعاة للمعنى لا للفظ ، ومن ثم كان النصب أقوى ، يقول : "والجر فى هذا أقوى ، يعنى : هذا ضارب زيد وعمرو وعمراً بالنصب ، وقد فعل لأنه اسم ، وإن كان قد جرى مجرى الفعل بعينه ــ والنصب فى الفصل أقوى ، إذا قلت :

هذا ضارب زيد فيها وعمراً ، وكلما طال الكلام كان أقوى . وذلك أنك لا تفصل بين الجار والمجرور ما يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله جل ثناؤه : "وجاعل الليل سكناً والشمس والقمر حسباناً"[٢٩٧] .

وقد يحمل العمل على سعة الكلام ، بمعنى أن يحمل عمل اسم الفاعل على عمل الفعل على سعة الكلام ، ولا يجوز الفصل مع العمل إلا فى النثر ، يقول فى باب ما جرى مجرى الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين فى اللفظ لا فى المعنى : "وذلك على هذا الحد : سرقت الليلة أهل الدار . فتجرى الليلة على الفعل فى سعة الكلام فإن نونت ، فقلت : يا سارقا الليلة أهل الدار ، كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق ، منصوباً ، ويكون الليلة ظرفاً لأن هذا موضع انفصال ، وإن شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام ، ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار إلا فى شعر ....[٢٩٨] .

وعلى كل حال فقد عول سيبويه على المعنى فهو المحك فى الحكم على ما يجوز أو ما لا يجوز .

---

[٢٩٧] سورة الأنعام ٩٦ ، وانظر : المرجع السابق ، ج١ ، ص١٧٤ .

[٢٩٨] انظر : المرجع السابق ، ج١ ، ص١٧٦ ، ١٧٧ .

وقد وافق النحاة العرب في ذلك حيث يجعله عاملاً جوهرياً في التفسير النحوى[٢٩٩] .

والدكتور نهاد الموسى يرى هذه العناية نهجاً لدى النحاة العرب بوجه عام يقول : "ويعول النحويون العرب على المعنى معولاً كبيراً ، ويمثل التفاتهم إلى المعنى عامة ، والمستوى الدلالى خاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوى الخالص"[٣٠٠] .

ولا شك أن نظم المعانى النحوية لا يكون إلا بالمبانى الصرفية التى تشتمل عليها اللغة ، ومن هنا فإن اختلاف المعانى النحوية سيكون تبعاً لاختلاف المبانى المنطوقة في السياق الكلامي ولكل دلالته الخاصة .

إن النظر فى اختلاف المبانى المنطوقة المعبرة عن المعانى النحوية سيسوقنا إلى ملاحظة الفروق الشكلية والوظيفية التى تمتاز بها تلك المبانى ، ولأجل توضيح ذلك طلب الجرجاني أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه فينظر في الخبر مثلاً إلى الوجوه التى نراها فى قولنا : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ؛ وفي الشرط أن ينظر إلى الفروق التى نراها في قولنا : إن تخرج أخرج ، وإن خرجت

---

[٢٩٩] انظر : د/ سعيد حسن بحيرى : عناصر النظرية النحوية ـ محاولة لإعادة التشكيل فى ضوء الاتجاه المعجمى الوظيفى ، ص١٧٣ ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ١٩٨٩ .

[٣٠٠] انظر : د/ نهاد الموسى : نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ، ص٦٥ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط . أولى ١٩٨٠ .

خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا خرجت خارج[٣٠١] .

ولاشك فى أن القارئ يدرك الفرق واضحاً فى المبنى والمعنى بين كل تعبير وآخر من التعبيرات السابقة ، بمعنى أن اختلاف المعانى النحوية يكون تبعاً لاختلاف المبانى المنطوقة ؛ على أن الجرجانى قد قصد بالفروق التى أوردها إلى القيم الخلافية أو إلى فكرة المقابلة بين المبنى والمبنى ، وبين المعنى والمعنى ، ومن هنا طلب أن ينظر أيضاً إلى صور التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير فى الكلام كله ، وفى الحذف والتكرار والإضمار والإظهار مؤكداً أن التعبير بكل صورة من هذه الصور الكلامية - وهى بحقيقتها شكلية - يعد تعبيراً عن المعنى الوظيفى لهذه الظاهرة .

والتعبير بالاسم غيره بالفعل ، فلكل دوره الوظيفى المتميز ، ومن ثم فإن لكل سماته الشكلية المتميزة ، ومثل ذلك يقال فى بقية أقسام الكلم.

---

[٣٠١] انظر عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ، ص٦٣ تحقيق محمد رشيد رضا ، القاهرة ١٩٦١ .

الفصل الرابع

المعنى والتحليل النحوى

الفصل الرابع

المعنى والتحليل النحوى

(١) الإعراب والعلامة :

لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة فجعلوا للإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل ، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها والحروف ونيابتها عن الحركات ، ثم تكلموا فى الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابى ، ثم اختلفوا فى هذا الإعراب هل كان فى كلام العرب أم هل لم يكن ؟

وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام فى إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات فى تعيين المعانى النحوية ، حدث كل ذلك فى وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها وحدها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف لأن العلامة الإعرابية فى كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب حتى ننظر إلى مطلق العلامة كمطلق الضمة الواحدة منها على أكثر من باب[٣٠٢] .

والحقيقة أن اعتراضات المعترضين على نظام العامل أو العلامات الإعرابية فى النحو العربى والتشكيل فى قيمتها لم يكن من بنات أفكار المحدثين وحدهم ، وإنما استمد كل ذلك من رصد هؤلاء لتاريخ الفكر النحوى العربى وملاحظ بعض النحاة واللغويين دون سائرهم ومن ذلك استناد المحدثين[٣٠٣] . إلى أفكار ابن مضاء القرطبى ، واستناد ابن

---

[٣٠٢] انظر : تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٢٠٥ .

[٣٠٣] المرجع السابق ، ص٢٠٧ .

مضاء نفسه إلى بعض آراء ابن جنى وتوجيهها وفقاً لما يريد ، واستناد الدكتور أنيس فى رأيه عن العلامة الإعرابية فى كتابه "من أسرار اللغة" إلى قطرب .

ولم ترد نظرية العامل أو قرينة الإعراب من فراغ لكنها وردت من مراقبة النحاة للاستعمال العربى سواء على مستوى المفردات أو التراكيب ، ومن ثم النص بأكمله ؛ وكل من العلامة الإعرابية والعوامل والمعمولات تعد محصلة لإدراك النحاة لكيفية نظم الكلام ومراقبة وظائف المفردات داخل التراكيب وعلاقات الوحدات اللغوية بعضها مع بعضها الآخر ، وكيفية تعلق كل منها بالآخر .

والمبنى قد يأتى علامة إعرابية كالفتحة والضمة والكسرة والسكون وما ينوب عنها ، فالاسم المرفوع مبنى ، وكذلك المنصوب والمجرور ، وكلها مبان ذات وظيفة نحوية معينة ؛ وقد يأتى المبنى على صورة رتبة محفوظة أو غير محفوظة فإن مطلق الصدارة ، أو كمطلق التأخير قرينة ، وهى بلا شك صورة شكلية عامة تتعلق بالمبنى التركيبى للكلام وتدخل ضمن مفهوم المبنى الذى يدل بالصيرورة على معنى نحوى معين أو وظيفة نحوية ؛ وقد يأتى المبنى أحد الزوائد التى تدل على معنى نحوى معين ، كما تدل الهمزة مثلاً على التعدية عند زيادتها بالفعل ، كما يدل التضعيف فى الفعل عليها ، وقد يأتى المبنى على صورة تضام وهو تجسيد لصورة العلاقة بين أجزاء التركيب الكلامى ، فهو من هذه الناحية يعد مبنى عاماً من مبانى القرائن التى تتعلق بالمبنى التركيبى للكلام كالتضام بين حرف الجر والمجرور والصلة والموصول والناسخ ومعموله والمستثنى وأداة الاستثناء وأداة الاستثناء وأدة العطف والمعطوف ، وقد يأتى المبنى على صورة أداة من أدوات

الربط فيكون من مباني القرائن التي تدل على أحد المعاني النحوية وذلك كالربط بالفاء في جواب الشرط .

واللفظ مع المعنى هو النسيج الذي وضعه عبد القاهر الجرجاني بقوله : "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني ، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشئ إلى الشئ كيف جاء واتفق ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح"[٣٠٤] .

وهذه المعاني التي يقتفي آثارها هي النظم والترتيب والتأليف والتركيب والصياغة والتصوير والنسج والتحبير[٣٠٥] على حد تعبيره ، والمتكلم يجري في استعماله اللغوي على نظام مخزون في ذهنه ، وفي رأي عبد القاهر أنه "لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ولفظاً ، ولأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك ، فإذا تم لك ذلك اتبعتها الألفاظ وقفوت بها آثارها وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ بل تجدها تترتب لك بحكم أنها حزم للمعاني ، وتابعة لها ولاحقة بها وأن

---

(٣٠٤) انظر : دلائل الإعجاز ، ص٩٣ .

(٣٠٥) انظر : دلائل الإعجاز ، ص٨٠ .

العلم بمواقع المعانى فى النفس علم بواقع الألفاظ الدالة عليها فى النطق[٣٠٦] .

والمعنى يعد من الوسائل التى يسلكها النحوى لتخريج تركيب من التراكيب ، وحقاً يتبوأ المعنى مكانة عليا فى التحليل النحوى ، فهو الوجه الآخر للأحداث اللغوية ، وما تقدم الألفاظ إلا تعبيراً عنه ، فالمعنى ـ إذن ـ مسئول عن كثير من أوجه السلوك التركيبى .

عنى سيبويه بحركة العناصر للكلام ، وما ينشأ عن التغير فى رتب هذه العناصر من تغير فى المعنى وهو يكمل بذلك إبراز الدور الذى احتله أو شغله المعنى فى تحليلاته ، فقد ربط بينه وبين العمل فى مواضع كثيرة ، ولكنه يضيف حين يعالج موضوعى التنازع والاشتغال عناصر أخرى لا تقل أهمية عن العمل ، وهذه العناصر تشكل ما أطلق عليه أركان الحدث الكلامى الذى يقيم للغة المنطوقة اعتباراً كبيراً ، وأهم أركانه النص والموقف أو السياق والمتكلم والمخاطب ، وبين هذه العناصر علاقات تجاذب قوية تسهم بدور فعال فى تفسير النص تفسيراً مقبولاً ، فالعلاقة بين النص والمتكلم علاقة إنشاء تكملها علاقة النص بالمخاطب . وهى علاقة فهم ويحدث التبليغ باكتمال الوصل بين هذه العلاقات فى سياق مناسب .

وقد أبرز سيبويه دور المخاطب وفهمه ؛ فإدراكه للمعنى الذى يدل عليه التركيب يجوز الاستغناء عن بعض العناصر اللغوية فيها ، ويعد هذا الحذف مقبولاً عند سيبويه أيضاً إذا كان فى السياق الذى يجرى فيه الكلام دليل عليه ، ويمكن أن نستدل على هذه العناية بنصوص عدة وردت فى الكتاب متفرقة ، منها قوله : "وكذلك لا يجوز زيداً ، وأنت

---

[٣٠٦] المرجع السابق ، ص٩٦ .

تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيداً لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت : زيداً ، أنك تأمره هو يزيد ، فكرهوا الالتباس ها هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل ، نحو : عليك أن يقولوا : عليه زيداً ...." [٣٠٧] .

فبعض التراكيب تقدم لنا 'الفعلية' فى إطار اسمى وأخرى تقدم 'الاسمية" فى إطار فعلى ، وعلى المعنى تقع المسئولية الكبرى فى التقريب بين النصب والرفع أو بين النصب والجر - مثلاً - وفى عقد العلاقات بين المواقع النحوية التى تتقاسمها - عادة - حالات إعرابية تبدو - شكلاً - مختلفة ، بل إن المعنى يقرب بين العناصر المختلفة فى الصيغة والمدلول وهذا هو ما تعكسه .

"والشكل' يراد به كل ما يتعلق بالإطار الخارجى للتركيب من عناصر مفردة لها رصف ، وترتيب ، ومواقع ، ذات حالات إعرابية معينة ، أما النسبة فيراد بها ما يكتسبه العنصر من علاقة نحوية تركيبية كاكتسابه معنى "المفعولية" أو معنى "الإضافة" ، كما يراد بها ما بين طرفى الجملة فى نمطى التركيب الاستنادى من علاقة ، أو قد يراد بها معنى داخلى غير ما يشير إليه الضبط الإعرابى لكلمة من الكلمات فى الجملة ؛ بحيث يمكن القول بأن 'الشكل' قد يشير إلى موقع ووظيفة ، أما المعنى فيشير إلى نسبة وحقيقة ، كما فى تمييز "النسبة" - مثلاً - أو المفعول الأول فى مجموعة 'أعطى' ، وما سماه النحاة بنائب الفاعل من أمثلة ثبات النسبة مع تغير الحالة فمعنى المفعولية موجود مع الرفع ، كما كان مع النصب ، ومن هذا أمثلة التنازع فالاسمان التنازع عليهما يصلح كلاهما للنصب على المفعولية والرفع على الفاعلية ، فالمرفوع

---

[٣٠٧] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص١٦٩ .

لفظاً ومعنى منصوب معنى أيضاً ، والمنصوب لفظاً ومعنى مرفوع معنى كذلك .

وهناك شبه الأسماء المبهمة العامة بالشرط ، والشبه بين المفرد والجملة ، وبيان الشبيه بالجملة ، وشبه الجملة بالجملة ، والشبه بين الخبر والإنشاء ، إذ شبه بالإنشاء كما شبه الإنشاء بالإنشاء ، وترتب على ذلك التوكيد بالنون للفعل المشبه أو نصبه بأن مضمرة أو غير ذلك.

وشبه الكون المقيد من الأخبار بالكون المطلق تارة والمقيد أخرى ، حيث تردد حكمه بين جواز الحذف والثبوت بمقتضى الشبه الأول الثاني.

وشبه اسم العين بالمعنى ، فصلح الإخبار به ووقوعه حالاً وصفة ، وشبه المخبر عنه بـ (ابن) بالمنعوت فمنع التنوين ، وشبه النسب بالتأنيث فتلاقيا فى وجوه اشتركا فيها ، وحدث الشبه بين النسب والعجمة كما شبه الإقحام بالإقحام ، وتشابهت بعض التوابع كعطف البيان والصفة والبدل ، وعطف النسق ، والصفة والبدل ، كما أشبه البدل الصفة .

(٢) النظم ونسيج الكلام :

ويلخص د . حماسة نظرية سيبويه والجرجانى فى التفسير النحوى الدلالى حيث يرى أنه ينبع من :

- المعنى النحوى الدلالى ، وهو الذى يمد الجملة بالمعنى الأساسى فى علاقة الوظائف النحوية بعضها ببعضها الآخر ، ويفسر ما قد يؤدى إليه المنطوق الظاهرى من الالتباس .

- وضع العناصر النحوية في الموضع الذي تقرره لها البنية الأساسية أى الصورة التجريدية للقواعد فى أذهان المتكلمين .
- الصورة المنطوقة للجملة ، أى "بناء الجملة" وهذه بدورها مكونة من الأصوات التى تشكل المفردات بصيغها التى تختار وفقاً لقيود الاختيار بين الحقول الدلالية المعينة والسياق المناسب[٣٠٨] .

وينسحب ما جرى على اسم الفاعل عند حذف التنوين والاشتراك على المصدر ، فالمعنى لا يتغير مع حذف التنوين إلا أنه يجر ما يلى المصدر سواء كان فاعلاً أو مفعولاً ، يقول : "وإن شئت حذفت التنوين كما حذفت فى الفاعل ، وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجر الذى يلى المصدر ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأنه اسم قد كففت عنه التنوين ؛ كما فعلت ذلك بفاعل ، ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقباً لـه ، وذلك قولك : عجبت من ضربه زيداً ، إن كان فاعلاً ، ومن ضربه زيد إن كان المضمر مفعولاً ، وتقول : عجبت من كسوة زيد أبوه ، إذا حذفت التنوين[٣٠٩] .

فهذه التراكيب الواردة فى النص لا تختلف عن التراكيب الواردة فى النص السابق من جهة المعنى ، حيث لم يغير حذف التنوين إلا ما يلى المصدر مادام المعنى على حالـه ، وهذا يعنـى أن تحـول المصدر من صورته السابقة مع التنوين الأقرب إلى الفعل إلـى صورته الحالية مع حذف التنوين إلى اسم يعقبه ضرورة مجروره بديل عن التنوين .

---

[٣٠٨] انظر : د/ حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوى التحويلى ، ص٩٩ ، ط ، ١٩٨٣ .

[٣٠٩] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص ١٩٠ .

ويحدث للمصدر ما حدث لاسم الفاعل عند الاشتراك يقول : "وتقول : عجبت من ضرب زيد وعمرو ، إذا أشركت بينهما كما فعلت ذلك فى الفاعل ، ومن قال : هذا ضارب زيداً عمراً ، قال : عجبت له من ضرب زيد وعمرا ، كأنه أضمر : ويضرب عمرا (أو وضرب عمرا)"[٣١٠] .

ويتضح الربط بصورة كافية فى حديثه عن القسم التالى للمصدر فى القوة الموافق للفعل فى العمل بين المعنى والقوة ، ويبرز جلياً أنه كلما قلت درجة التشابه بين عنصر لغوى أساسى (أصل) وعنصر لغوى آخر يعمل فيها ، وتتقيد الحرية التى تتمتع بها فى الانتقال من موقع إلى آخر .

وهكذا يلاحظ استمرار تلازم بين قوة العنصر اللغوى وحرية الرتب التى يمنحها للعناصر التى يسيطر عليها .

فالعنصر النحوى يقوم بدور مهم فى تحديد الدلالة ، غير أن العنصر الدلالى عنصر مفسر فى كثير من الظواهر النحوية ، ومن ثم نجد أنهما إلى جانب العنصر الصوتى يكونون أساس الصحة النحوية لتركيب ما والقبول أيضاً .

ويرجع د . حماسة الإحالة والنقض إلى المستوى المنطوق ويقول : "فالإحالة والنقض لم يأتيا إلا من المستوى المنطوق أو إن شئت من بناء الجملة لأبنيتها ، أى من الصيغة الفعلية المتحققة ، المستوى الوظيفى تجريدى والمستوى الصيغى يحقق لهذه الوظائف التركيبية التى تعد عمقاً فعالاً للدلالات الأولية التى تؤديها كل كلمة على حدة ، ومن

---

(٣١٠) انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص١٩١

مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلهما ينشأ المعنى النحوى الدلالى"(٣١١) .

وفى باب الجملة ، يقف د . أيوب عند تعريف النحاة للكلام بأنه "ما دل على أكثر من معنى مفرد وأفاد فائدة تامة" ، حيث يلاحظ أن هذا التعريف يصلح لأن يطلق على جملة واحدة كما يصلح أيضاً لأن يطلق على عدد لا حصر له من الجمل ، ومعنى هذا عنده أن الكلام أعم من الجملة ، وهو بهذا الاعتبار تعريف قريب من تعريفات علماء اللغة للكلام"(٣١٢) ولكنه يتوقف أمام مفهوم الجملة عند علماء اللغة ، ويرى أن هؤلاء العلماء قد فرقوا تفريقاً دقيقاً بين الجملة باعتبارها أمراً واقعياً وبينها باعتبارها نموذجاً يصاغ على قياس منه العديد من الجمل الاسمية فى حين عبارة مثل : "محمد قائم جملة اسمية" هى مثال واقعى لهذا النموذج المشار إليه فى العبارة الأولى ، وإذا صح أن العبارة الأولى تصف نموذج الجملة الاسمية وأن الثانية تصف مثالاً لها ، فإنه من اللازم أن تفرق بين نماذج الجمل التى توجد وبين الأمثلة التى تتردد فى استعمالنا لكل منها .

ومن ثم فإن مجموع نماذج الجمل هو ما يسمى بـ"علم النحو" أما الأمثلة التطبيقية سماها علماء اللغة المحدثون الكلام(٣١٣) .

ومن ثم فإن عنصر التجريد أو ما أسماه الدكتور أيوب "النماذج التركيبية" متوافرة فى النحو العربى وليس كل تحليلات النحاة منصبة على تفسير الجمل الواقعية دون النموذج .

---

(٣١١) انظر : د/ حماسة عبد اللطيف . النحو والدلالة ، ص٤٤ ، ٨٢ .

(٣١٢) انظر : د/ عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية فى النحو العربى ، ١٢٥ .

(٣١٣) انظر : د/ عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية ، ص١٢٥ .

وأصحاب المدرسة الحديثة التى وضع أصولها "دى سوسير" كانوا يفهمون من الموضوعية عين المفهوم الذى يطبقه أصحاب العلوم الأخرى مثل الكيمياء أو الطبيعة أو العلوم الاجتماعية ، لأنهم كانوا متأثرين بالمنهج العلمي للبحث فى هذه العلوم ، بل لقد استخدم بعض علماء اللغة هذا المنهج استخداماً حرفياً ، ولكنهم عندما وصلوا إلى دراسة المعنى وجدوا صعوبة كبيرة فى تطبيق هذا المنهج على هذا المستوى من مستويات التحليل العلمى للغة .

والمعنى - بلا شك - جزء هام من أجزاء الظاهرة اللغوية بل ربما كان أهم جزء فيها ، ومن ذلك نجد من يفهمون أن الدراسة الوصفية للغة لا يمكن لها إذا كانت تتمسك بالموضوعية - كما هى فى العلوم الأخرى - أن تستطيع دراسة المعنى .

كذلك وقف كثير من الوصفيين في دراستهم اللغة عند الشكل أو البنية مثل الأصوات والصرف والنحو وأهملوا أو تجاهلوا دراسة المعنى ، ولذلك جاءت دراستهم قاصرة ، والسبب فى ذلك فهمهم للموضوعية كما هى عند أصحاب العلوم الأخرى وعندما اكتشف علماء اللغة المعصرون هذا القصور فى البحث اللغوى وفى فهم الموضوعية أدخلوا المعنى ضمن الدراسة اللغوية وعدوا ذلك من الأصول الموضوعية فى دراسة اللغة ، لأن تجاهل المعنى وهو جزء أصيل من اللغة يعد فى ذاته عملاً غير موضوعى ، ومن ثم أصبح للموضوعية فى علم اللغة مفهوم يختلف عن مفهومها فى العلوم الطبيعية الأخرى[٣١٤] .

---

[٣١٤] انظر :

Hammarstorm ; Goran, Is Linguistics a Natural Science Lingua , Vol . 45, 1978 , pp. 15 - 31

وصدد هذا يقول تشومسكى "إن الكلام عن التحليل اللغوى دون إشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صناعة السفن دون الإشارة إلى البحر .

وهذا الخلاف يتصل بالمنهج كما يتصل أيضاً بتصور "الموضوعية ومعناها فى الدراسة العلمية للغة لأن تشومسكى وتلاميذه يفرقون بين القدرة اللغوية Competence التى يشترك فيها جميع أفراد مجتمع لغوى معين ، والكلام الفعلى Actual Linguistics Performance الذى يصدر عنهم ، وقالوا إن هدفهم هو استنباط القواعد البديهية Intuitive التى يستعمل بمقتضاها ابن اللغة لغته التى ولد بها وليس عند حد وصف الكلام الفعلى فقط كما يفعل كما يفعل الوصفيون من علماء اللغة لأن الكلام الفعلى يحتل فى الحقيقة جزءً ضئيلاً من القدرة اللغوية ، ومن ثم كان التحليل اللغوى عند تشومسكى وتلاميذه ليس وصفاً للتركيب الشكلى للكلام ولكنه وصف شامل للغة صوتياً ونحوياً ودلالياً فى الوقت نفسه أو آن واحد .

والعلامة عبد القاهر الجرجانى سبق تشومسكى إلى تحديد الفروق الدقيقة بين العميق وغير العميق من عناصر الجملة حين فرق بين النظم والترتيب والبناء والتعليق ، فجعل النظم للمعانى فى النفس وهو تماماً البنية العميقة عند تشومسكى ، أما البناء فهو البنية السطحية الحاصلة بعد الترتيب بواسطة الكلمات ، كما أن التعليق هو الجانب الدلالى من هذه الكلمات التى فى السياق[٣١٥] .

ولم تكن فكرة التفسير العقلى للغة وقواعدها وقواعدها بعيدة عن إدراك عبد القاهر ووعيه ، فلقد نحا بقواعد اللغة منحىً عقلياً شأنه فى

---

[٣١٥] انظر : تمام حسان : تعليم النحويين النظرية والتطبيق ، ص١١٤ .

ذلك شأن النظرية التوليدية التحويلية عند رائدها تشومسكى الذى يؤكد أن الشغل الشاغل هو تحديد صيغة القواعد اللغوية التى تمثل ذلك النظام الذهنى ؛ فالقواعد إذن هى موضوع الدارسين والعلماء فى هذه النظرية حيث يصرح قائلاً : "ليس الغرض بالنظم أن توالت ألفاظها فى النطق بل أن تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذى اقتضاه العقل"[٣١٦] ؛ ويقول أيضاً : "وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك لأنك تقتفى فى نظمها آثار المعانى ، وترتبها على حسب ترتب المعانى فى النفس"[٣١٧] .

إن القدرة اللغوية التى تمثلها الكفاءة الذاتية الكامنة التى يمتلكها كل متكلم أو مستمع جيد للغته ، والتى من شأنها أن تسمح لصاحبها بتوليد عبارات وجمل لا نهائية ، والتى تعد من أساسيات النظرية التوليدية التحويلية ، لم تكن هذه القدرة اللغوية بخافية كذلك عن إدراك عبدالقاهر أو عن إدراكه لمدى أهميتها ، فهو يقول : "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذى يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله وتعرف مناهجه التى لا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التى رسمت لك فلا تخل بشئ منه"[٣١٨] .

ولعل ذلك يؤكد لنا مدى إدراك هذا العالم الجليل لقواعد الكفاءة الذاتية التى ينبغى أن تتوفر لكل متكلم مستمع جيد للغة ، ومن ثمَّ فإن الجمل التى يتم توليدها وفقاً لقواعد الكفاءة الذاتية إنما هى جمل أساسية ، ولأنها تنتمى إلى الكفاءة الذاتية الصحيحة التى لا يخطئ صاحبها

---

(٣١٦) انظر : دلائل الإعجاز ، ص٥١ .

(٣١٧) انظر : دلائل الإعجاز ، ص٤٩ .

(٣١٨) انظر : دلائل الإعجاز ، ص٨١ .

لأنها راسخة فى ذهنه رسوخ السليقة ، وينبغى على المتكلم أن يراعى قواعد صحتها لكى يكون كلامه صحيحاً وجمله سليمة ويتجلى لنا ذلك فى قوله : "وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر فى وجوه كل باب وفروقه فينظر فى الخبر إلى الوجوه التى تراها فى قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، وينطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق"[٣١٩] ، فهذه جميعها جمل أساسية صحيحة استوفت قواعد الكفاءة الذاتية ، وجاءت متوافقة مع صحة القواعد التى وضعها علماء النحو فى باب الخبر ، حيث يؤكد تشومسكى أن النظرية اللغوية يجب أن تحلل قدرة المتكلم على أن ينتج الجمل التى لم يسمعها من قبل ، وعلى أن يتفهمها فيقوم عمل عالم اللغة على صياغة القواعد التى بمقدورها إنتاج مادة البحث أى القواعد القائمة ضمن مقدرة متكلم اللغة على إنتاج الجمل وتفهمها ، وتكون الجمل أساسية عندما يأتى تركيباً سليماً جيداً ، وتكون هذه الجمل مركبة وفق قواعد ضمنية تقود عملية التكلم ويطبقها المتكلم بصورة لا شعورية ولكى تكون الجملة أساسية يجب ألا تنحرف عن أية قاعدة من القواعد التى تعين على توافق العناصر اللغوية فى مستويات اللغة الثلاث : المستوى الصوتى ، والتركيبى ، والدلالى[٣٢٠] .

(٣) العلاقات :

لقد تجلت فكرة التضام والتركيب وما ينشأ عنها من علاقات مع نهاية القرن الرابع عند ابن جنى من علماء اللغة ، وعند عبد القاهر

---

[٣١٩] انظر : دلائل الإعجاز ، ص٨١ .

[٣٢٠] انظر : د/ ميشال زكريا مباحث فى النظرية الألسنية وتعليم اللغة ، ص١١٠ ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٨٥م .

الجرجانى من علماء البلاغة حيث يقول : "ومعلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها بسبب من بعض والكلم ثلاث ، اسم وفعل وحرف ، وللتعليق فيما بينهما طرق معلومة وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعليق اسم باسم ، وتعليق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ، "وأيضاً هذه هى الطرق والوجوه فى تعلق الكلم بعضها ببعض ، وهى كما تراها معانى النحو وأحكامه . وكذلك السبيل فى كل شئ كان له مدخل فى صحة تعلق الكلم بعضها ببعض ، ولا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه ؛ كما ذكر أيضاً بأنه يجب أن تتحد أجزاء الكلام ويدخل بعضها فى بعض ويشتد ارتباط ثان منها بأول وأن تحتاج فى الجملة إلى أن تضعها فى النفس وضعاً واحداً.

فمن ذلك الأداة التى تزاوج بين معنيين فى الشرط والجزاء . ويقول أيضاً "وينظر فى الجمل التى ترد فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء) وموضع (الفاء) من موضع (ثم) وموضع (أو) من موضع (أم) وموضع (لكن) من موضع (بل)" .

كل هاتيك النصوص تؤكد أننا أمام عالم يدرك حقيقة العلاقات النحوية بين أبوابه المتعددة كالإسناد بين المسند والمسند إليه والتعدية بين الفعل والمفعول به والسببية بين الفعل والمفعول لأجله[٣٢١] .

تناول الدكتور تمام حسان بعض العلاقات السياقية أى القرائن المعنوية وحصرها فى الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية

---

[٣٢١] انظر : عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ، ص٤ ، ٨ ، ٩٣ .

والمخالفة[٣٢٢] ، فعلاقة الإسناد تكون بين اسمين أحدهما محدث عنه والآخر محدث به مثل : المؤمنون إخوة ، وتكون أيضاً بين فعل أو ما فى معناه من المشتقات المحضة ، أو ظرف أو اسم منسوب ، أو اسم فعل وبين ما أخبر بها عنه مع تقديم الفعل أو ما فى معناه ....إلخ عليه ، مثل : قام محمد ، أكرم على ، أمسافر أخوك ؟ أمكرم أخواك ؟ أحسن حظك ؟ أفي المسجد محمد ؟ أمصرى الزائر ؟ هيهات السلام .

وعلاقة التقييد تكون بين اسمين ثانيهما قيد للأول : ـ بمعنى أن يزيل شيوع دلالة الأول إما بتعريفه وتعيينه ، وإما بتقليل درجة شيوع دلالته مثل : باب الحجرة ، وباب حجرة ، ويسمى المركب منهما مركباً إضافياً[٣٢٣] وتكون بين اسمين ثانيهما نعت للأول : ـ مثل كافأت الطالب المجد ، وفاز الطالب المجد ، ويسمى المركب منهما مركباً توصيفياً[٣٢٤].

وعلاقة الإيضاح تكون بين اسمين ثانيهما يوضح الذات المدلول عليها بالاسم السابق : ـ مثل ، أقبل أخوك محمد ، فكلمة "محمد" يربطها بما قبلها أنها توضح الذات المدلول عليها بكلمة (أخ) وهو ما يعرف بـ(عطف البيان) ، وتكون بين اسمين ثانيهما يفسر إبهام الاسم الأول مثل : اشتريت عشرين كتاباً ، فكلمة "عشرين" عدد مبهم فجاءت كلمة

---

[٣٢٢] انظر : د. تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الصفحات التالية : ١٨٦ ـ ١٨٩ ـ ٢٠٤ .

[٣٢٣] انظر : محمد على الفاروقى التهانوى : كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ، ص٣ ـ ٤٢ ، تحقيق د/ لطفى عبد البديع و د/ عبد النعيم محمد حسنين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د . ت) .

[٣٢٤] المرجع السابق .

كتاباً لتفسير هذا اللفظ المبهم وهذا شأن للأعداد وما دل على كيل أو وزن أو مساحة وهذا الاسم المفسر للمبهم السابق عليه هو ما يعرف بتمييز الذات .

وتكون بين اسم وفعل أو شبهه ، والاسم هنا يكون مصدراً للفعل السابق أو شبهه وفي علاقة تقييدية بما بعده ، وعلاقة هذا المصدر بالفعل أو شبهه توضيح درجة الحدث المفهوم من الفعل أو شبهه مثل أكرمت الفائز إكراماً عظيماً أو إكرام العظماء ، ومثل القائد انتصر انتصاراً باهراً أو انتصار الملهمين ، وهذا ما يعرف بالمفعول المطلق المبين للنوع ؛ وتكون بين كلمة نسبة الإسناد إليه مثل : محمد مشرق وجهاً ، وعلى حسن حظاً ، الأم أكثر الناس عطفاً ، وهو ما يعرف بتمييز النسبة ، وتكون بين اسم وفعل أو شبهه مثنى أو جمعاً وعلاقته بالفعل أو شبهه بيان عدد مرات الحدث المفهوم من الفعل أو شبهه مثل ، سجد محمد سجدتين ، ومحمد ساجد سجدتين ، وهو المعروف بالمفعول المطلق المبين للعدد .

وتكون بين اسم وضمير سابق عليه لتوضيح المراد من الضمير إذا أحسَّ المتكلم أن فيه شيئاً من الإبهام مثل نحن ـ العرب ـ كرماء .

وهذا ما يعرف بالمنصوب على الاختصاص . علاقة الإبدال تكون بين اسمين أو بين فعلين ثانيهما يحل محل الأول إما لأنه يطابقه ، أو لأن الثاني بعض من الأول ، أو لأن الثاني متضمن فى الدلالة العامة للأول ، أو لأن المتكلم عدل عن الأول إلى الثاني أو سبق لسانه إلى الأول خطأ ، وهذا ما يعرف باسم البدل وأنواعه .

وعلاقة التأكيد والتقوية تكون بين اسمين ثانيهما هو الأول نفسه فى اللفظ والمعنى ، وهو ما يعرف بالتأكيد اللفظى ، وتكون بين اسمين

أريد بثانيهما دفع توهم عدم إرادة الشمول أو دفع توهم إرادة المجاز فى الكلمة الأولى ، ولذلك ألفاظ معينة معروفة بألفاظ التوكيد المعنوى .

وتكون بين اسم وفعل ، وشبهه ، والاسم هنا يكون مصدراً للفعل السابق عليه أو شبهه ، والعلاقة بين المصدر والفعل أو شبهه تأكيد الحدث المفهوم من الفعل أو شبهه مثل : انتصر الجيش انتصاراً ، وعاد القائد منتصراً انتصاراً ، وهو المعروف بالمفعول المطلق المؤكد .

وعلاقة الظرفية تكون بين ظرف الزمان أو المكان والفعل أو شبهه والعلاقة بينهما بيان مكان أو زمان الحدث وتكون بين مشتق غالباً وفعل أو شبهه ، والعلاقة بيان الحال التى تم فيها الحدث ، وقد عد بعض النحويين الحال مفعولاً فيه(٣٢٥) ، فإذا قلت أقبل محمد راكباً كان المعنى : أقبل محمد فى وقت ركوب .

وتكون علاقة السببية والعلية بين اسم وفعل أو شبهه ، والاسم هنا يكون مصدراً قلبياً والعلاقة بينهما كون المصدر مسبباً وعلة للحدث المفهوم من الفعل مثل :

أنصح الناس رغبة فى الخير . (وهو المعروف بالمفعول لأجله)

علاقة المفعولية تكون بين اسم وفعل أو شبهه والعلاقة بينهما بيان الواقع عليه الحدث(٣٢٦) .

---

(٣٢٥) انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص٢٦٠ ؛ وانظر : أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدى ، الواضح فى علم اللغة ، ص٧٥ ، تحقيق د/ أمين على السيد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٥م .

(٣٢٦) انظر : د/ محمد إبراهيم عبادة : الجملة العربية "دراسة لغوية نحوية" ، ص١٦ ـ ١٩ ، الناشر : منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ط١ ، ١٩٨٣م .

والمقصود بـ(الحالة) الحكم الإعرابى الذى يثبت للكلمة وهى فى تركيب سواء كان التركيب ملفوظاً به كله أو بعضه ، أو لم يبق منه إلا كلمة واحدة بضبط إعرابى معين تشير إلى نوع خاص من التركيب قد تقول :

- هذا محمد   - كتب الدرس

إجابة عن سؤال / ماذا فعل محمد ؟

- سلاماً . بمعنى : سلمك الله سلاماً .

- سلام . بمعنى : سلام لك .

والتركيب الأول كامل ، والفاعل فى الثانى محذوف للعلم به من السؤال ، و "سلاماً فى الثالث منصوبة على أنها بدل من اللفظ بالفعل ، فهى تشير إلى جملة فعلية ، أما فى الرابع : فمرفوعة على أنها مبتدأ فهى تشير إلى جملة اسمية .

(٤) الوظائف :

والكلمات فى التراكيب السابقة وغيرها بينها علاقة معينة أو نسبة معينة ، وهذه النسبة هى التى جعلت العرب يرتضون توزيع الحالات الإعرابية توزيعاً معيناً على الكلمات فى التراكيب .

هناك - إذن - تداخل بين النسبة والحالة ، يمكن عده من نوع علاقة السبب بالمسبب ، لأن العربى ما إن يتصور النسبة بين العناصر المفردة حتى ينظم تراكيبه نظماً معيناً موزعاً على كل كلمة حالاتها الإعرابية المناسبة لها .

فكلتا الحالة والنسبة وليدة المعنى ؛ لأن النسبة تولد التركيب ذا العناصر المفردة ذوات الحالات المعينة ، والنسبة من المعنى ، أو قل هى المعنى .

وكلتا الحالة والنسبة أمر داخلى ، ولكن الحالة تظهر أو تتلبس بما يسمى بـ"العلامة الإعرابية" أو النسبة فتظهر فى صورة مواقع للكلمات أو مراتب محفوظة ، ثابتة أو منتقلة .

والحالة قد تتغير لكن النسبة بين العناصر المفردة تظل ثابتة أو بعبارة أخرى ، قد تتغير شكل الكلمات أى حالتها الإعرابية أى حالتها الإعرابية ، ومن ثم علامات إعرابها ، بل مراكزها قد تتقدم أو تتوسط أو تتأخر ، لكن النسبة بينها تبقى ، ومواقعها أو رتبها تثبت ، لأن المعنى ـ أى العلاقة بين هذه العناصر ـ لم يتغير .

والعبرة في التركيب بالنسبة لا بالحالة ، وبالمواقع لا بالمراكز لأن المعنى هو عصب الدرس النحوى وروحه . وفى التركيب العربى حالتان إعرابيتان كالنصب والجر ـ مثلاً ـ أو الرفع والنصب تعبران عن معنى واحد ، فالنسبة أو المعنى هى الرابطة العظمى بين المفردات رغم تغير الحالات والعلامات والأشكال .

ومحاولة التعرف على العلاقات النحوية بين عناصر التراكيب عن طريق الوقوف على الوشائج المؤسسة على مدلول هذه العناصر ومضمونها ، تعطينا بعداً تركيبياً جديداً للغة من الممكن تسميته بـ"التركيب الداخلى" الأمر الذى يجعلنا ننظر إلى كل تركيب نظرتين : أولاهما : للتعرف على عناصره التى كونتْ إطاره الشكلى ، وثانيتهما : لقراءة حقيقة العلاقة التى تقدمها مضمونات هذه العناصر .

والنحوى فى النظرة الأولى يصادف تركيبات خارجية وأطراً شكلية لكنه فى النظرة الثانية يكتشف تركيبات داخلية وعلاقات[٣٢٧] .

وكلام ابن يعيش التالى يمثل النظرة الثانية ، قال : "اعلم أن قولهم : أقائم الزيدان ، إنما أفاد نظراً إلى المعنى ؛ إذ المعنى : أيقوم الزيدان فتم الكلام لأنه فعل وفاعل ، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى"[٣٢٨] .

وإذا كان ابن يعيش أدخل المثال فى تراكيب الجملة الفعلية فإن "الرضى" أخرجه من الجملة الاسمية ؛ فقد ذهب إلى أن "النحاة تكلفوا إدخال هذا فى حد المبتدأ ، فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسده ، وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ، ويسد غيره مسده ولو تكلف له تقدير خبر لم يتأت ؛ إذ هو فى المعنى كالفعل والفاعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاماً ولهذا أيضاً لا يصغر ولا يوصف ولا يثنى ولا يجمع"[٣٢٩] .

وكانت مدرسة بلومفيلد ترصد سلوك العناصر اللغوية كما تتمثل فى المورفيمات من خلال تحليل الجملة أو الحدث الكلامى إلى المكونات المباشرة ، ومن ثم تستخرج القيم التوزيعية لكل مورفيم من حيث اتصاله أو انفصاله عن المورفيمات الأخرى التى تظهر معه ، وكان

---

[٣٢٧] انظر : محمود عبد السلام شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، "دراسة تفسيرية" ، ص٨ ، ط١ ، طبعة دار مرجان للطباعة ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

[٣٢٨] انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج١ ، ص٦٧ ، وانظر : محمود عبد السلام شرف الدين : الفعليات ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص١٩ ، ٢٠ .

[٣٢٩] انظر : الرضى : شرح الكافية ، ج١ ، ص٨٧ .

المورفيم هو الوحدة اللغوية الأساسية التى اعتمدت عليها هذه المدرسة فى تحليل النظامين الصرفى والنحوى للغة ، لأنهم وجدوا له وظائف صرفية ونحوية فى آن واحد[٣٣٠] ، كما ألمحنا إلى ذلك فى الفصل السابق .

غير أن النجاح الذى حققه التحليل إلى المكونات المباشرة على مستوى النظام الصرفى ، لم يستطع أن يحقق مثله على مستوى النظام النحوى ، فقد رأى بعض علماء اللغة أن هذا التحليل لا ينطبق على جميع الجمل فى لغة ما ، فإنما يقف عاجزاً أمام أنواع من الجمل مثل الجمل الغامضة أى تلك الجمل التى تحتمل من حيث البنية أكثر من معنى ، أو التى لا يظهر معناها بوضوح من خلال بنيتها ، حيث نجد أن التحليل الشجرى لمثل هذه الجمل لا يكشف عن طبيعة الغموض فيها ، كما رأوا أن هذا النموذج من التحليل اللغوى لا يقدم لنا معلومات وافية عن طبيعة العلاقات بين مكونات الكلام وإنما يكتفى برصدها رصداً آلياً ومن ثم لا يفسر شيئاً[٣٣١] .

ولعل أخطر ما وجه إلى هذا النموذج من نقد جاء من أحد تلاميذ مدرسة بلومفيلد وهو نعوم تشومسكى الذى رأى أن النموذج اللغوى الذى وضعته مدرسة بلومفيلد يتعامل مع الإنسان كأنه حيوان أو آلة عندما يقول أن الحدث اللغوى ما هو إلا استجابة لمثير وإن الاكتفاء بهذا التحليل الآلى ، الشكلى للكلام ورصد سلوك العناصر اللغوية يغفل عن قوى أعمق وأبعد وراء إنتاج الحدث اللغوى تتمثل فى الجانب

---

[٣٣٠] انظر :

Bloomfield, L, Languge, pp. 48 - 85 , 140

[٣٣١] انظر :

Palmer, Grammar, pp. 127 - 131

الإبداعى CREATIVITY للغة أى قدرة اللغة الإنسانية غير المحدودة التى تجعل أبناء اللغة الواحدة قادرين على إنتاج عدد غير محدود من الجمل وتكوينها وفهمها ، وهى قدرة ينفرد بها الإنسان دون غيره من الكائنات الحية ، كما تتفرد بها اللغة الإنسانية دون غيرها من وسائل الاتصال عند الكائنات الحية الأخرى ، لأن نظم الاتصال عند هذه الكائنات ليست لها هذه القدرة غير المحدودة التى تملكها اللغة الإنسانية إذ إن معظم نظم الاتصال لدى هذه الكائنات ذات قدرات محدودة أو مغلقة ، بمعنى أنها لا تستطيع أن تنقل إلا عدداً محدوداً ضئيلاً من الرسائل الغريزية ذات الدلالة الثابتة ، كما لا يستطيع الحيوان أن ينوع فى بناء هذه الرسائل الغريزية وهو يشبه فى ذلك الرسائل البرقية التى يرسلها الإنسان عن طريق شفرة لها دلالات ثابتة ومحددة ومعروفة سلفاً .

ومعني ذلك كما يقول تشومسكى أن للإنسان قدرة عقلية من نوع معين تعد نموذجاً فريداً لا يمكن أن يعزى إلى أشياء خارجة عنه ، وأن هذه القدرة تتمثل فى الجانب الخلاق أو الإبداعى من العقل البشرى والتى تعد اللغة من أبرز مظاهره[٣٣٢] .

ولذلك ينتقد تشومسكى علماء اللغة وخاصة بلومفيلد ومدرسته لأنهم لم يلتفتوا إلى هذا الجانب العقلى الإبداعى من اللغة ووقفوا عند سطح الحدث اللغوى يحللونه ويرصدون سلوك العناصر اللغوية ، ولذلك أيضاً يعد تشومسكى نفسه لغوياً عقلانياً ويتهم من سبقوه من علماء اللغة بالمادية .

---

[٣٣٢] انظر :

Chomsky, Cartesian Linguistics, pp. 3 - 5 , 60 - 63 . New York , 1960 .

والدكتور محمود عبد السلام شرف الدين يرى أن "اللجوء في تخريج الأمثلة إلى المعنى اتجاه محمود في التحليل النحوى ، يرى للأمثلة بعدين ، بعداً ظاهراً سطحياً ... وبعداً آخر كافياً عميقاً وهو المعنى ، والمعنى هنا يكون مسئولاً عن تقديم النموذج النحوى المعين للمثال المحتمل"[٣٣٣] .

ونشير إلى نص مهم يكمل فيه سيبويه قائمة الملحقات بالفعل ، وهو نص يدفع ما وجه إلى سيبويه من عدم عنايته بالأقسام الفرعية للفعل من جهة ، ويرد المداخل النحوية المفسرة التى جعلت من العامل قيمة كبرى فأدخلت النص فى باب التمييز بناء على مشابهة ظاهرية شكلية بين عمل الصفة المشبهة وعمل مجموعة محددة من الأفعال ، يقول سيبويه : "وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقو قوة غيره مما تعدى إلى مفعول" .

فهذا النمط من الأفعال ينصب مفعولاً وهو العمل إلا أنه لا يقوى قوة الفعل المتعدى لمفعول - ولذا لم يلحق به .

وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفقأت شحماً ، ولا تقول امتلأته ، ولا تفقأته ، ولا يعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول : ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا فى هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال ، لا يتعدى إلى مفعول ..."[٣٣٤] .

فهذه الأفعال بمنزلة الأفعال اللازمة (بمنزلة الانفعال) ، نُصِبَ المفعول لوصول الفعل إليها إلا أنه نفاذ غير مباشر ، والدليل على ذلك

---

[٣٣٣] انظر : محمود عبد السلام شرف الدين : الفعليات ، ص١٠٥ .

[٣٣٤] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص٢٠٤ ، ٢٠٥ .

إطلاق مصطلح (المفعول فيه) عليه ، كما يلزم موقعاً بعينه كمفعول الملحقات بالفعل ، لأنها ليست كالفعل فى القوة .

وهكذا يتبين لنا أن سيبويه قد ألحق كل العناصر اللغوية التى تؤدى وظيفة الفعل بالفعل ؛ سواء أكانت شبيهة به فى اللفظ أو المعنى أو فيهما فألحق به أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والصفات وغيرهما من العناصر .

وتدخل دراسة "معاني النحو" فى نسق الدراسات اللغوية فى التراث العربى ، وهذا المصطلح كان مما دار على لسان أبى سعيد السيرافى النحوى (ت٣٦٨) ، حيث رأى أن معانى النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته وبين وضع الحروف فى مواضعها الحقيقية لها ، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخى الصواب فى ذلك وتجنب الخطأ من ذلك ، وهذا المصطلح "معانى النحو" أصبح منطلق ما سمى فيما بعد باسم "علم المعانى" الذى عد من مجالات علم البلاغة .

واهتمام الدراسات اللغوية العربية بقضية العلاقات الكامنة بين الكلمات فى نسق الجملة يعد من أهم ما قدمه عبد القاهر الجرجانى (ت٤٧١) ، حيث رأى أن الألفاظ لا تفيد حتى تؤلف ضرباً خاصاً من التأليف ، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب ، ولهذا تضمنت كتب علم المعانى موضوعات فى التقديم والتأخير وفى علاقات الكلمات فى الجملة . وهذه الدراسات تعد إكمالاً مباشراً لكتب النحو وتكاملاً مع هذه الكتب وما جاء بها .

ويرتبط المستوى الملفظ أو المنطوق بالسياق ارتباطاً وثيقاً حين يكون للأخير فى أحيان كثيرة دور محورى فى تحديد الدلالات المقصودة من المفردات فى الجمل .

ولابد من حدوث تواؤم بين الدلالات المعجمية للمفردات حين تدخل فى علاقات نحوية ودلالية داخل التركيب ، ويحدث هذا من خلال قواعد الاختيار الكامنة فى الذهن التى يمتلكها صاحب اللغة بطريقة عفوية ، فتجعله قادراً على استخدام لغته استخداماً صحيحاً ، قادراً على التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح .

ويمكن أن يعلل المقابلة بين المستقيم الحسن والمستقيم الكذب من خلال الانتقال من مستوى إلى مستوى آخر بحيث يقع تجاوز فى إيقاع العلاقات النحوية بطريقة مسموح بها ، ولا يسوغ كسر قانون الاختيار بين المفردات لا يسوغه إلا فهم المخاطب .

يقول د . حماسة : "يختلف مستوى الكلام باختلاف الاختيار ... وإيقاع العلاقات النحوية بين المفردات المختارة ، فإذا كان هذا الاختيار بين كلمات من حقول دلالية يمكن أن تكون بينها علاقات نحوية فى سياقها بأن تستعمل الكلمة فى حقيقتها اللغوية ، أى تستعمل فيما وضعت له فى اصطلاح أبناء البيئة اللغوية المعينة كان ذلك المستوى هو ما يعرف بمستوى "الحقيقة اللغوية" .

أما إذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تآلف بينها فى حقيقة الوضعية ، وبمعنى آخر لا تستجيب لعلاقات نحوية معينة بينها وبين بعضها فلا تصلح للإسناد أو الإتباع أو الإضافة أو غير ذلك"[٣٣٥].

فالاستجابة المتحققة من وقوع المفردات فى علاقات نحوية تكون على سبيل الحقيقة فى مستوى أول ، وعلى سبيل المجاز فى مستوى ثان ، ويتفاوت أبناء اللغة فى مسألة (الاختيار) الذى يتم بين الصيغة

---

[٣٣٥] انظر : د/ حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ، ص٩٦ ، ٩٧ .

الصوتية والصيغة النحوية ، لأن جانب الاختيار جانب إبداعي ، وهو غير محصور لأن إمكاناته لا يمكن حصرها ، وهو متجدد أبداً باستعمال اللغة لا ينفد ولا ينتهي ، ويختلف فيه متكلم عن آخر أو مبدع عن آخر .

وتشير النصوص إلى عناية سيبويه بالمعنى المعجمي للمفردات والمعنى النحوي أيضاً ، بل إن صحة التراكيب - كما تؤكد الأوصاف التي استخدمها ذلك - نحوياً ودلالياً تعود إلى الالتزام بقيود محددة ، يؤدي خرقها إلى خروج عن الصحة النحوية ، ومن ثم الصحة الدلالية المرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً وقد أوجزها د / حماسة في أربعة محاور هي : -

- وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تمد المنطوق بالمعنى الأساسي .
- مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة .
- علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة .
- السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقاً لغوياً أم غير لغوي[٣٣٦] .

يذكر الزجاجي أن الحرف ما دل على معنى في غيره نحو : من ، و (إلى) و (ثم) ، وما أشبه ذلك[٣٣٧] ، وقد عد (مهما) ، و (حيثما) ، و(كيف) ، و(كيفما) ، و(أين) ، و(أينما) ، و(أنى) ، و(أيان) ، و(من) ، و(ما) ، عد كل هذه الكلمات حروفاً ، وأضاف إليها (إن) ، و(إذ ما) عندما تحدث في باب الجزاء[٣٣٨] ، وعد (منذ) حرف جر عندما تحدث

---

[٣٣٦] انظر : د/ حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ، ص٤٦ .

[٣٣٧] انظر : الزجاجي : الجمل ، ص١٧ .

[٣٣٨] المرجع السابق ، ص٢١٧ .

عن بناء الحروف[٣٣٩] ، وعندما تحدث عن المبنى من الأسماء ذكر منها المبنى على الفتح ، وأورد لذلك : أين وكيف وأيان وثم[٣٤٠] .

وعندما عمد الزجاجى إلى الخلط بين هذه الكلمات كان يدرك معنى التعليق الذى تؤديه هذه الكلمات ، والعلاقة التى تعبر عنها بين الأجزاء المختلفة من الجملة العربية ، ولكنه لم يدرجها فى قسم آخر مغاير لأقسام الكلم المعهودة حتى لا يقع فى الخطأ المتوهم من جراء ذلك فى خروجه عن التقسيم الثلاثى الذى جرى عليه النحاة .

على أن ما قاله الزجاجى فى هذه الكلمات أعطى إشارة الدعوة للبحث فى أشكالها ووظائفها ومراقبة استعمالها فى التراكيب العربية ، تمهيداً لتحديد موقعها بين أقسام الكلم ، وإلا فلا يصح أن نعد بعضها أسماء مرة وحروفاً مرة أخرى ونجمع فى باب واحد بين ما عده النحاة أسماء وبين ما عده حروفاً[٣٤١] .

الكلمات فى التراكيب تقوم بوظائف معينة ، فتكون لها مواقع نحوية ، والوظيفة عندنا مرادفة للموقع ، فللكلمة وظيفة أو موقع ، إلا أن أداء الكلمة لوظيفتها وهى فى موقع من المواقع قد يرتبط بورودها فى مركز معين ، فلا تتقدم أو تتأخر ، فإن تقدمت من تأخير أو تأخرت من تقديم يكون التقدم أو التأخر فى اللفظ لا فى الرتبة .

وقد أدرك النحويون العرب هذه الأفكار فسووا بين الوظيفة والموقع ، وفرقوا بين التقدم أو التأخر رتبة ، والتقدم والتأخر لفظاً .

---

[٣٣٩] المرجع السابق ، ص٢٦٥ .

[٣٤٠] المرجع السابق ص٢٦٢ .

[٣٤١] انظر : مصطفى الساقى : أقسام الكلام العربى ، ص٨٣ .

ويمكن أن نسمى المكان الذى تقع فيه الكلمة وهى تؤدى وظيفة نحوية معينة "مركزاً"[٣٤٢] ، سواء كانت فى موقعها أم لا ، فالمفعول - مثلاً - إن تقدم على الفاعل يكون متقدماً لفظاً لا رتبة ، فمركزه متقدم لكن موقعه متأخر .

والمعانى عند العرب هى المعانى الوظيفية كالفاعلية والمفعولية والإضافية ورفع الفعل وجزمه ، وكون الجملة بعد القول محكية أو مصدراً مؤولاً ، ولابد أن يترتب على اختلال الوظائف اختلال فى الدلالة الاجتماعية ، لكن الذى يعني النحوى هو إقامة الوظائف النحوية على الوجه المطلوب[٣٤٣] .

ويقول ابن فارس : "فإن الإعراب هو الفارق بين المعانى ، ألا ترى أن القائل إذا قال "ما أحسن زيد" لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب ، وكذلك إذا قال : "وجهك وجه حر" و "وجهك وجه حر" وما أشبه ذلك من الكلام"[٣٤٤] .

وفى موضع آخر يقول "من العلوم الجليلة التى خصت بها العرب ، الإعراب الذى هو الفارق بين المعانى المتكافئة فىاللفظ ، وبه يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من استفهام ، ولا صدر من مصدر ،

---

(٣٤٢) محمود عبد السلام شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، ص٥٥ .

(٣٤٣) انظر : د/ محمد حماسة عبد اللطيف : العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث ص١٨٥ .

(٣٤٤) انظر : ابن فارس : الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامهم ، ص٣١ ، المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٣٢٨ هـ .

ولا نعت من تأكيد وذكر بعض أصحابنا أن الإعراب يختص بالأخبار ، وقد يكون الإعراب فى غير الخبر أيضاً لأنا نقول / أزيد عندك ؟ فقد عمل الإعراب وليس هو من باب الخبر"[٣٤٥] .

ومدلول الإعراب فى نص ابن فارس أوسع من دلالة العلامات الإعرابية ، لأن العلامة الإعرابية وحدها لا تعين على معرفة النعت من التأكيد مثلا .

وسيبويه يربط بين الحالة الإعرابية (العلامة الإعرابية) ودلالة الجملة ، ومن ذلك النصب على الشتم ، وذلك قولك : اصنع ما ساء أباك وكره أخوك الفاسقين الخبيثين ، وقد حمل هذا وما يليه على وجهين النصب كما سبق والرفع على الابتداء ، كما فى باب ما ينتصب على التعظيم والمدح أو الشتم ، مثل : يا أيها الرجل وعبدالله المسلمين الصالحين ، وما يجرى من الشتم مجرى التعظيم مثل : أتانى زيد الفاسق الخبيث ، والنصب على المدح والذم والترحم أو الاختصاص أو الاستثناء أو غيره من معانى الأساليب النحوية"[٣٤٦] .

ويحدد هنا أيضاً السياق الذى يستخدم فيه الاسم منصوباً ، وتتغير دلالة السياق وحال كل من المخاطب والمتكلم بتغير الحالة الإعرابية يقول فى : هذا عبد الله منطلقاً : "والمعنى أنك تريد أن تنبهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبد الله لأنك ظننت لأنه يجهله فكأنك قلت : انظر إليه منطلقاً"[٣٤٧] ، فالمتكلم يريد التنبيه والإثبات لإنسان يظن أن المخاطب يجهله أو كان يجهله .

---

[٣٤٥] المرجع السابق ، ص٤٢ .

[٣٤٦] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٢ ص٦٠ ، ٦١ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ١٩٤ .

[٣٤٧] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٢ ، ص٧٨ .

ومثل ذلك ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ ، أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ ، فالمعنى المتحقق فى النصب مفقود فى الرفع .

وذلك مثل : هذا الرجل منطلقاً .

وإنما يريد فى هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبل ذلك ، وهو فى الرفع لا يريد أن يذكره بأحد ، وإنما أشار فقال : هذا منطلق"[٣٤٨] .

وقد أدرج النحويون المثال (أقائم الزيدان) فى الجملة الاسمية من حيث الظاهر وقالوا إنه فى الحقيقة من الجملة الفعلية فهو فى عمقه (فعل + فاعل) ، وفى ظاهره (مبتدأ سد مسد الخبر) [٣٤٩] .

فلدينا فى هذا التركيب (ظاهر) و (معنى) والظاهر فيه هو (مبتدأ) بمعنى الفعل ، وهو فى الحقيقة مخبر به ولا يصح أن يحتاج إلى خبر ، والظاهر أيضاً اسم آخر يعد سد مسد الخبر ، وهو (خبر) من جهة الظاهر ولكن المعنى أنه مخبر عنه أو فاعل) والأصل فى جملة : (أقائم الزيدان) هو (ألا يقوم الزيدان) فتحول الفعل إلى اسم فاعل ، وتحولت لذلك الجملة من فعلية إلى اسمية لأن اسم الفاعل أخذ علامة الأسماء وهى التنوين ، وإعراب الاسم الذى يقع موقعه وهو الرفع فلم يكن بد من معاملته فى الظاهر معاملة الأسماء ولكنه لا يكون فى (تأويل الاسم البتة) [٣٥٠] ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسد

---

[٣٤٨] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٢ ص٨٦ .

[٣٤٩] انظر : عبد القاهر الجرجانى : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ج١ ، ص٢٤٧.

[٣٥٠] انظر : ابن هشام : شذور الذهب ، ص٢٣٠ .

غيره مسده ، ولو تكلفت لــه تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثمة تم بفاعله كاملا[٣٥١] .

ولأن هذا (الوصف) قائم مقام الفعل لشدة شبهه به ، منع ما يمنع منع الفعل ، فلا يخبر عنه ، ولا يصغر ، ولا يوصف ، ولا يعرف بأل ، ولا يثنى ، ولا يجمع ، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك . ولما كان المعيار في تحديد التحليل هو (المعنى) وهو هنا ما يساوى البنية الصيغة رد النحويون قول من قال إن خبر هذا (الوصف) محذوف بأنه لا حاجة إلى هذا الخبر المحذوف لتمام الكلام بدونه[٣٥٢] ، ولذلك لا يكون التقدير جزافاً ، ولكنه مقيد بعدة اعتبارات أهمها مراعاة (المعنى) ومطابقة البنية الظاهرة مع البنية المقدرة .

لقد كان منهج النحويين واضحاً في معاملة ظاهر التراكيب على وفق معناها المقدر ، وقد حددوا هذا (المعنى) المقدر بناءً على ملاحظات كثيرة ، وقد أشاروا إلى كل ذلك ، وعلى سبيل المثال تجدهم يقولون في هذا التركيب .

(إن زيد خرج ، خرجت) و (إن الزيدون خرجوا ، خرجت) .

إن الاسم الواقع بعد "إن" مرفوع في الظاهر بمنزلته إذا قلت : (الزيدون خرجوا) في الابتداء ، وليس حكمه ذلك الحكم في التقدير ، لأجل أنه مرفوع بفعل مضمر يفسره هذا الظاهر ، فالتقدير في قولك : (إن الزيدون خرجوا) إن خرج الزيدون خرجوا ، فأضمر الأول لدليل الثاني عليه ، فالاسم بعد (إن) غير معرى عن العوامل اللفظية على الإطلاق ، لأن الفعل المضمر بمنزلة المظهر ، وإنما حملوا هذا النحو

---

[٣٥١] انظر : الرضى : شرح الكافية ، ج١ ، ص٨٦ .

[٣٥٢] انظر : الرضى : شرح الكافية / ج١ ، ص٨٦ .

على الفعل لأجل أن (إن) لا يقع بعده الاسم ، بدليل أن أحداً لا يقول : إن زيد أخوك خرجت ، ولا (إن زيد ضربته ضربتك) ، وإنما يقال (إن زيداً ضربته) على إضمار الفعل فكما نصب هنا بفعل مضمر ، كذلك يرفع (الزيدون) فى قولك : (إن الزيدون خرجوا) بفعل مضمر ، وإذا كان مرفوعاً بالفعل لم يكن مبتدأ ، كما أنك لو أظهرت الفعل فقلت : (إن خرج الزيدون) كان كذلك[٣٥٣] .

إن القواعد الخاصة باللغة العربية لا تنتج هذا التركيب : إن زيد أخوك خرجت ، إن زيد ضربته ضربتك .

وسيبويه لا يكتفى بعقد التوازى بين عدد محدود من العناصر اللغوية التى تتفق مع الفعل فى العمل لأن بينها وبينه أوجه اتفاق (مشابهة) ولكنها تختلف معه فى القوة لأن بينها وبينه أوجه اختلاف (مفارقة) فى الوقت ذاته ، بل يعقد سيبويه باباً طويلاً يضم فيه كثيراً من أمثلة الوصف التى يقابلها بأمثلة الفعل ، أى باب ما جرى من الأسماء التى من الأفعال وما أشبهها من الصفات مجرى الفعل إذا أظهرت بعد الأسماء أو أضمرتها[٣٥٤] .

ويتضح أن سيبويه يلحق بالفعل مجموعة كبيرة من العوامل التى تسمى "ملحقات فى القوة" ، إلا أنه يفرق بينها تفريقاً دقيقاً فى القوة ، من ثم فى العمل ، وسواء أطلق عليها النحاة "المشبهات" بالأفعال .

فإن العمل لم يكن وحده مرجع التشابه بينها ، بل يكون المعنى أحياناً المحك الأساسى ، ويلحق به العمل .

---

[٣٥٣] انظر : عبد القاهر الجرجانى : المقتصد فى شرح الإيضاح ، ج١ ص٢١٥ ، ٢٢٤ .

[٣٥٤] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج٢ ، ص٣٦ وما بعدها .

وأما العنصر الذى يجرى مجرى الفعل فى العمل إلا أنه فى درجة ثالثة من جهة القوة فهو المصدر ، وهو أقل من الفاعل حيث إن الفاعل لم يحتج إلا إلى مفعول فقط ، أما المصدر فإنه يحتاج إلى فاعل ومفعول.

يقول سيبويه : "هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع فى عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضرب زيداً ، فمعناه : أنه يضرب زيداً ، وتقول : عجبت من ضرب زيداً بكر ، ومن ضرب زيد عمرا ، إذا كان هو الفاعل كأنه قال : عجبت من أنه يضرب زيد عمراً ، ويضرب عمراً زيد"[٣٥٥] .

وهكذا فإن التراكيب التالية تتساوى فى المعنى والعمل على النحو التالى:

- عجبت من ضرب زيداً عجبت من أنه يضرب زيداً .
- عجبت من ضرب زيداً بكر عجبت من أنه يضرب عمراً زيد .
- عجبت من ضرب زيد عمراً عجبت من أنه يضرب زيد عمراً .

فالمعنى يجمع بين العنصر اللغوى والوظيفة النحوية التى يشغلها ، ولذا فإن هذا التفسير الذى يربط بين المعنى والعمل يبرز كيف تشكلت تراكيب نحوية مقبولة بالمحافظة على النظام للغة حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوى العامل والوظيفة التى يؤديها حين دخل فى علاقات مع العناصر اللغوية الأخرى التى تؤدى وظائف محددة .

ويلاحظ أن سيبويه لم يعن عناية كبيرة بالشكل الخارجى ، بل كان همه البحث عن المعنى الداخلى الذى يمكن أن يعبر عنه من خلال تراكيب تتكون من مفردات مختلفة .

---

[٣٥٥] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص١٨٩ .

(٥) التعليق :

التعليق هـو الوظيفـة العامـة التـى تقوم بهـا الأداة "والتعليـق بـالأداة أشهر أنـواع التعليـق فـى اللغـة العربيـة الفصحـى ، فـإذا استثنينا جملـة الإثبات والأمر بالصيغة "قـام زيـد ، وزيـد قـام ، وقـم" ، وكذلـك بعض جمل الإفصاح فإننا سنجد كل جملـة فـى اللغـة الفصحـى علـى الإطـلاق تعتمد فى تلخيص العلاقة بين أجزائها على الأداة"[٣٥٦] .

وتعزيزاً لهذا الـرأى ، وعلـى المستوى التطبيقـى لـه أورد الدكتـور تمـام تخطيطـاً لأنـواع الجمـل والأسـاليب المستخدمة فـى التعبـير عـن المعانى النحوية العامة ، وفيه نرى كيف تلعب الأداة دورها البـارز فـى التعبير عن تلك المعانى ، كما نرى أن إدراك هذه المعانى متوقف علـى ذكـر أدواتهـا ، فـالنفى والاسـتفهام والتـأكيد والأمـر بـاللام والعـرض والتحضيـض والتمنـى والترجى والنـداء والشرط الامتنـاعى والشـرط الإمكانى والقسم والندبـة والاستغاثة والتعجـب كلهـا معـان عامـة تدرك باستخدام الأداة ولا تدرك بغيرها .

وإذا كان الاسم يدل علـى المسمى والفعل يدل علـى حدث وزمـن والضمير يدل على عموم الحاضر أو الغائب أو على الإضمار والظرف يدل على الظرفية ، وإذا كانت الصفة تدل علـى الموصـوف بـالحدث ، والخالفة تدل على الإفصاح عن معنى تأثرى ، فـإن الأداة لا تـدل علـى شئ من هذا وذاك على الإطلاق ، وذلك أن وظيفتهـا العامـة فـى الكـلام هى التعليق ، وأنهـا إذ تقوم بهذه الوظيفـة النحويـة العامـة تقوم أيضـاً بوظيفة خاصة هي وظيفة الربط بين الأجزاء المفردة للجملة الواحدة أو

---

[٣٥٦] انظر : تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص١٢٣ .

الربط بين الجمل المتعددة كالذى نراه في وظائف حروف العطف بالنسبة للربط بين المفردات والجمل .

وإذا كانت الأداة بشكل عام تؤدى وظيفة عامة هى التعليق فإن كل طائفة منها تؤدى وظيفة خاصة أيضاً تسمى الأدوات باسمها ، فالنفى ، والتأكيد والشرط والاستفهام والتمنى والترجي مثلاً وظائف خاصة تقوم بها أدوات النفى والتأكيد والشرط والاستفهام والتمنى والترجى فيكون معنى الأداة هو معنى الجملة .

وهنا يتضح تشابك العلاقة بين الأداة وبين جملتها بحيث تسرى التسمية الواحدة على الأداة والجملة معاً ، "حيث تكون الأداة هى العنصر الرابط بين أجزاء الجملة كلها ، حتى يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدى المعنى كاملاً كالذى نراه فى عبارات مثل : لم ، عم ، متى ، أين ، بما ، إن ، لعل ، ليت ، ولو ، ...إلخ ، فيكون المعنى الذى تدل عليه هذه الأدوات هو معنى الجملة كاملة ، وتحدده القرينة بالطبع"(٣٥٧) .

نلاحظ أن المعانى الوظيفية التى تعبر عنها الأقسام هى بطبيعة الاستعمال تتصف بظاهرة التعدد والتشعب والاحتمال بحيث تؤدى أقسام الكلم معانى وظيفية أخرى تختلف عن معانيها الوظيفية الأساسية ، كما نلاحظ أن ظاهرة التعدد فى المعنى الوظيفى لا تقتصر على مبانى المفردات بل تنسحب أيضاً على مبانى الجمل وقد ألمحنا إلى شئ من هذا بمسمى الشبه فى الفصل السابق أو تبادل المبانى لمعانيها .

وظاهرة تعدد المعنى الوظيفى للمبنى الواحد تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية والنحوية ويتوقف على إدراكها الفهم الكامل

---

(٣٥٧) انظر : المرجع السابق ، ص١٢٥ .

لمعانى التعبير فى اللغة العربية ؛ فالمبنى الصرفى الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما فى سياق ما ، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً فى معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء(٣٥٨) ، وهو يجسد بشكل بارز أهمية القرائن اللفظية والمعنوية والحالية فى إعطاء الدلالة ، ويعد هذا التعدد من مستلزمات الفهم الكامل لمدلول الكلمة من واقع استعمالها ، ومع احتفاظها أصلاً بالانتماء إلى أى من أقسام الكلم .

وقد عقد سيبويه باباً عقب باب التنازع أطلق عليه فيما بعد باب الاشتغال ، ووضع العلامة الإعرابية مركز الاهتمام فيه ، وهذا يخالف أساساً النهج الأساسى الغالب على معالجة سيبويه لموضوعات النحو ، حيث جعل للمعنى دوراً جوهرياً يضبط حركة العناصر داخل التراكيب أو الكلام بوجه عام .

يقول : "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم أو أخر ، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم"(٣٥٩) . فهو يجمع هنا بشكل عام بين صور تجريدية عدة يفصل فيما بعد الفروق بينها ، وهذه الصور التجريدية يمكن أن تعرض على النحو التالى : -

- فعل (مبنى) + اسم (مبنى عليه) .
- اسم (مبنى عليه) + فعل (مبنى) جملة بسيطة .
- اسم (مبنى عليه) + فعل (مبنى) جملة مركبة .
- ويفصل بين النوعين فصلاً واضحاً ويعلل بعد ذلك لزوم هذا الفصل.

---

(٣٥٨) انظر : تمام حسان ، اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص١٦٣ .

(٣٥٩) انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص٨٠ .

• يقول : "فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيداً وهو الحد"[٣٦٠] .

• أى أن المفعول هو العنصر الممكن تحركه فى هذا التركيب ، فإذا لزم الوضع المحدد له ، فتكون هذه الصورة حد الكلام ، أى تكون البنية الأساسية لهذه الجمل - ويكون :

• ضربت (مبنى) + زيدا (مبنى عليه) .

وعلة ذلك الترتيب أن الفعل لابد أن يشغل أولاً بالفاعل ثم تأتى بالمفعول وتحمله على الفعل ، يقول : "لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم"[٣٦١] . أى تعمل الفعل فى الفاعل ثم تحمل الاسم المفعول بعد عمل الفعل عليه ، كما كان الحد : ضرب زيد عمرا ، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل ، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه[٣٦٢] .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى رصد حركة هذا العنصر المحور فى التركيب ويقدم علة التغير فى الترتيب ، يقول : "إن قدمت الاسم فهو عربى جيد كما كان ذلك عربياً جيداً ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سواء ، مثله فى ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد"[٣٦٣] .

يقدم سيبويه فى هذا النص الصورة الثانية الممكنة فى هذا التركيب ، حيث يتقدم المفعول على الفعل ويصير بؤرة الجملة ومحورها :

• زيداً (مبنى عليه) + ضربت (مبنى) .

---

[٣٦٠] انظر : المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

[٣٦١] انظر : المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

[٣٦٢] المرجع السابق ، الصفحة نفسها

[٣٦٣] المرجع السابق ، ج١ ، ص٨٠ ، ٨١ .

ويرى في حركة هذا الاسم سواء تقدم على الفعل كما في المثال (زيداً ضربت) ، أو تقدم على الفاعل كما في المثال (ضرب عمرا زيد) سواء يتساوى تقديمه أو تأخيره من جهة الاهتمام والعناية .

وقد نفهم ذلك من خلال تساوى عناصر الجملة في تقديم المعنى العام للجملة أو ما حدد بالبنية الدلالية للجملة ، حيث لا يرى بين الصورة الثانية :

زيداً ضربت ، رغم أنها ناتجة عن قاعدة موضعه والصورة الثالثة : ضرب عمرا زيد ، رغم أنها ناتجة عن قاعدة خفق أدنى اختلاف بينهما من حيث البنية الدلالية للجملة ، وإنما يقع الاختلاف في البنية الإخبارية (أى البنية التى تحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة حسب (المقام) كعلاقتى "المحور" Topic و "البؤرة" Focus [٣٦٤] .

وهكذا فإن الصور جميعها تشترك في أنها تتضمن علاقات دلالية وعلاقات تركيبية متساوية ، إلا أنها لا تتضمن العلاقات الإخبارية نفسها ، ويتأكد هذا المنهج بصورة مطردة ؛ فقد أشار في باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول إلى هذه الفكرة ، يقول : فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضربت زيداً عبدالله . لأنك إنما أردت به مؤخراً في اللفظ .

فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدماً ، وهو عربى جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم[٣٦٥] .

---

[٣٦٤] انظر : د/ أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفى ، ص٧١ ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٦م .

[٣٦٥] انظر : سيبويه : الكتاب ، ج١ ، ص٣٤ .

فلا فرق بين التقديم والتأخير في اللفظ إلا أن التقديم هو الحد أى الصورة الأكثر شيوعاً ، وتتفق المكونات جميعاً فى الأهمية والعناية ، ومن ثم فلا اختلاف بينهما فى البنية التركيبية والبنية الدلالية ، وإنما يمكن الاختلاف فى البنية الإخبارية التى ترجع إلى العلاقة بين المخاطب والمتكلم..

"إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم "أى تتقدم المعلومة التى يتقاسم المخاطب والمتكلم معرفتها ، إلا أنها أهم فى البيان أو الإخبار عنها .

وقد عرض عبد القاهر لتعليق الكلم ، وعد التعليق جوهر النظم بقوله : "معلوم أنه ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض ، وجعل بعضها بسبب من بعض"(٣٦٦) .

ثم بين أن للتعليق طرقاً وحددها بثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم ، وتعلق اسم بفعل ، وتعلق حرف بهما ، وذكر أحد عشر جانباً لتعلق اسم باسم ، وعشرة جوانب لتعلق الاسم بالفعل ، وبين أن الحرف في تعلقه يكون ثلاثة أضرب : فقد يتوسط بين الفعل والاسم كحرف الجر ، وواو المعية ، وإلا الاستثنائية ؛ وقد يكون بين كلمتين لإدخال الثانى فى عمل العامل الأول وهو العطف ؛ وقد يكون التعلق بمجموع الجملة كتعلق النفى والاستفهام والشرط والجزاء .

وجوانب التعليق التى ذكرها هى كل أبواب النحو ، وجعل التمييز تارة من تعلق الاسم بالاسم وتارة من تعلق الاسم بالفعل وكذلك الشأن فى الحال .

والدكتور تمام حسان يرى أن أخطر ما تكلم فيه عبد القاهر على الإطلاق لم يكن النظم ولا البناء ولا الترتيب وإنما كان (التعليق) ، وقد

---

(٣٦٦) انظر : عبد القهر الجرجنى : دلائل الإعجاز ، ص٦٩ .

قصد بـه إنشـاء العلاقـات بين المعـانى النحويـة بواسـطة مـا يسـمى بـ"القرائن اللفظية و "المعنوية" و "الحالية" ، ذلك أن عبد القاهر لم يقصد قصداً مباشراً إلى شرح ما يعنيه بكلمة "التعليق"[٣٦٧] .

ولكن إشارات عامة جاءت فى سياق نص كتابه تشير عن بعد أو قرب إلى ما فهمناه عنه بهذا الاصطلاح ؛ فمن ذلك عبارته المشهورة التى بها يرى أن الكلمات فى النص "يأخذ بعضها بحجز بعض" وكذلك قوله : "هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً أو خطؤه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو من معانى النحو قد أصيب به موضعه ووضع فى حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة واستعمل فى غير ما ينبغى له ، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده ، أو وصف بمزية أو فضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه ووجدته يدخل فى أصل العلاقات السياقية أو بعبارة أخرى : (التعليق) فهى مرجع الصحة والفساد والمزية والفضل يشير إلى أهمية التعليق ويلقى ضوءاً ما على ما يقصده بهذا الاصطلاح.

إن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى ، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق ، ويفسر العلاقات بينها على صورة أو فى وأفضل وأكثر نفعاً فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية فالتعليق إذن هو الإطار الضرورى للتحليل النحوى .

ذكر الزمخشرى أن الحرف ما دل على معنى فى غيره ، ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه[٣٦٨] ، والذى يبدو أن الزمخشرى أدرك

---

[٣٦٧] انظر : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص١٨٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٩م .

معنى التعليق الذى يؤديه الحرف ووظيفة الربط بين الأجزاء المختلفة من الجملة ، ولذلك زاد على غيره فى حد الحرف عبارة : (ومن ثم لم ينفك من اسم أو فعل يصحبه) .

وأوضح ابن يعيش أن معنى دلالة الحرف فى غيره أنك لو قلت (ال) مفردة لم يفهم منه معنى ، فإذا قرن بما بعده من الاسم أفاد التعريف فى الاسم وقد فضل ابن يعيش التعريف القائل بأن الحرف (ما دل على معنى فى غيره) ، على التعريف القائل (ما جاء لمعنى فى غيره) [٣٦٩] ، إن النظر فى التعليق وطرقه يقود إلى البحث فى التركيب اللغوى وتعدد أساليبه ، وهذا يقتضى البحث فى الأدوات والضمائر والظروف والصفات وبقية أقسام الكلم ، لأن التراكيب اللغوية تعبير عن المعانى النحوية وهى لا تقتصر على التعبير بالاسم والفعل والحرف ، كما لا تقتصر على صور محدودة للأقسام ، ومن ثم فإن لكل قسم دوره الوظيفى وسماته الشكلية المتميزة كما اتضح ذلك فى الفصل الثانى .

(٦) **المعنى والسياق :**

إن الدراسة الحديثة فى بناء الجملة تهتم بترتيب الوحدات الصرفية (الكلمات فىالجملة) وتراعى الإعراب وتغيره للتعبير عن المعانى المختلفة ، وهذا بحث قديماً بين علمى النحو والبلاغة ، وهذا ما صنعه النحاة العرب وما أعنى به تكامل العلوم أو شمول النظرية فى فكر النحاة العربى .

إن معنى الزمن فى الفعل يأتى على المستوى الصرفى من شكل الصيغة وعلى المستوى النحوى يأتى من مجرى السياق ، ومعنى ذلك

---

[٣٦٨] انظر : الزمخشرى : المفصل فى علم العربية ، ص٢٨٣ .

[٣٦٩] انظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ج٨ ، ص٢ .

أن الزمن وظيفة الصيغة الفعلية المجردة فهو زمن صرفي من هذه الناحية ، وهو وظيفة السياق حين تستخدم الفعل فى التركيب الكلامـي ، وبهذا يكون الزمن فيه زمناً نحوياً لا صرفياً ، فالفعل الماضى قد يدل فى السياق على المستقبل ، والمضارع قد يدل فى السياق على الماضى فالزمن النحوى ظاهرة تتوقف على الموقع والقرينة لا على الصيغة المجردة .

والسياق النحوى قد يدل على الزمن ، ويعد الزمن هنا وظيفة السياق وهو زمن نحوى لا صرفى وهو وظيفة مستفادة من استخدام الأفعال والصفات في السياق ، وفى هذه الحالة لا يشترط لأداء معنى زمني معين صيغة معينة ، أما تعيين الزمن المستفاد من السياق فلا يكون إلا بالقرائن السياقية : اللفظية والحالية .

ولا تقتصر إفادة الزمن النحوى على استخدام الأفعال والصفات بل تتعدى ذلك إلى استخدام المصادر والخوالف التى تنقل إلى الفعلية .

فمجال النظر فى الزمن النحوى هو السياق ، وليس الصيغة المفردة وبناء الجملة العربية أخصب مجال لهذا النظر بينما لا يكون مجال النظر فى الزمن الصرفى إلا الصيغة منفردة خارج السياق[٣٧٠] .

ويرى الدكتور تمام حسان فى كتابه "اللغة العربية معناها ومبناها" تطبيقاً من لون جديد للنظرية الوصفية يقول : "وهذا التطبيق الجديد للنظرية الوصفية فى هذا الكتاب يعد مع التحلى بما ينبغى لى من التواضع ، أجرأ محاولة شاملة لإعادة ترتيب الأفكار اللغوية تجرى بعد سيبويه وعبد القاهر .

---

[٣٧٠] انظر : تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٢٤٠ ـ ٢٤٢ .

أما سيبويه وعبد القاهر ، فلم يكن عملهما من قبيل إعادة الترتيب ، وإنما كان عملهما أصيلا غير مسبوق بمثله ، فقد أقام سيبويه عمله على أصول نظرية تمثلت فى النموذج البصرى ، أما عبد القاهر فهو ينطلق من نظرية أسلوبية هى نظريته فى النظم ، وكلاهما انطلق فى عمله من مستوى استعمالى معين ، سيبويه من كلام العرب وعبد القاهر من القرآن الكريم ؛ أما الدكتور تمام فينطلق كما يقول من كتب النحو والصرف ، ومعنى هذا أنه يرى أن اللغة العربية الفصحى هى ما فى كتب النحو والصرف ، ومع أن علماء اللغة المحدثين يجمعون على أن وصف لغة ما ووضع نموذج وصفى لها شئ ، واللغة فى ذاتها شئ آخر ، أو بعبارة أخرى ، أن ما فى كتب النحو والصرف هو تصور علماء اللغة القدماء عمَّا يجرى داخل اللغة العربية وتراكيبها وفق نظرية لغوية معينة ، وليس هو اللغة العربية ذاتها ، وهذا ما فعله القدماء عندما وصف البصريون العربية وخالفهم الكوفيون فى جوانب من هذا الوصف ، ومن ثم فنحن أمام نموذج قديم يعاد النظر فيه ، لا أمام نموذج جديد كما أطلق الدكتور تمام على دراسته تلك "نموذج اللغة مبناها ومعناها" فى مقابل النموذج البصرى والكوفى والنموذج التحويلى أيضاً"[٣٧١] .

والنتيجة أن اللغة العربية لم تكن هى مجال البحث كما قال[٣٧٢] بل ما فى كتب النحو والصرف أو بصفة خاصة ، أن النموذج البصرى

---

[٣٧١] انظر : د/ تمام حسان : إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ، ص١٤٥ ، ١٨٤ ، مقال منشور فى أعمال ندوة اللسانيات واللغة العربية المنعقدة فى تونس من ١٣ - ١٩ / ١٢/ ١٩٧٨م .

[٣٧٢] انظر : تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، ص٩ .

كان هو مجال بحث ، ومعنى هذا أننا لسنا بصدد نموذج جديد ينطلق من مادة لغوية مسموعة أو من مستوى استعمالى معين ، يحاول وصفه وتصنيفه ، وإنما نحن أمام قراءة جديدة للتراث اللغوى العربى ، ومحاولة إعادة تصنيفه وفق نظرية يحددها الدكتور تمام بأنها نظرية المعنى .

يقول الدكتور تمام حسان : "وإذا كان مجال هذا الكتاب هو الفروع المختلفة لدراسة اللغة العربية الفصحى ، فلابد أن يكون المعنى هو الموضوع الأخص لهذا الكتاب ، لأن كل دراسة لغوية ، لا فى الفصحى فقط ، بل فى كل لغة من لغات العالم ، لابد أن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى ، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة ؛ فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف وهو صلة المبنى بالمعنى ، وهذا النوع من النظر إلى المشكلة يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة"[٣٧٣] .

ومعنى هذا أن كل دراسة لغوية قد لا ترى بالضرورة أن المعنى هو محور موضوعها الأول ، ومع ذلك فإن قضية المعنى كانت المنطلق الذى بدأت منه الدراسات اللغوية التى يتخذ منها الدكتور تمام حسان أساساً لدراسته .

ومعنى هذا أن انطلاق الدكتور تمام من كتب النحو والصرف لا يعد عيباً ، وإنما هو إعادة وصف لفكر النحاة العرب الذين انطلقت قواعدهم من استعمالات العربية وسلوك ناطقيها .

والدكتور تمام نفسه وزملاؤه الذين اتبعوا المنهج الوصفى فى دراسة اللغة يعدون بحق جزءاً لا ينفصل عن الفكر النحوى العربى بما

---

[٣٧٣] انظر : المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

قدموه من أعمال علمية قد نتفق مع بعضها وقد نختلف مع بعضها الآخر ، لكنها في الحقيقة أثرت الفكر النحوى العربى وخلصته من الجمود ، وهى مرحلة أدت إلى نشوء لون من التأليف النحوى فكانت عنصراً منشطاً للتأليف النحوى على مستوى العالم العربى ، كما أنها شجعت جيلاً من الباحثين الشبان إلى التأليف ومحاولة إعادة وصفه تراكيب العربية ونصوصها إما على هيئة مؤلفات أو رسائل جامعية .

ومدرسة بلومفيلد أو مدرسة التحليل الشكلى قد استبعدت المعنى من التحليل اللغوى وكان هذا أحد المآخذ الرئيسة التى سجلت على هذه المدرسة ، وبالرغم من أن تشومسكى فى بداية وضعه لنظريته قد أعطى مكاناً ثانوياً فيها متأثراً فى ذلك بمدرسة التحليل الشكلى إلا أن النظرية قد تطورت بعد ذلك سواء على يد تشومسكى نفسه أو على يد بعض زملائه وتلاميذه بحيث أصبح المعنى جزءاً أساسياً من تلك النظرية .

وقد وردت الإشارة الأولى إلى ضرورة أخذ المعنى بعين الاعتبار عند تحليل اللغة في مجموعة القواعد التى أطلق عليها : "قواعد تركيب أركان الجملة Grammar Phrase ، وهذه القواعد لا تكاد تختلف إلا من الناحية الشكلية عن طريقة التحليل إلى المكونات المباشرة التى اعتمدت عليها مدرسة بلومفيلد[٣٧٤] .

وينطلق تشومسكى فى وضعه لقواعد تركيب أركان الجملة من فكرة أساسية وهى كيفية اشتقاق الجملة وتكوينها وذلك عن طريق "إعادة الكتابة" Rewrite وهو يرمز إلى عملية إعادة الكتابة بالسهم ـ ← أى أن ما

---

[٣٧٤] انظر : جون ليونز : نظرية تشومسكى اللغوية ، ص١١٣ وما بعدها .

قبل السهم يعاد كتابته بما بعده ، وذلك لبيان العلاقة القائمة بين مكونات الجملة والعناصر المكونة لها .

مثال ذلك الجملة البسيطه "الرجل دخل الحديقة" تطبق عليها القواعد على النحو التالى : ـ

- القاعدة الأولى : الجملة ـــــ المركب الاسمى + المركب الفعلى . الرجل دخل الحديقة ـــــ الرجل (مركب اسمى) + دخل الحديقة (مركب + فعل) .
- القاعدة الثانية : المركب الاسمى ـــــ أداة التعريف + الاسم .
- القاعدة الثالثة : المركب الفعلى ـــــ الفعل + مركب اسمى .
- القاعدة الرابعة : أداة التعريف ـــــ ال .
- القاعدة الخامسة : الاسم ـرجل ، حديقة ، ......) .
- القاعدة السادسة : الفعل (دخل ، ...... ، ....) .

السلسلة النهائية لهذه الجملة هى : ال + رجل + دخل + ال + حديقة

وتمتاز هذه الطريقة بأنها ترتب خطوات التحليل اللغوى وتنظمها بصورة مترابطة وواضحة بحيث تعتمد كل خطوة فيها على الخطوة السابقة عليها مباشرة ، كما تقدم لنا صورة واضحة عن التركيب الطولى للجملة ، وكذا التركيب الأفقى أو الطبقى للجملة ، كما نستطيع بواسطة هذا التحليل الوصول إلى البنية العميقة بالجملة ، والتى تتمثل فى السلسلة النهائية المكونة لها ، ونستطيع بواسطة هذه القواعد أن نركب أكثر من جملة . مثل : ـ

- دخل الرجل الحديقة .
- الحديقة دخلها الرجل .
- دحلت الحديقة .

وهى صفة هامة من صفات القواعد اللغوية وهى القدرة على التوليد بإضافة عناصر لغوية أخرى أو حذفها مثل الأفعال أو الأسماء أو الضمائر أو غير ذلك من الإضافات ، وهى إضافات أو محذوفات تخضع لقواعد التحويل التى تستطيع بواسطتها تركيب جمل أخرى سطحية تختلف عن الجملة السابقة من حيث الترتيب كأن تبنى للمجهول أو توضع فى صيغة النفى أو الاستفهام أو غير ذلك .

إن تحصيل المعنى المراد من تركيب ما أمر يتفاوت فى كثير من الأحيان ، بتفاوت العقول والأذهان ، فكل منا يفهم المعنى المراد من قولنا (خرجنا فإذا الجندى بالباب) أما تحصيله باللفظ فأمر يختلف فيه ، فقد يعبر أحدنا عنه بقوله : خرجت فإذا الجندى قائم بالباب يفاجئنى ...إلخ ، كذلك كل منا يفهم المراد من قولنا (إياك والأسد) .

أما تحصيل المعنى فأمر يختلف . فقد يقال : اتق نفسك أن تدنو من الأسد ، والأسد أن يدنو منك ، ويقال : احذر تلاقى نفسك والأسد ، ويقال أحذرك واحذر الأسد ويقال : ابعد نفسك واحذر الأسد ...إلخ .

وواضح أن الإعراب يختلف فى الأمثلة السابقة تبعاً للتقديرات المختلفة ؛ ففى أمثال هذه الأحوال ، لا نجد هناك ضابطاً محدداً لتحصيل المعنى ، ويتجلى هذا فى التركيبات التى تسمى (أشباه الجمل) أو الجمل الناقصة التكوين .

إن هذه التركيبات الناقصة التكوين تدل على معنى تركيبى دون حاجة إلى تقدير مع كونها ليست فى مرتبة الجمل الكاملة (الاسمية والفعلية) ، ومن الخطأ أن ننظر إلى معانى أجزاء هذه التركيبات كلا على حده ، كأن يقال إن (إياك) ضمير يدل وضعاً على المخاطب المفرد المذكر ، و (الأسد) يدل وضعاً على ذلك الحيوان المفترس ،

فكيف يتسنى أن نفهم معنى التحذير من الأسد فى قولنا (إياك والأسد) إلا بتقدير لفظ (احذر واحذر) . إذ لولا هذا التقدير لما دل التركيب على معنى ، فالمعنى الذى اقتضى هذا التقدير[٣٧٥] .

إن تقدير أحذرك واحذر الأسد ، ليس إلا عبارة موضحة لقول العرب (إياك والأسد) .

ولولا أن هذا التركيب الأخير يفيد فى ذاته معنى تركيبياً دون حاجة إلى تقدير لما استطعنا أن نفهمه ، ولا أن نقدر له هذا المعنى ، فالذى حدث أننا فهمنا معنى التركيب ، ثم أتينا بعبارة موضحة له على سبيل التقريب .

وتعد القواعد التحويلية الخطوة التالية لتحويل البنية العميقة للجملة إلى أكثر من جملة سطحية ، وقد حصر تشومسكى هذه القواعد التحويلية فى عدد محدد من القواعد بعضها يطبق اختيارياً وبعضها يطبق إجبارياً[٣٧٦] ، بحيث تؤدى إلى تغيير ترتيب العناصر اللغوية فى الجملة أو حذف بعض العناصر الأخرى أو إضافتها .

وهكذا أصبحت العلاقة بين المعنى والبنية العميقة للجملة من جهة والشكل الصوتى أو الصورة النطقية للجملة أكثر وضوحاً وترابطاً كما أصبحت العلاقة بين الأنظمة اللغوية المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية واضحة وبارزة ، فالنظام النحوى يزودنا بالمعلومات عن الشكل الخارجى أو البنية السطحية للجمل ؛ أما النظام الصوتى فإنه يقدم لنا الطريقة التى تنطق بها الجمل ، فى حين يعطينا النظام الدلالى

---

[٣٧٥] انظر : عبد المتعال الصعيدى : النحو الجديد ، ص٦٣ ـ ٦٤ ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤م .

[٣٧٦] انظر : جون ليونز : نظرية تشومسكى اللغوية ، ص١٣٥ ـ ١٣٦ .

المعنى الذى تنقله هذه الجمل ، وبذلك أصبحت "قواعد اللغة" عند تشومسكى تعنى فى الواقع العلاقة بين الصوت والمعنى .

وكان أهم ما قدمته هذه المدرسة ـ أعنى مدرسة تشومسكى ـ هى محاولة وضع هذه العلاقة فى صورة علمية دقيقة تكاد تبلغ مبلغ العلوم الرياضية من حيث الدقة والوضوح ، وبذلك يصبح النظام النحوى فى هذه النظرية هو المحصلة النهائية لنظم اللغة جميعاً .

على هذه الصورة حاول علماء اللغة قديماً وحديثاً دراسة النظام النحوى وتحليله أو النظم ، وانتهوا من هذا التحليل إلى وضع نماذج Models لتحليل اللغة تختلف فيما بينها من حيث الدقة والوضوح والعلمية والشمول ولكنها فى نهاية الأمر نموذج صالح لتحليل اللغة .

وبهذا يصبح المعيار الدلالى الذى استبعدته مدرسة التحليل الشكلى واكتفت بالتحليل القائم على التصنيف والتوزيع فقد عاد مرة أخرى على يد التحويليين ، ذلك أن هناك نوعاً من الجمل يكون لها أكثر من معنى أو يتعدد معناها إما لوجود لفظ فيها من ألفاظ المشترك اللفظى أو لغموض تركيبها ؛ ومن ثم تصبح الدلالة مع التركيب هما المدخل الصحيح لتحليل مثل هذه الجمل .

ومع ذلك فإذا عول علماء العربية القدماء على معنى أو على المستوى الدلالى سواء فى تحديد أقسام الكلام أو فى التحليل النحوى للجمل فلابد أن نكتشف أولاً دوافعهم لهذا العمل .

إن الكشف عن إعجاز القرآن الكريم كان وراء ذلك كله ، لأن النحو العربى فى بدايته لم يقم نتيجة لدوافع علمية خالصة وإنما لدوافع دينية وتشريعية ، ومن هنا اكتسب المستوى الدلالى أو المعنى أهمية فائقة لأن وصف الظاهرة اللغوية كما هى من حيث الشكل والوظيفة والتوزيع

لا يفسر شيئاً ولا يؤدى إلى شئ لأنه يغفل عن أهم وظيفة للغة وهى الاتصال ونقل المعنى .

وبالرغم من أن علماء اللغة قديماً ، وعلماء اللغة العربية على وجه الخصوص قد أدركوا أهمية السياق ودوره فى الحدث اللغوى ، بل إن فكرة السياق ودلالته على المعانى الحقيقية للكلام كانت مطروحه فى الفكر الإنسانى منذ أفلاطون وأرسطو وعلماء البلاغة العربية ؛ إلا أن فضل إعادة الحياة إلى هذه الفكرة يعود إلى "فيرث" الذى صاغ منها نظرية علمية فى دراسة اللغة قد تلتقى فى بعض جوانبها مع آراء القدماء من علماء العربية أو غيرهم ، ولكنها بلا شك تختلف من حيث المنهج والتحليل والتطبيق .

فقد رأى فيرث أن فكرة السياق هذه يمكن أن تتمدد وتتسع فى إطار تجريدى عام لدراسة المعنى ، ومن ثم وضع أصول نظريته التى أصبح السياق فيها يمثل حقلاً من العلاقات الداخلية والخارجية .

وكان يرى أنه على عالم اللغة إذا أراد أن يصل إلى المعنى الدقيق للحدث اللغوى أو الكلامى أن يبدأ بالكشف عن الوحدات اللغوية المكونة له ، أى الوحدات الصوتية والفونولوجية ، والمورفولوجية ، والعلاقات النحوية ومحاولة تطويعها وفقاً لخصائصها التركيبية(٣٧٧) ، وهذا التحليل يقوم عنده على ثلاثة أركان أساسية هى :

أن يعتمد كل تحليل لغوى على السياق أو المقام Context of Situation ، مع ملاحظة ما يتصل بهذا السياق من علاقات أو ظروف أو ملابسات وقت

---

(٣٧٧) انظر :
Malinowski, Bronislow, The Problem Of Meaning in Primitive Languages , Supplement I. in C.K., Odgen and A. Richards, the meaning of meaning, New York, 1923 , P. 306.

الكلام الفعلى ، ومعنى هذا أن من أهم خصائص السياق عند "فيرث" إبراز الدور الاجتماعى الذى يقوم به المتكلم وسائر المشتركين فى الكلام .

وجوب تحديد بيئة الكلام ، لأن هذا التحديد يضمن عدم الخلط بين لغة وأخرى أو بين لهجة وأخرى ، لأن هذا الاختلاف يترتب عليه بالضرورة تحديد البيئة الاجتماعية أو الثقافية التى تحتضن اللغة أو المستوى اللغوى المراد دراسته مثل لغة المثقفين أو العوام أو لغة النثر أو الشعر .

ويجب تحليل الكلام إلى عناصره ووحداته الداخلية المكونة له والكشف عما بينها من علاقات داخلية لكى نصل إلى المعنى[٣٧٨] .

وبناءً على ذلك فإن مفهوم المعنى عند "فيرث" ليس شيئاً فى الذهن أو العقل ، كما أنه ليس علاقة متبادلة بين الصوت أو الصورة الصوتية والصورة الذهنية ـ كما قال دى سوسير ـ وليس هو علاقة مادية آلية ـ كما قال بلومفيلد ـ وإنما هو محصلة مجموعة من العلاقات والخصائص والمميزات اللغوية التى تستطيع التعرف عليها فى موقف اجتماعى معين يحدده لنا السياق الذى يحدث فيه الكلام .

ومدرسة فيرث هى المدرسة التى أثرت فى الفكر اللغوى الحديث تأثيراً واضحاً إذ تتلمذ على يد فيرث عدد من علماء اللغة العربية فى العصر الحديث ، أما نظرية فيرث فقد كانت محصلة للدراسات اللغوية

---

[٣٧٨] انظر : د/ محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، ص٣٣٨ ؛ وانظر : د/ كمال بشر : علم اللغة العام (الأصوات) (القسم الثانى) ، ص١٧٥ ؛ وانظر :

Firth, J.R., Papers in Linguguistics, p. 225, Oxford University, Press, London , 1967.

التى بدأت فى بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر بكشف السير "ويليام جونز" للغة السنسكريتية وعلاقتها باللغتين اليونانية واللاتينية وقد أدى هذا الكشف إلى وضع أصول علم اللغة التاريخى[٣٧٩] .

ومفهوم المعنى عند فيرث ليس شيئاً فى الذهن أو العقل ، كما أنه ليس علاقة متبادلة بين اللفظ والصورة الذهنية للشئ ، وإنما هو مجموعة من العلامات والخصائص والمميزات اللغوية التى نستطيع التعرف عليها فى موقف معين يحدده لنا السياق[٣٨٠] .

ومعنى ذلك أن استخدام الطرق اللغوية فى التحليل لا يتم إلا بالاعتماد على المعنى . ودكتور محمود السعران ينتقل فى كتابه "علم اللغة مقدمة للقارئ العربى" من التحليل الفونولوجى إلى التحليل النحوى ويرى أن معظم علماء اللغة فى الغرب يتناولون فى التحليل النحوى موضوعين أساسيين هما : المورفولوجيا والنظم ؛ وهذا التناول يتم بناءً على أصول شكلية أو صورية لأن كل لغة تعرض المعانى بطرق خاصة ، ونحن نتلقى هذه المعانى مرتبة بالترتيب الذى يقدمه لنا الكلام أى فى الصور والأشكال اللفظية التى يظهر بها الكلام .

ومن أهم صفات التحليل النحوى لهذه الأشكال اللفظية أن يستبعد عالم اللغة الأصول الفلسفية القديمة فى التحليل ، كما يستبعد أيضاً التقديرات العقلية وما إليها من تأويل أو تفسير ومن ثم فإن أهم ما

---

(٣٧٩) انظر :
Robins, R.H, Ashort History of Linguguistics, p.134, Longman, London, 1967 .

(٣٨٠) انظر : د/ كمال بشر : دراسات فى علم اللغة ، ص١٧٤ ، القاهرة دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٧١ . وانظر : محمود السعران : علم اللغة ، ص٣٤٠ ، وانظر :
Lyons, J., Semantics, Cambridge University Press, London, 1977 , Vol. 2, p.609.

يوصف به التحليل النحوى أن يكون شكلياً أو صورياً لأن هدفه هو الصور اللفظية وتصنيفها على أسس معينة ثم تصنيف العلاقات الناشئة بين الكلمات داخل الجملة ، وهذا التحليل كما يرى من ناحية أخرى تحليل وظيفى لأنه يقوم على إدراك الدور الذى تقوم به الكلمة داخل الجملة ومن ثم ينبغى استبعاد المعنى من التحليل النحوى[٣٨١] .

ويقرر دكتور السعران أن الوحدات النحوية التى يقوم عليها التحليل النحوى تتألف عادة من المورفيمات والكلمات[٣٨٢] ، وهى كما يقول الوحدات الحاملة للمعنى .

إلا أننا نلمح محاولة للتوفيق بين آراء بلومفيلد التصنيفية الشكلية واستبعادها للمعنى وآراء فيرث الذى ينطلق فى نظريته من المعنى ؛ وصدد هذا يقول د . السعران "إن الحقائق الأساسية التى تقوم عليها النظم النحوية تبين أن اللجوء إلى المعنى لا ضرورة له ، وأنه عندما يصطدم بالشواهد الشكلية يكون مضلاً وفيما عدا ما يصلح من أن المادة اللغوية كلها ذات معنى على مستويات مختلفة إلا أن هذا لا يعنى اللجوء إلى المعنى فى تقدير الأسس النحوية[٣٨٣] ، غير أنه يقول بعد ذلك مباشرة "ولا حاجة بنا إلى القول أن هذا لا يتضمن استبعاد المعانى فى البدء كمعالم أو مشيرات فى المراحل الأولى من التحليل النحوى .

إن عرض نظام نحوى ما ينبغى ألا يقرر أى معان أو فصائل دلالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً أو ضعيفاً بالفصائل الشكلية ولو أنه من الواضح أن الأفضل أن أمثال هذه المعانى ينبغى أن تقرر فى عبارات

---

[٣٨١] انظر : د/ محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، ص٢٣٢ .

[٣٨٢] انظر : د/ محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، ص٢٣٧ .

[٣٨٣] انظر : المرجع السابق ، ص٢٣٢

موضوعية"[٣٨٤] ، ثم ينتهي من هذه المناقشة لدور المعنى أن التحليل اللغوى ليقرر أن تحليل اللغات قد كشف عن درجة كبيرة من التطابق بين الوحدات الدلالية والوحدات النحوية ، وقد أغرى هذا عدداً كبيراً من اللغويين بالربط بين التحليل النحوى والمعنى أو المضمون[٣٨٥] .

ولا شك أن فيرث كان واحداً من هؤلاء اللغويين الذين ربطوا بين التحليل النحوى والمعنى ، ولكن تأثير المدرسة الشكلية الأمريكية كان يحول دون ظهور عمق التحليل النحوى وواقعيته من حيث ارتباطه بالمعنى سواء عند فيرث أو غيره من علماء اللغة وهو ما استدركته النظرية التحويلية فى تعاملها مع البنية العميقة للتراكيب النحوية حيث ينجلى المعنى الحقيقى للجمل[٣٨٦] .

غير أن التحليل النحوى الشكلى قد وجد مناخاً مهيأ لقبوله فى الفكر النحوى العربى الحديث نظراً لرفضه التعليلات المنطقية والتقديرات النحوية التى ارتبط بها التحليل النحوى ، ومن ثم ارتبط المنهج الشكلى عند عدد من الباحثين بالوصفية حتى أصبحت تعنى عند جمهرة كبيرة من اللغويين العرب التحليل الشكلى للغة بعيداً عن المعنى خصوصاً فى العقد السادس من القرن الحالى[٣٨٧] .

ومفهوم المعنى عند الدكتور تمام كما أجمله فى مقدمة كتابه "اللغة العربية مبناها ومعناها" ، وكما فصله تفصيلاً فى الفصل الأخير

---

[٣٨٤] المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

[٣٨٥] انظر : الرجع السابق ، ٢٣٣ .

[٣٨٦] انظر : د/ حلمى خليل : العربية وعلم اللغة البنيوى ، ص٢١٣ .

[٣٨٧] انظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربى ، ص٢٥٩ ، ٢٦١ .

منه[٣٨٨] ، وهو مفهوم مستخلص من نظرية السياق عند فيرث ؛ ومع ذلك فهو لا يكاد يختلف عن مفهوم المعنى فى التراث العربى إلا من ناحية التنظير ، ونعنى التراث العربى لا اللغوى وحده ، لأن هذا الإدراك لحقيقة المعنى وتشقيقاته ، نراه مبثوثاً بصور شتى وصرف ، ذلك لأن قضية الإعجاز القرآنى كانت وراء ذلك كله .

ولذلك نرى عبد القاهر الجرجانى يحدد النظم وفق هذا التشقيق فى المعنى مع الإشارة إلى العلاقات المختلفة بين المعنى الوظيفى والمعنى المقامى فى عبارة جامعة ، يقول فيها : "وإذا عرفت أن مدار النظم على معانى النحو وعلى الوجوه والفروق التى من شأنها أن تكون فيه ، فاعلم أن الفروق واالوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ، ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها ، ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها فى أنفسها ، ومن حيث هى على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام ثم بحسب موقع بعضها من بعض ، واستعمال بعضها مع بعض"[٣٨٩] .

وفى موضع آخر يشقق الجملة أو الخبر كما يقول إلى عناصره المقالية والسياقية المرتبطة بالمرسل والمستقبل ، ليؤكد أن المعنى الذى يدركه الفكر هو محصلة هذه العناصر جميعاً ، يقول : "وإذا ثبت أن الجملة إذا بنى عليها حصل منها ومن الذى بنى عليها فى الكثير معنى يجب أن ينسب إلى واحد مخصوص ، فإن ذلك يقتضى لامحالة أن يكون للخبر فى نفسه معنى ، هو غير المخبر به والمخبر عنه ، ذلك

---

[٣٨٨] انظر : اللغة العربية مبناها ومعناها ، ص٢٨ ، ٢٩ .

[٣٨٩] انظر : دلائل الإعجاز ، ص٦٠

لعلمنا باستحالة أن يكون للمعنى المخبر به نسبة إلى المخبر ، وأن يكون المستنبط والمستخرج والمستعان على تصويره بالفكر"[٣٩٠] .

ويدل هذا على أن المعنى أو المضمون النهائى للكلام الذى يدركه الفكر أو العقل ينقسم عند عبد القاهر إلى عناصر هى : المرسل ، وهو الناطق بالكلام ومنشئه ، والمستقبل الذى يقوم بحل الشفرة اللغوية وإدراك معناها ، والمخبر به ، وهو الكلام المنطوق من حيث هو تركيب لغوى ، والمخبر عنه ، وهو المعنى ، أو ما يدور حوله الحديث بين المرسل والمستقبل ، ثم يأتى بعد ذلك العقل أو الفكر سواء عند المرسل أو المستقبل ليستعان به على إدراك المستنبط من الخبر .

وكل هذا يتصل بالسياق وعناصره وارتباطه بالمعنى ارتباطاً مباشراً ، ومعنى هذا أن نظرية المعنى وارتباطها بالسياق لم تكن بعيدة عن علماء العربية من لغويين وبلاغيين وفقهاء .

والنحو يعد لب الدراسات اللغوية ، لأنه أساس الأنظمة اللغوية ومحصلتها النهائية فهو الذى يصل ما بين الأصوات والدلالات ، ولكن ينبغى أن نلاحظ أن اللغات لا تجرى على منوال واحد ، أو بعبارة أخرى أن تركيب الألفاظ فى صورة جمل بسيطة أو معقدة لا يجرى على نظام واحد فى كل اللغات إذ لكل لغة طرقها الخاصة فى نظم الكلام .

ولذلك صح أن يكون لكل لغة نحوها الخاص ، وأن يكون لنحاتها فكرهم المنبثق عن هذه اللغة واستعمالات أهلها .

---

[٣٩٠] المرجع السابق : ص٣٥٢

خاتمة ونتيجة

وإذا كان الفكر العربى وكذا العقلية العربية قد اتُهما بالبعد عن النظرة الشاملة والقدرة على التنظير فإن فى قواعد النحو العربى وقدرتها على تفسير الاستعمالات العادية والفنية وتقديم المسوغات لغير المألوف فى الاستعمالات نظرية شاملة لا تستوعب نصاً واحداً أو عملاً كاملاً فحسب بل إنها تستوعب تراثاً ضخماً تعجز أمامه العديد من النظريات الحديثة مجتمعة فى أن تستوعب هذا التراث وتضع له الضوابط اللازمة .

إن نظرية بعينها فى العصر الحديث مهما بلغ تفوقها فإنها لا يمكن أن تصلح لدرس عمل واحد دون صلاحيتها لدراسة أعمال أخرى من مستويات لغوية أخرى .

ولعلنا نلحظ أن الخليل بن أحمد وهو من أوائل النحاة الذين أدركوا فكرة العامل وأولوها الأهمية والاعتبار ، فقد جاءته هذه الفكرة من ملاحظته ذلك التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات مما جعله يطمئن إلى أن هذه الظاهرة اللغوية سواء أكان منها ما يتصل بالبناء أم يتصل بالبناء أم يتصل بالبناء لم يتصل بحركات الكلام ترجع إلى هذا التأثير الكامن فى طبيعة الحروف والكلمات .

والذى لاشك فيه أن نظرة الخليل إلى العامل كانت فى تذوقه الحروف ومراقبته الكلمات فى ثنايا التأليف وملاحظته التفاعلات اللغوية بين الأصوات والكلمات .

هكذا تجتمع عناصر مادة التأليف النحوى العربى لتتكامل مع ظواهر اللغة نفسها التى يمكن بها تفسير سلوك المفردات والتراكيب فى الكلام العربى والنصوص فصنعت مجموعة من القوانين يضمها إطار شامل هو النحو العربى ، والنحو بهذا المفهوم يعد نظرية شاملة لم توضع لتختص بمجموعة من التراكيب أو النصوص المحددة وإنما هى نظرية كبرى تشمل اللغة بأكملها سواء لغة الاستعمال العربى أو لغة النصوص الفنية.

وبهذه النظرية يستطيع الممارس للبحث فى هذه اللغة وكذا الممارس لتدريسها وتعليمها أن يفسر أى سلوك لمفرد معين فى تركيب ، أو لتركيب فى نص أو استعمال خاص إما بفرد أو بيئة لغوية بعينها تستعمل بعض مكونات اللغة استعمالاً خاصاً بها بحيث يكون ذلك فى داخل إطار النظرية الشاملة التى تستوعب التراث بأكمله ، فإذا ما وضع عدد من النظريات للغة ما وعد ذلك من أسباب الدقة العلمية والتطور فى العلم الحديث عند العرب ، فالوصف المجرد لما فعله نحاة العربية على عصورها من تكوين نظرية واحدة شاملة تناسب لغتهم هو الذى يؤدى إلى هذه النتيجة ، فلكل منهج سياقه الفكرى الخاص به وظروفه الثقافية التى تحكمه وللعرب فى ذلك خصوصية يعرفها أبناء الأمة العربية كما يعلمها غيرهم .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع العربية

- أخبار النحويين البصريين :

السيرافى ، تحقيق طه محمد الزينى ومحمد عبد المنعم خفاجة ـ القاهرة ـ مطبعة مصطفى الحلبى ، ط . أولى ـ ١٩٥٥.

- أسرار العربية :

ابن الأنبارى ، تحقيق محمد بهجة العطار ، دمشق ١٩٥٧ .

- الأصول فى النحو :

ابن السراج ، تحقيق عبد الحسين الفتلى ، مؤسسة الرسالة ط أولى١٩٧٥ .

- أصول النحو العربى :

د / محمد عيد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٧٣ .

- إعراب ثلاثين سورة من سور القرآن الكريم :

ابن خالويه ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٦٠هـ .

- إعراب القرآن :

لأبى جعفر النحاص ، تحقيق د . زهير غازى زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط ثانية ١٩٨٥ .

- الإعراب والتراكيب بين الشكل والنسبة 'دراسة تفسيرية' :

د . محمود عبد السلام شرف الدين ، القاهرة ، دار مرجان للطباعة ١٩٨٤ .

- الاقتراح :

السيوطى ، مطبعة المجتبائى الدهلى ، ١٣١٢هـ .

- أقسام الكلام العربى :

د / فاضل الساقى ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ١٩٧٧ .

- الأمالى الشجرية :

هبة الله بن الشجرى ، لبنان ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، (د.ت) .

- الإنصاف فى مسائل الخلاف :

ابن الأنبارى ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة ١٩٥٣ .

- أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث :

د/ حسام الهنساوى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .

- الإيضاح العضدى :

أبو على الفارسى تحقيق د/ حسن الشاذلى ، دار التأليف ، مصر ط . أولى ١٩٦٩ .

- البحر المحيط :

أبو حيان الأندلسى ، طبعة بيروت (د . ت) .

ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة :

السيوطى ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ط . أولى ١٩٦٤ .

ـ البيان :

ابن الأنبارى ، تحقيق طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصرية للكتاب١٩٦٩ .

ـ التبصرة والتذكرة :

أبى محمد عبد الله بن على الصيمرى ، تحقيق د/ فتحى على الدين ، دمشق ، دار الفكر ، ط . أولى١٩٨٢ . (وهو من منشورات مركز البحث العلمى جامعة أم القرى بمكة المكرمة) .

ـ التبيان فى تعريف الأسماء :

أحمد حسن كحيل ، مطبعة السعادة ، ط . سادسة١٩٧٨ .

ـ التطبيق الصرفى :

د/ عبده الراجحى ، بيروت ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .

ـ التفسير الكبير (تفسير الرازى) :

المطبعة العامرة ، ط . أولى ١٣٠٨ .

ـ التفكير الصوتى عند الخليل :

د/ حلمى خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ .

ـ تقوم الفكر النحوى :

د/ على أبو المكارم ، بيروت ، دار الثقافة (د . ت) .

- الجامع الصحيح - كتاب الاستقراض وأداء الديون :
البخارى ، طبعة مصر ، (د.ت) .
- الجمل :
الزجاجى ، تحقيق الشيخ ابن أبى شنب ، طبع باريس ١٩٧٥ .
- الجملة العربية "دراسة لغوية نحوية" :
د/ محمد إبراهيم عبادة ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ط أولى ١٩٨٣ .
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك :
طبعة عيسى الحلبى ، (د.ت) .
- خزانة الأدب :
عبد القادر البغدادى ، تحقيق عبدالسلام هارون ، (د.ت) .
- الخصائص :
ابن جنى ، تحقيق محمد على النجار ، القاهرة ، طبعة دار الكتب ١٩٥٢ ــ ١٩٥٦ .
- الخليل بن أحمد (أعماله ومنهجه) :
د / مهدى المخزومى ، بيروت ، ط. ثانية ١٩٧١ .
- دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى :
د/ أحمد المتوكل ، الدار البيضاء ، دار الثقافة ١٩٨٦ .
- دراسات نقدية فى النحو العربى :

د/ عبدالرحمن أيوب ، القاهرة ١٩٥٧ .
- دراسة المعنى عند الأصوليين :
د/ طاهر سليمان حمودة ، الإسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع (د.ت) .
- دلائل الإعجاز :
عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق محمد رشيد رضا ، القاهرة١٩٦١ .
- ديوان الأعشى :
دار صادر ، بيروت ١٩٦٦ .
- ديوان امرئ القيس :
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، ط . ثانية١٩٦٤ .
- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت :
تحقيق د/ نعمان طه ، مطبعة المدني ، ط . أولى ١٩٨٧ .
- شذا العرف في فن الصرف :
الشيخ أحمد الحملاوي ، القاهرة ، (د . ت) .
- شرح ابن جني على تصريف المازني :
تحقيق مصطفى السقا ، طبعة الحلبي ، (د . ت) .
- شرح ابن عقيل على الألفية :

تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، مصر ، مطبعة السعادة ، طـ . خامسة ١٩٧٤ .

- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك :

طبعة عيسى الحلبى وشركاه ، (د . ت) .

- شرح ألفية ابن مالك :

ابن عقيل ، تحقيق طه الزينى ، القاهرة ، مطبعة محمد على صبيح ، طـ . أولى ١٩٦٥ .

- شرح التصريح على التوضيح :

الشيخ خالد الأزهرى ، طبعة عيسى الحلبى وشركاه ، (د . ت).

- شرح الشافية :

الرضى ، تحقيق محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ومحيى الدين عبدالحميد ، لبنان ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، (د.ت).

- شرح شذور الذهب :

ابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، نشر دار الفكر .

- شرح شواهد الشافية :

البغدادى ، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، بيروت ، دار الكتب العلمية ١٩٧٥ .

- شرح شواهد المغنى :

السيوطى ، طبع مصر ، ١٣٢٢ هـ .

- شرح الكافية :

الرضى ، الأستانة ، ١٢٧٥ هـ .

- شرح الكافية الشافية :

ابن مالك تحقيق د / عبد المنعم هريدى ، دار المأمون للتراث ، ط. أولى ١٩٨٢ ، وهو من منشورات مركز البحث العلمى ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة .

- شرح المفصل :

ابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، (د . ت) .

- شواهد التوضيح والتصحيح :

ابن مالك ، عالم الكتب ، بيروت .

- الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامهم :

ابن فارس ، القاهرة ، المكتبة السلفية ١٣٢٨ هـ .

- طبقات فحول الشعراء :

ابن سلام الجمحى ، تحقيق وشرح محمود محمد شاكر ، القاهرة دار المعارف ١٩٥٢ .

- طبقات النحويين واللغويين :

الزبيدى تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار المعارف، ذخائر العرب (٥٠) ١٩٧٣ .

- ظاهرة التحويل فى الصيغ الصرفية :

د/ محمود سليمان ياقوت ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٦ .

- العربية وعلم اللغة البنيوى "دراسة فى الفكر اللغوى العربى الحديث:

د/ حلمى خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٨ .

- العلامة الإعرابية فى الجملة بين القديم والحديث :

د/ محمد حماسة عبد اللطيف ، دار الفكر العربى .

- علم الصرف :

د/ أمين على السيد ، دار المعارف المصرية ، ط . ثالثة١٩٧٦.

- علم اللغة العام (الأصوات) :

د/ كمال بشر ، القاهرة ، دار المعارف ، ط . سابعة ، ١٩٨٠.

- علم اللغة مقدمة للقارئ العربى :

د/ محمود السعران ، الإسكندرية ، دار المعارف ، ١٩٦٢ .

- علم اللغة نشأته وتطوره :

د/ محمود جاد الرب ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- عناصر النظرية النحوية "محاولة لإعادة التشكيل فى ضوء الاتجاه المعجمى الوظيفى" :

د/ سعيد حسن بحيرى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، ط . أولى ١٩٨٩.

- الفعليات :

د/ محمود عبد السلام شرف الدين ، القاهرة ١٩٨٠ .

- فقه اللغة فى الكتب العربية :

د/ عبده الراحجى ، بيروت ، ١٩٧٢ .

- الفوائد الضيائية - شرح كافية ابن الحاجب :

نور الدين عبد الرحمن الجامى ، تحقيق د/ أسامة طه الرفاعى ، العراق ، مطبعة وزارة الأوقاف ١٩٨٣ .

- فى النحو العربى "قواعد وتطبيق" :

د/ مهدى المخزومى القاهرة ، مطبعة البابى الحلبى ، ط. أولى ١٩٦٦.

- فى النحو الوظيفى : -

عبد العليم إبراهيم ، دار المعارف ١٩٨٥ .

- الكتاب :

سيبويه القاهرة ، طبعة هارون ١٩٧٠ .

- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون :

محمد على الفاروقى التهانوى ، تحقيق د/ لطفى عبد البديع ، ود/ عبدالنعيم محمد حسنين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب،(د.ت) .

- الكلمة "دراسة لغوية معجمية" :

د/ حلمى خليل ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .

- اللباب من تصريف الأفعال :

محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، ط . رابعة (د.ت) .

- لسان العرب :

ابن منظور ، طبعة بولاق .

- اللغة العربية مبناها ومعناها :

د/ تمام حسان ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

- مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة :

د/ ميشال زكريا ، بيروت ط . ثانية ، ١٩٨٥ .

- متن الألفية :

ابن مالك ، القاهرة ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ١٩٤٠ .

- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها :

ابن جنى ، تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف وآخرين ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٣٧٩ .

- المخصص :

ابن سيده ، طبعة بولاق .

- المدارس النحوية :

د/ شوقى ضيف ، القاهرة ، دار المعارف ، ط . ثانية ١٩٧٢ .

- معانى القرآن :

الفراء ، تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠ .

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب :

ابن هشام ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، القاهرة١٩٢٨ .

- المفصل فى علم العربية :

الزمخشرى ، بيروت ، دار الجيل ، طـ . ثانية ، (د . ت) .

- المقتصد فى شرح الإيضاح :

عبد القاهر الجرجانى ، تحقيق د/ كاظم بحر مرجان ، العراق ، دار الرشيد ١٩٨٢ .

- المقتضب :

المبرد ، تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، ١٣٨٨ .

- مقدمة لدراسة علم اللغة :

د / حلمى خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢ .

- من أسرار اللغة :

د/ إبراهيم أنيس ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو ، طـ . سادسة ١٩٧٨.

- مناهج البحث فى اللغة :

د/ تمام حسان القاهرة ، مكتبة الأنجلو ١٩٥٥ .

- من سعة العربية :

د/ إبراهيم السامرائى ، بيروت ، دار الجيل ، ط .أولى ١٩٩٤.

- المنصف :

ابن جنى ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين ، القاهرة ، مطبعة الحلبى١٩٥٤ .

- المنهج الصوتى للبنية العربية "رؤية جديدة فى الصرف العربى" :

د/ عبدالصبور شاهين ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعى١٩٧٧.

- النحو الجديد :

د/ عبد المتعال الصعيدى ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤.

- النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوى التحويلى" .

د/ حماسة عبد اللطيف ، ط . أولى ١٩٨٣ .

- نحو الفعل :

د/ أحمد عبد الستار الجوارى ، مطبوعات المجمع العلمى العراقى ، ١٩٧٤ م .

- النحو الوافى :

د/ عباس حسن ، دار المعارف ، ط . خامسة (د . ت) .

- نظرية تشومسكى اللغوية :

جون ليونز ، ترجمة حلمى خليل ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ .

- نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث :

د/ نهاد الموسى ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط . أولى ١٩٨٠.

- همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع فى علم اللغة :

السيوطى ، بيروت ، دار المعرفة للطباعة والنشر (د . ت) .

المراجع الأجنبية

- Bach. Emmon . An introuduction to transformation grammars, U.S.A , 1964 .
- Robins, R.H, . Ashort History of Linguguistics, Longman, London, 1967 .
- Chomsky, Cartesian Linguistics, New York, 1960 .
- Hartmann and Stork, Dictionary of Lang, and Linguguistics, London, 1972 .
- Ducrot and Todorv, Encyclopedic Dict. of Sciences of Language, Translated by Catherine Porter Basil Black Well, Oxford, 1981.
- Palmer, F, Grammar, Penguin Book, London, 1976.
- Bloomfield, L, Languge, George Allen and Unwin, London, 1950 .
- Crystal, D., Linguguistics, Penguin Books, London, 1974.
- firth, J.R., Papers in Linguguistics. Oxford University, Press, London , 1967.
- Odgen and A. Richards, the meaning of meaning, New York, 1923 .
- Lyons, J., Semantics, Cambridge University Press, London, 1977 .
- R.M. W. Dixon, Where Have All the Adjectives Gone? and other Essays in Semantics and Syntax, Mouton, Publishers, Amsterdam, 1970 .

الدوريات العربية

١ ـ سلسلة عالم المعرفة ـ عدد (٩) ، ١٩٧٨ .

٢ ـ مقال منشور فى أعمال ندوة اللسانيات واللغة العربية المنعقدة فى تونس من ١٣ ـ ١٩ / ١٢ / ١٩٧٨ .

٣ ـ مجلة المناهل ، المغرب ، العدد (٧) ١٩٦٧ .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة	٣
الفصل الأول تضافر مباحث العربية وظواهرها	٧
[١] فى إطار الدراسة النصية	٨
[٢] من خلال مستويات التحليل	٢٥
[٣] الجوانب العربية فى الفكر النحوى	٤٧
[٤] أصول	٥٦
[٥] محور الدراسات النحوية	٦٥
الفصل الثانى التقسيم والتبويب	٧٥
[١] خصائص تركيب العربية	٧٦
[٢] أسس التقسيم	٧٩
[٣] أقسام الكلام	٨٨
[٤] الشبه	٩٣
[٥] تمييز الشبه	١٠٨
[٦] تبويب وفقا للتحليل	١١٩
الفصل الثالث علاقة المعنى بالمبنى	١٢٧
[١] التغير الطارئ على المبنى	١٢٨

[٢] المعنى والصيغ ١٣٥

[٣] تحول الصيغ ١٥٠

[٤] الاستناد إلى حركة البناء مع الدلالة ١٦٣

[٥] تبادل المبانى لمعانيها ١٧٢

[٦] دور المبنى فى العمل النحوى ١٨٧

الفصل الرابع المعنى والتحليل النحوى ٢٠٢

[١] الإعراب والعلامة ٢٠٣

[٢] النظم ونسيج الكلام ٢٠٨

[٣] العلاقات ٢١٥

[٤] الوظائف ٢٢٠

[٥] التعليق ٢٣٦

[٦] المعنى والسياق ٢٤٣

خاتمة ونتيجة ٢٥٩

المصادر والمراجع ٢٦١

[١] المصادر والمراجع العربية ٢٦٢

[٢] المراجع الأجنبية ٢٧٥

[٣] الدوريات العربية ٢٧٦

فهرس الموضوعات ٢٧٧

رقم الإيداع :	٩٨ / ٩ / ٩٧
الترقيم الدولى :	ISBN 977-273-173-8

